

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

"درجة إمتلاك رأس المال الاجتماعي في ريف محافظة رام الله والبيرة

"2017-2007

ضياء الدين صبري أحمد دار شريتح

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1439 هـ / 2017 م

درجة إمتلاك رأس المال الاجتماعي في ريف محافظة رام الله والبيرة

2017-2007

إعداد:

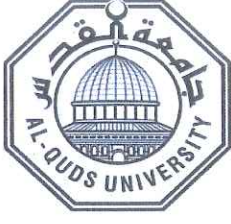
ضياء الدين صبري أحمد دار شريتح

بكالوريوس: إدارة وريادة - جامعة القدس المفتوحة - فلسطين

اشراف الدكتور: عبد الوهاب الصباغ

قدمت هذه الدراسة إستكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية المستدامة مسار
بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية - معهد التنمية المستدامة - جامعة القدس

1439 هـ / 2017 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة - بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

إجازة رسالة

"درجة إمتلاك رأس المال الاجتماعي في ريف محافظة رام الله والبيرة

"2017-2007"

إسم الطالب: ضياء الدين صبري أحمد دار شريتح

الرقم الجامعي: 21512125

المشرف الدكتور: عبد الوهاب الصباغ

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2017/12/21 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوقيعهم:

التوقيع:
التوقيع:
التوقيع:

1. رئيس لجنة المناقشة د. عبد الوهاب الصباغ

2. ممتحناً داخلياً د. شاهر العالول

3. ممتحناً خارجياً د. عبد الرحمن التميمي

القدس - فلسطين

1439 هـ / 2017 م

إهداء

الى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، الى القلب الكبير رمز عزتي وقوتي.....والدي العزيز.

الى القلب الناصح بالبياض الى مصدر المحبة و الحنان والدتي الحبيبة بكل الحب والاعتزاز الى رفيقة دربي التي سارت معي نحو الحلم خطوة بخطوة زوجتي الغالية.

الى صبري واحمد ونجاحابنائي الاعزاء

بكل الشكر والامتنان الى قدوتي الفاضل..... الدكتور عبد الوهاب الصباغ

الى هذا الصرح العلمي العظيم جامعة القدس

الى من هي اغلى من الجميع فلسطين الحبيبة

ضياء الدين صبري احمد دار شريتح

إقرار

انا الموقع ادناه مقدم البحث اقر بان ما اشتمل عليه هذا البحث انما هو جهدي الخاص ونتيجة ابحاثي الخاصة باستثناء ما تمت الاشارة اليه حيثما ورد وان هذا البحث او اي جزء منه لم يقدم من قبل لنيل درجة او لقب علمي او بحثي لدى اي مؤسسة علمية او بحثية اخرى


التوقيع:

اسم الطالب: ضياء الدين صبري احمد دار شريتح

التاريخ: 2017/12/21

شكر وعرفان

الشكر والحمد موصولاً أولاً وأخيراً لله عز وجل أن وفقني وأعانني للالتحاق في جامعة القدس الموقرة لاستكمال دراستي العليا.

وانتقدت بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذة المعهد وأخص بالذكر الدكتور الفاضل عبد الوهاب الصباغ مشرف الرسالة.

كما انتقدت بعظيم الشكر والامتنان لكل من قدم لي الدعم والمساندة ومد لي يد المساعدة وأخص بالذكر الصديق العزيز الأستاذ حسن لداودة، وزوجتي الغالية، وكل الأصدقاء الذين ساعدوني بأي شكل من الأشكال لإنجاز هذه الرسالة.

والله ولي التوفيق

ضياء الدين صبري احمد شريتح

المصطلحات:

رأس المال الاجتماعي:

يشير رأس المال الاجتماعي الى مقومات التنظيم الاجتماعي مثل الثقة والمعايير والشبكات التي يمكن ان تحسن من فعالية المجتمع عن طريق الاعمال المنسقة. (بوتنام، 1993، ص 210)

تعريف الباحث: مجموعة من العلاقات والروابط التي تنشأ في إطار بنى اجتماعية معينة رسمية او غير رسمية وتحكمها مجموعة من القيم والمعايير واهمها الثقة والتبادلية والتي تهدف الى تحقيق منفعة معينة للمجموعة وقد تكون نتيجتها ايجابية او سلبية على المجتمع بشكل عام.

البناء الاجتماعي:

الشكل المترابط والمتفاعل من الجماعات الاجتماعية والنظم الاساسية والادوار التي يزاولها الافراد داخلها وما يقوم بينهم من علاقات اجتماعية متبادلة (عبد الهادي.2013.ص45)

رأس مال اجتماعي عابر (تجسيري)

ويتمثل في الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تشكل في إطار ابنية اجتماعية متنوعة ولا تقوم هذه العلاقات والشبكات على الروابط التقليدية كالدين والعرق او النسب وانما تعتمد على على ارتباط اعضائها بمجموعة من الاهداف العامة ويساهم هذا النوع في تكوين نمط من الثقة المجتمعية المعممة التي تدفع المواطنين للمشاركة في شؤون مجتمعهم (عبد الحميد، 2009، ص29)

تعريف الباحث: هي العلاقات والروابط الغير قوية التي تنشأ نتيجة انضمام الافراد من خلفيات مختلفة في بنى اجتماعية حديثة بهدف تحقيق منفعة خاصة او عامة وغالبا ما تحكم هذه العلاقة مجموعة من الانظمة والقوانين والقيم المشتركة ومن مميزاته بناء الجسور بين البنى الاجتماعية المختلفة في اي مجتمع مثل الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية الحكومية.

رأس مال اجتماعي الترابطي

ينصرف الى الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تشكل في إطار ابنية اجتماعية مغلقة وتعتمد هذه الشبكات والابنية الاجتماعية على الروابط التقليدية ولا تتولد لدى اعضاء الشبكة رغبة في المشاركة خارج نطاق جماعتهم وذلك لتكون نمط من الثقة الفردية او الشخصية (عبد الحميد،2009، ص 29)

تعريف الباحث: هي علاقات وروابط تنشأ بين افراد متشابهين وقريبين على بعض في بنى اجتماعية تقليدية وتتشكل هذه العلاقات نتيجة العلاقات الاولية بين افراد المجتمع وتتصف العلاقة بالقوية والموثوقية العالية بين اعضائها مثل الاسرة او العشيرة والاصدقاء.

التعاون

هي العملية الاجتماعية التي يتم عن طريقها محاولة الافراد او الجماعات تحقيق اهدافهم من خلال المساعدة المتبادلة او تظافر الجهود المشتركة بين فردين او أكثر من اجل تحقيق اهداف او مصلحة مشتركة (عبد الهادي،2013، ص109)

المشاركة السياسية

مجموع النشاطات الجماعية التي يقومون بها المحكومون، وتكون قابلة بان تعطيهم تأثيرا على سير عملية المنظومة السياسية ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية، الذي يعتبر فيها قيمة اساسية، بمفهوم المواطنة. (برو، 1998، ص 301)

تعريف الباحث: هي اي شكل من اشكال المشاركة التي يقوم بها المواطنين في التأثير على صناعة القرار السياسي في اي مجتمع ومنها (التصويت في الانتخابات، حضور البرامج والندوات السياسية، الاشتراك في الاحزاب السياسية، القيام بالمشاركة في المظاهرات والاحتجاجات سواء ضد لسلطة المركزية او الاحتلال)

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحليل خصائص محاور رأس المال الاجتماعي في الريف الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة المتمثلة في (الثقة بالأفراد، الثقة بالمؤسسات العامة، المشاركة الاجتماعية السياسية والمدنية والمهنية، الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون). تحديد أكثر صور رأس المال الاجتماعي أهمية للفرد عند اتخاذ قراره. وإظهار الفروقات في مستوى امتلاك رأس المال الاجتماعي ومحاوره تعزى للمتغيرات (الجنس، الحالة الاجتماعية، الدخل، المستوى التعليمي، الحالة العملية، مكان السكن، العمر، نوع النشاط الاقتصادي، مكان العمل) وافترضت الدراسة أن رأس المال الاجتماعي الترابطي حاضر وموجود وأكثر أهمية من رأس المال الاجتماعي التجسيري بالنسبة للفرد في ريف محافظة رام الله والبيرة. وبالإضافة إلى الفرضية الصفرية التالية: لا يوجد فروقات في امتلاك رأس المال الاجتماعي تبعًا للمتغيرات (الجنس، الحالة الاجتماعية، الدخل، المستوى التعليمي، الحالة العملية، مكان السكن، العمر، نوع النشاط الاقتصادي، مكان العمل). وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتم استخدام الاستبيان كأداة الدراسة الرئيسية لجمع البيانات. ويتكون مجتمع البحث من جميع الأفراد فوق سن ثمانية عشر عامًا، تم تحديد العينة بطريقة العينة العشوائية العنقودية وتم تحديدها على مرحلتين: المرحلة الأولى: تم اختيار الأربع قرى كعينة بحث من أصل سبعين قرية في محافظة رام الله و البيرة و تشكل 5.7% من المجتمع الأصلي، وبناءً عليه كانت عينة البحث ممثلة في القرى الأربعة التالية: (المزرعة القبلية، المزرعة الشرقية، شقبا، وعين سينيا) المرحلة الثانية: أخذت عينة احتمالية عشوائية منتظمة بطريقة العدد العشوائي قدرها أربعمئة فرد من الأربع قرى سابقة الذكر وتم الاستعانة بسجل الناخبين 2017 الصادر عن لجنة الانتخابات المركزية في تحديد مفردات الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة: إن الدرجة الكلية لرأس المال الاجتماعي التي يمتلكها الأفراد في ريف محافظة رام الله والبيرة هي درجة متوسطة. وأن الأفراد في محافظة رام الله والبيرة يمتلكون رأس مال اجتماعي ترابطي

أعلى من رأس المال الاجتماعي التجسيري المتمثل في المؤسسات الرسمية والعلاقات الحداثية. إن محور العمل الجماعي والتعاون هو أعلى درجات محاور رأس المال الاجتماعي وإن محور المشاركة الاجتماعية (المهنية، السياسية، المدنية) هو أقل درجة من محاور رأس المال الاجتماعي في ريف محافظة رام الله والبيرة، كما أن أقل درجة مشاركة هي المشاركة السياسية بدرجة منخفضة. إن رأس المال الاجتماعي يقل كلما ابتعدت عن العلاقات القوية فنجد درجة عالية في الحمولة أو العشيرة وفي كل فقرة تتصل بالعائلة أو الحمولة ثم يتدرج إلى الأصدقاء والجيران ثم إلى المؤسسات الرسمية. إن غالبية العلاقات التي تنشأ بين الأفراد في ريف محافظة رام الله والبيرة هي علاقات مغلقة وغالبًا ما تكون علاقات تربطهم بالحمولة أو العشيرة وهذا ما دلت عليه محاور الثقة بشقيها بالأفراد أو المؤسسات ومحوري المشاركة المجتمعية والشبكات غير الرسمية. واثبتت نتائج الدراسة ان الثقة بين الافراد هي ثقة خاصة لا تتعدى حدودها الافراد في بنية اجتماعية معينة (العشيرة مثلا)، بمعنى لا يملكون ثقة معممة، كما أثبتت نتائج الدراسة أنه لا يوجد علاقة بين رأس المال المادي ورأس المال الاجتماعي وإنما الأفراد بغض النظر عن دخولهم يتمتعون بنفس الدرجة نسبيًا من رأس المال الاجتماعي ويعزي الباحث هذه النتيجة إلى طبيعة العلاقات الأولية والقوية وتفوقها على العلاقات الثانوية الرسمية والرأسية منها، هناك تباين في درجة امتلاك رأس المال الاجتماعي تبعًا لمتغير (الجنس، مكان العمل للعاملين، و من قرية إلى قرية) (برغم أنهم متشابهين في الظروف والخصائص) لكن مختلفون في التجارب سواء الناجحة او الفاشلة، الحالة الاجتماعية، الحالة العملية، ومستوى التعليم، ولا يوجد فروق بين الفئات العمرية ونوع النشاط الاقتصادي في امتلاك رأس مال اجتماعي، وأن الأنثى هي الأقل حظًا في امتلاك رأس المال الاجتماعي. كما نستنتج من نتائج البحث بان راس المال الاجتماعي وخصائص محاوره هي الاساس لأي تقدم اقتصادي او اجتماعي او حتى صناعي، فهو يمثل الارض الخصبة لأي مجتمع اما تكون للتنمية والبناء واما الجانب المظلم منها الهدم والتخلف.

واقترحت الدراسة بضرورة تطوير الاطر التشريعية والقانونية لفسح المجال لإنشاء مؤسسات مجتمع مدني محلية وعلى مستوى كل موقع، والاهتمام بإدراج قيم رأس المال الاجتماعي في المنهاج الفلسطيني خصوصا في المرحلة الاساسية.

واقترحت الدراسة ايضا بعمل المزيد من الابحاث لتفكيك مفهوم رأس المال الاجتماعي ومحاوره، بما يتوافق مع خصوصية الوضع الفلسطيني، ودراسة الثقة كأهم محور من محاوره، وضرورة تكثيف الجهود لقياسه وان يتم قياسه بشكل دوري عن طريق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

The Level of the Possession of Social Capital in the Countryside of Ramallah & Al- Bireh Governorate 2007-2017

Prepared by: Daa Al Deen Sabri Ahmad Dar Ishreiteh

Under the Supervision of: Dr. Abdul Wahab Al Sabbagh

Abstract:

The Study aimed to analyze the characteristics of the social capital pillars in the Palestinian countryside of Ramallah & Al- Bireh Governorate, which are represented in (the trust of individuals, trust of public corporations, social, political, civil and professional participation, informal social networks and social solidarity, shared values and directions and teamwork and cooperation), it also aimed to determine the individual's most important forms of social capital upon taking a decision, and to demonstrate the differences of the possession level of social capital, which pillars are ascribed to the variables of (gender, social status, income, educational level, employment status, place of residence, age). The study hypothesized that the Bonding Social Capital exists and is available and more important than the Bridging Social Capital to the individual in the countryside of Ramallah & Al Bireh Governorate, in addition to the following null hypothesis: there are no differences in the possession of social capital as per the variables (gender, social status, income, educational level, employment status, place of residence, age). The study was based on descriptive approach, the survey was used as the study's primary tool to collect data, and the research population consists of all individuals over the age of eighteen, and the sample was determined by the cluster random sample in two stages: the first stage: the

four villages were selected, as the research sample, out of seventy villages in Ramallah & Al- Bireh Governorate, which constitute 5.7% of the indigenous community, accordingly, the research sample was represented in the following four villages: (Al-Mazra'a Al Qibaliya, Al-Mazra'a Al- Sharqiya, Shuqba, Ein Siniya), the second stage: a probabilistic, systematic random sample was taken by the mean of random number which amount to four hundred individuals from the above-said four villages, whereas the voter registration 2017, issued by Central Election Commission, was used in the determination of the study's terms.

The study results have showed that: the total level of social capital which the individuals in the countryside of Ramallah & Al- Bireh Governorate possess is medium, and the individuals in Ramallah & Al-Bireh Governorate possess a bonding social capital that is higher than the bridging social capital, represented in formal institutions and modern relationships. In addition to that, the pillar of teamwork and cooperation occupies the highest degree amongst the social capital pillars, however, the social participation (professional, political, civil) occupies the least degree of the social capital pillars in the countryside of Ramallah & Al – Bireh Governorate, whereas the political participation has the least degree among other types of participation.

Social capital decreases as strong relationships weaken, therefore, the highest level of social capital is found amongst tribes or clans, and in everything related to the family or clan, and then it reduces gradually amongst friends and neighbors and finally the official institutions. Most of the relationships that arise between the individuals in the countryside of Ramallah & Al- Bireh Governorate are close relationships, and they are usually relationships that link them to the clan or tribe, the thing that was indicated by the trust pillar in both of its sections,

the individuals or the institutions, in addition to the pillars of social participation and informal networks.

The study results have proved that the trust between individuals is a special trust, which limits do not exceed the individuals in a specific social structure (such as the clan), which means that they don't have a generalized trust, they have also proved that there is no relationship between the physical capital and social capital. Nonetheless, the individuals, regardless of their income, enjoy almost the same degree of social capital. The researcher ascribes such result to the nature of the basic and strong relationships and its superiority over the secondary, official and vertical relationships. There is a variation in the level of the possession of social capital as per the variables of (gender, the workplace of workers, variation by country “although they are similar in the circumstances and characteristics, they are different in the experiences, whether successful or failed”, social status, employment status, educational level). There are no differences between age groups and the type of economic activity regarding the possession of social capital, moreover, females are less fortunate in the possession of social capital.

We also conclude from the research results that the social capital and the characteristics of its pillars are the basis of any economic, social or even industrial progress, whereas they represent a fertile ground of any society, as it is either used for development and construction, however, the dark side of such is destruction and underdevelopment.

The study has recommended that it is essential and necessary to develop the legislative and legal frameworks in order to allow the establishment of local civil society institutions based on the level of each location, in addition to the inclusion of the social capital values within the Palestinian curriculum, especially in the basic educational level.

The study has also recommended conducting more researches in order to deconstruct the concept of social capital and its pillars, in conformity with the special nature of the Palestinian situation, as well as studying trust as the most important pillar of all, and the necessity to intensify efforts to measure it regularly through the Palestinian Central Bureau of Statistics

الفصل الأول

1. الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

"الناس في مصالح دنياهم متعاونون عليها إذ كان الإنسان مدنيا بالطبع لا تتم مصلحته إلا ببني جنسه يعاونونه على جلب المنفعة ودفع المضرة" (ابن تيمية، ص 189).

فالإنسان بطبيعته وفطرته يفضل الاختلاط ببقية أفراد المجتمع ومشاركتهم، فهو خلق وفُطر على العيش مع الجماعة والتعامل مع الآخرين من بني جنسه، فهو لا يعيش منفردا معزولا عن الآخرين بل إن معظم وقته يقضيه بحضور الآخرين، وإن هذا الحضور يخلق التفاعل بين الناس وتشكل العلاقات والشبكات لتحقيق أهداف مشتركة، وما يتخلل هذه العلاقات من قيم اتفقوا عليها ضمنا مثل الثقة والتعاون والمعاملة بالمثل والحد من السلوك الانتهازي والاعتماد المتبادل على بعض، وكل هذا نجده في الفكرة العامة في مفهوم رأس المال الاجتماعي.

لعب رأس المال الاجتماعي دوراً مهماً وحيوياً في حياة المجتمع الفلسطيني على مر السنين السابقة، وحافظ على النسيج الاجتماعي والعلاقات بين افراد المجتمع، وتنظيم حياة المجتمع كأدوات ضابطة ومنظمة لسلوكيات المجتمع من خلال الثواب الجماعي والعقاب الجماعي أو ما يسمى بالعرف على مستوى الموقع والمجتمع، وساهم في صمود الشعب الفلسطيني ضد ممارسات الاحتلال والتصدي لآثاره ولعب دورا كبيرا في النضال ضده من خلال الشبكات والتضامن الاجتماعي والعمل التعاوني والعادات والتقاليد، وكذلك القيم المتأصلة في الشعب الفلسطيني المتمثلة بالتعاون والتعاطف والعونة وسدّ العوزة والتبادلية الحقيقية، حتى وإن كانت على مستواهم الاقتصادي الضيق، وفي هذا الصدد نذكر بما علقه تقرير البنك الدولي على ذلك بالقول: إن ما يلفت النظر هو التماسك المتواصل في المجتمع الفلسطيني فعلى الرغم من العنف والصعوبات الاقتصادية والإحباطات اليومية الناجمة عن الحياة تحت حظر التجول والحصار فإن المشاركة والاقتراض منتشر، والعلاقات الاجتماعية فعالة في معظم الأحوال (world bank 2003)، وإن الذي عايش حالة الانتفاضة الأولى عام 1987 يستطيع أن يلمس الدور الهام الذي أداه رأس المال الاجتماعي، وحتى قبل الانتفاضة وخصوصا لغياب دور الدولة الكلي في الحياة العامة، حيث كان رأس المال الاجتماعي قادراً على الحفاظ على الأمن والأمان والسلم الأهلي، وتوفير العون والإعانات الاقتصادية للأسر المستورة، والمشاركة الواضحة في العمل التطوعي، ونجاح الفعل الجماعي وتقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وترسيخ روح العطاء والتعاطف مع الغير، وترسيخ ثقافة الثقة العامة ومحاولة عمل الجمعيات الحديثة والمؤسسية، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي كان عائقاً أمام استمرارها، ونرصد أيضاً حالة التضامن مع أسر الشهداء والجرحى والأسرى وتوفير كافة احتياجاتهم الأساسية، والإحساس بروح الجماعة، والمحافظة على السلوك القيم وتعزيزها، وهذا ما كان ماثلاً في كافة الأراضي الفلسطينية ومواقعها الجغرافية، سواء المدينة أو القرية أو المخيم وكل هذا هو أحد أشكال رأس المال الاجتماعي المبني على العلاقات التقليدية (رأس المال الاجتماعي الترابطي)، ومن الأهمية بمكان أن نذكر النقطة الفاصلة في حياة الشعب الفلسطيني، وهي اتفاقية أوسلو عام 1993، والتي نتج عنها إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، مما أدى تحول كبير جدا من الاعتمادية، ونقل جزء من المسؤوليات وهو تحمل السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية إدارة الشؤون العامة، وتوفير كافة احتياجات المواطنين المتعددة، لذا؛

نجد على العكس ما كان قبل قدوم السلطة وهو غياب دور الدولة الكامل، وتم انشاء المؤسسات وظهر شكل جديد لرأس المال الاجتماعي المتمثلة في المؤسسات العامة، ومؤسسات المجتمع المدني، وتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع الفلسطيني كلٌ حسب موقعه واختصاصه، ولذلك أصبح هنالك شكلان من أشكال رأس المال الاجتماعي، الأول المتمثل في العلاقات التقليدية المبنية على القرابة أو الجيرات أو الصداقات أو النسب والدم و تربطهم علاقات قوية و ثقة عالية وهو ما يسمى راس المال الاجتماعي الترابطي، وروابط حديثة بين مختلف الثقافات والخلفيات مجتمعة في بنى اجتماعية حديثة ومُؤسَّسة وهيكلية تتمثل في صور المؤسسات العامة والمجتمع المدني وهو ما يسمى راس المال الاجتماعي التجسيري، وبالضرورة يجب أن يكون هناك تفاعل بين هذه الأشكال، ويجب أن يكون تعاون أيضاً للحفاظ على الموروث السابق من رأس المال الاجتماعي، خصوصا أنه يوصف بالتراكمي، كما هو رأس المال المادي والبشري، وفي نفس الوقت قابل للتطور أو الاندثار بفعل العوامل والبيئة المحيطة، والعمل دائما على إنجاز العمل الجماعي خوفا من أن يفقد رأس المال الاجتماعي مزاياه ووظائفه الهامة لأي مجتمع، وهنا نذكر بقول فرنسيس فوكوياما "لكن تراكم رأس المال الاجتماعي أمر معقد وعملية ثقافية غامضة في كثير من النواحي وبينما يسهل على الحكومات تطبيق سياسات تستنزف احتياطي رأس المال الاجتماعي، إلا أنها تواجه مصاعب جمّة في معرفة الطرق الكفيلة بإعادة بنائه وتعويضه من جديد (فوكوياما، 2015، ص 32)

2.1 مشكلة الدراسة

أثبتت الادبيات والدراسات السابقة، (نصر و هلال 2007، نقيب 2006، ابوقرع 2011، دراسة المالكي ولدادوة 2011، بوتنام 1993)، الدور المحوري لرأس المال الاجتماعي المتمثل في الشبكات والعلاقات الاجتماعية، والذي يتضمن مجموعة من القيم والمعايير الأخلاقية التي تؤدي إلى تماسك المجتمع، والنهوض بالتنمية والمساعدة في نجاح الفعل الجماعي، مما ينعكس على الفرد والمجتمع ككل في رفع مستوى المعيشة ورفاهية الإنسان والتحول الديمقراطي والإحساس بالانتماء والأمان، إلا أنه في نفس الوقت -وفي حالات معينة- قد يلعب رأس المال الاجتماعي دورا سلبيا ينعكس على الفرد والمجتمع، وهنا ميزت الأدبيات السابقة بين نوعين من رأس المال الاجتماعي، وهو رأس المال الاجتماعي الترابطي المتمثل في

العلاقات التقليدية وترتبط بين أعضاء الجماعة الذين يعرفون بعضهم البعض بشكل جيد، وتجمعهم علاقات قوية وثقة عالية، ومن صوره الأسرة والحمولة (العشيرة) والأصدقاء والجيران، والنوع الآخر هو رأس المال الاجتماعي التجسيري المتمثل في العلاقات الحديثة -إن جاز التعبير- وترتبط بين أعضائها علاقات ضعيفة، وأفرادهم هم من خلفيات مختلفة يشتركون في بنية اجتماعية محددة لتحقيق أهداف ومنافع سواء عامة أو خاصة ومن صورها مؤسسات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية لذا نجد أن هناك فرقا بين النوعين من رأس المال الاجتماعي من حيث التشكل وسببه وقوة الروابط والأهم من ذلك الأثر على الفرد والمجتمع وبرغم الدراسات الفلسطينية والعربية التي تناولت مفهوم رأس المال الاجتماعي وقياسه وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية والتي تتصف هذه الدراسات بقلتها فلم نجد دراسة تبحث علاقة وتفاعل رأس المال الاجتماعي الترابطي ورأس المال الاجتماعي التجسيري ودرجة أهمية كل شكل منهما عند الفرد، وأيضاً تخصيص البحث في مناطق الريف ونخص هنا الريف الفلسطيني لذا باتت دراسة رأس المال الاجتماعي من حيث أشكاله السابقة وآلية التفاعل بين الشكليات وآلية تأثير كل شكل على قرار الفرد في تفاعله الاجتماعي ضرورة مهمة لصلته وعلاقته بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وإن الفهم العميق والمركز بدرجة توافر الشكليات و بآلية تأثير هذه الأشكال وظيفتها ودورها في الفعل الجماعي وآلية التفاعل بينهما ودرجة التفاوت بين لإنسان في امتلاك رأس المال الاجتماعي كغيره من صور رأس المال حيث " يعتبر بورديو رأس المال الاجتماعي كغيره من صور رأس المال التي يؤدي التفاوت في امتلاكها يعود لاختلاف هياكل واليات التفاعل الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع (عبد الحميد، 2009، ص33) مهم وضروري للتوجهات التنموية ومحاولة تقليص سلبيات أشكال رأس المال الاجتماعي وخصوصا بأن تركيبية شبكات العلاقات الاجتماعية البشرية والعلاقات بين الافراد قابلة للتغيير مما يتيح لأي مجتمع وصناع القرار والسياسات على تعزيز نقاط القوة في رأس المال الاجتماعي، والحد من نقاط الضعف وأن نبدأ من حيث نحن عليه بعد وصف الواقع كما هو دون مغالاة أو تقليل، ونركز في دراستنا هذه على المجتمع الفلسطيني كوننا بأمس الحاجة إلى تفعيل كافة الموارد المتاحة ومنها رأس المال الاجتماعي بشقيه الترابطي والتجسيري نظرا لخصوصية الشرط الفلسطيني ووجود احتلال ظالم استنزف ومازال يستنزف كافة مقومات إقامة دولة مستقلة وخلف مشاكل اجتماعية واقتصادية وحاول النيل من رأس المال الاجتماعي

للمجتمع الفلسطيني ترك تفاوتات في امتلاك رأس المال بجميع أشكاله لا يقدر اي مجتمع على تحملها لذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال المحوري التالي:

" ما هي درجة امتلاك رأس المال الاجتماعي في ريف محافظة رام الله والبيرة، 2007-2017؟"

3.1 مبررات الدراسة

1- برغم برامج ودراسات التنمية والمطالبة بها على المستوى المحلي وعلى مستوى المؤسسات الدولية منذ سنين طويلة لم نحصل على الحد الأدنى منها ،حتى أضعنا السبيل ودون أن نعلم كيف نصل إليها، وركزنا في البحث عنها في الرأس المال المادي والمالي وانحصرت حلول مشاكلنا المجتمعية في التمويل والمال حتى أيقنا أن مشكلة التنمية مرهونة بالجانب المادي والمالي فقط دون أن نلفت أنظارنا إلى الفئة المستهدفة من وراء التنمية ولأجلهم وهم المجتمع والفرد وتحسين ظروف حياته؛ حتى أصبح المجتمع بأسره يعتقد أن المال هو السبيل الوحيد لرفاهيته، وهنا كانت المعضلة والتي هي أننا نبحث عن التنمية دون أن ندرس كيف المجتمع يستجيب لها، وما هي نقاط القوة ونقاط الضعف وخطوط النجاح لكي توجه البرامج التنموية اليه، نذكر على سبيل المثال اليابان وماليزيا كيف استطاعت الاستثمار في الإنسان وما يملك من ثروة ورأس مال اجتماعي وقيم واخلاق عن طريق البيت والمدرسة والعائلة والمجتمع معا واستثمار في التعليم والصحة والمشاريع الصغيرة واستغلال الطاقة البشرية، واعتبروا ان العنصر البشري كفرد والأفراد مجتمعين في بنى اجتماعية مختلفة وتحت مسميات عدة هم عماد وأساس التنمية والتحرر والتقدم حتى وصلوا إلى ما هو عليه الآن، فلا يمكن أن تأتي التنمية منة وهبة من أحد، ولا يمكن أن تبدأ التنمية من أعلى الهرم إلى الأسفل وأن يخطط لها من لا يعرف بيئتها، وأن تأتي عن طريق خطط يصيغها من لم يعرف عنا شيء عن هويتنا وتراثنا تمسكنا بعاداتنا و طبيعة العلاقات و الشبكات، من هنا نقول دائما يجب أن تبدأ التنمية من أسفل الهرم إلى أعلاه من احتياجات المواطن ورغباته وأولوياته وما يطمح اليه، هو الوحيد القادر على تحديد نقاط قوته ونقاط ضعفه وكيف يستطيع الاستغلال الأمثل والنهوض بحالته

لأنه هو المحور الأساس والهدف في آن واحد، لذا يأتي هنا دور رأس المال الاجتماعي وقياسه ومعرفة مؤشرات في مجتمعاتنا لمعرفة النقطة الحقيقية التي وصلنا إليها ومن عندها نبدأ وغير ذلك سوف نبقي في دوامة وهم التنمية دون الوصول إليها فلا يمكن عمل بيت دون عمل قواعد وأساس صلب يقام عليه.

2- من المبررات الثانية للبحث توصية معظم الدراسات السابقة التي تناولت رأس المال الاجتماعي بضرورة عمل دراسات أخرى وخصوصا في مجال قياس رأس المال الاجتماعي والتفاعلات بين أشكاله لما يعتره القياس من مشاكل وعدم وجود مؤشرات واضحة تدل عليه، ونظرا لأن رأس المال الاجتماعي يتمحور حول العلاقات بين الأفراد في المجتمع وهي قابلة للتغير نتيجة التغير في البيئة الداخلية والخارجية له، لذا أصبح قياسه في فترات دورية ضرورية جدا ومعرفة التغير طبقا لتغيير الظروف المحيطة وركز على دراسة جميل هلال ومحمد نصر 2007 التي أوصت بدراسة قياس رأس المال الاجتماعي الفلسطيني كل عامين نظرا للظروف الخاصة التي يمر بها الشعب الفلسطيني وما زال حتى هذه اللحظة يعاني من ويلات الاحتلال ودراسة كشك 2008 أوصت بضرورة عمل المزيد من الدراسات عن العلاقة القائمة بين رأس المال الاجتماعي والفقر.

3- من مبررات الدراسة أيضاً وبحكم عملي السابق في بلدية الزيتون المدمجة المكونة من قريتي المزرعة القبلية وأبو شخيدم ومن الملاحظة الشخصية خصوصا آلية تفاعل المواطنين مع بعض ومع المؤسسات العاملة داخلها واثناء تنفيذ المشاريع أو تحديدها ضمن الخطط الاستراتيجية للبلدية أو آلية تشكل المجالس البلدية نلاحظ التداخل الشديد بين كافة البنى الاجتماعية على مستوى الموقع ونجد ان كل من الروابط التقليدية والروابط الحديثة تلعب دورا في ذلك، ونجد حالات كثيرة من الاقصاء والتجاذبات والتي تأخذ الجوانب السلبية في كثير من الأحيان، وحيانا نصل الى مرحلة فشل المشاريع نتيجة التفاعلات السلبية في أشكال البنى الاجتماعية وتعيق الفعل الجماعي لذا أصبح ضرورة دراسة الفرد كفاعل اجتماعي وكيف تشكل أشكال رأس المال الاجتماعي تصوره وتأثيرها على قراره وكيف تشكل رغباته وألوياته لكي نستطيع العمل معا والتوظيف الأمثل لهذه البنى وانجاح الفعل الجماعي لما في مصلحة للفرد والمجتمع ككل.

4- تتسم عصرنا الحالي بسرعة التقدم والتعقيد وسرعة التغيير الثقافي والتقدم التكنولوجي الهائل والذي بدوره قد زاد في الفجوات بين الاجيال، مما لا شك فيه انه أثر على الفرد وتفاعله واحتياجاته ورغباته وأن دراسة واقع رأس المال الاجتماعي وربطه بمتغير الفجوة بين الاجيال أمر ضروري لمعرفة توجهات الشباب

واستشراف المستقبل بنوعية الشبكات الهامة للأجيال الجديدة وهل إنه حصل تغيير بين هذه الاجيال في درجة امتلاكهم لرأس المال الاجتماعي وهل تغيرت أشكاله وصوره ودرجة أهميته.

4.1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية البحث من أهمية رأس المال الاجتماعي والذي يعتبر ثروة للمجتمع مثله مثل رأس المال المادي والبشري وعلى العكس له أهمية أكبر كونه ثروة مجتمعية وليس ثروة خاصة، وقدرة تحول هذا الرصيد المجتمعي إلى تحقيق أهداف عامة وتقليل من كلفة تحقيقها، ولما له علاقة مباشرة في التنمية والتنمية المستدامة.

ان التنمية لها شروطها الاجتماعية فهي بحاجة إلى أفراد على درجة عالية من الثقة الشفافية والحاجة إلى مجموعة من القيم والمعايير الحداثية ووجود شبكات اجتماعية فعالة، وبحاجة ان يدرك الفاعلين للإنسان وجود بعضهم البعض وان يكونوا قادرين على خلق شبكات اجتماعية لقضاء حوائجهم وتحقيق أهدافهم والعيش سويا من اجل هدف واحد (زايد واخرون، 2006، ص6) وكل هذا يتجسد في مفهوم رأس المال الاجتماعي هذا بالإضافة إلى الدور الذي لعبه هذا المفهوم واعتبر مظلة أمان وشبكة أمان اجتماعي وضبط اجتماعي والحفاظ على السلم الأهلي في حالة غياب الدولة خاصة الظرف الفلسطيني الذي سعي الاحتلال الإسرائيلي إلى تمزيق النسيج الفلسطيني وطمس الهوية الثقافية والاجتماعية له، ويمكن اجمال أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1- تتبع أهمية الدراسة من دور رأس المال الاجتماعي المكمل لدور الدولة في رفع مستوى معيشة الإنسان لما يمتلكه الأفراد التي تشكل في بنى اجتماعية مختلفة من امتيازات نتيجة كونهم في هذه البنى وتزيد اهميته في الشرط الفلسطيني كوننا ما زلنا نعاني من الاحتلال الاسرائيلي ولا يوجد دولة مستقلة لا سياسيا

ولا اقتصادياً، لذا نجد ان السلطة الفلسطينية غير قادرة على الوفاء بكافة متطلبات وحاجات المواطنين لذا يعتمد المواطنون على أنفسهم وعلى علاقاتهم في توفير احتياجاتهم المختلفة في كثير من الاحيان.

2- وتكتمل أهمية الدراسة من أهمية متغيرات الدراسة المتمثلة في علاقة أنواع رأس المال الاجتماعي الترابطي والتجسيري بالفعل الجماعي وكيف يؤثر كل منهما على تفعيل وتشكيل الفعل الجماعي في الريف الفلسطيني وتأثيرها على قرار الفرد.

3- ولا يمكن اغفال أهمية البحث من أهمية حدوده المكانية (المناطقية) هو الريف الفلسطيني والتي عادة تمتلك الارض والمياه (رأس المال الطبيعي) بالإضافة الى رأس المال البشري، غير انها تفتقد إلى المنظمات (رأس المال الاجتماعي) اللازمة لتحويل الموارد الطبيعية إلى أصول ومقومات ملموسة وان رأس المال الاجتماعي في الريف الفلسطيني تكمن اهميته في مساعدة المجموعات على القيام بالمهام التنموية الأساسية، كذلك من خلال التضامن للتعبير عن مصالحها والدفاع عنها.

4- من الممكن ان نتائج هذه الدراسة ان تتيح لمتخذي القرارات والمسؤولين التعرف على آليات عمل رأس المال الاجتماعي في الواقع الفلسطيني وكيفية التفاعل بين أشكاله المختلفة ويمكن استثمار هذه النتائج في التوجهات التنموية وبما يتلاءم مع خصوصية الشرط الفلسطيني، مما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وخصوصاً بعد ان اثبتت الابحاث الدور المحوري لرأس المال الاجتماعي في تسريع عملية التنمية والتحول الديمقراطي والمحافظة على الموارد للأجيال القادمة وتماسك المجتمع والثقة المتبادلة.

5- وتتبع أهمية الدراسة أيضاً من حيث مساهمته في سد النقص الواضح في المعرفة والابحاث حول موضوع رأس المال الاجتماعي في الواقع الفلسطيني والعربي كون هذا المفهوم حديث نسبياً وما زال هنالك جدل واضح حول تعريفه وآليات قياسه على مستوى العالم.

5.1 أهداف الدراسة

ان لخصوصية السياق التاريخي والظروف الخاصة التي مر بها الشعب الفلسطيني استثناءات لبعض النظريات العلمية، خاصة إذا تعلقت هذه النظريات بدراسة الفعل والتفاعل الاجتماعي والعوامل المؤثرة فيها، ومنها دراسة رأس المال الاجتماعي، وان دراسة طبيعة العلاقات والشبكات والهياكل الاجتماعية والية التفاعل لها الدور المهم والحيوي في تأسيس بنى اجتماعية فعالة تكون القاعدة المتينة للانطلاق نحو التنمية والتقدم، ان دراسة وفحص رأس المال الاجتماعي بمثابة فحص التربة لإقامة بناء ضخم وقوي، لذا تهدف الدراسة الى ما يلي:

- 1- تحليل خصائص محاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة بالمؤسسات، المشاركة الاجتماعية السياسية والمدنية والمهنية، الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاوني) في الريف الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة.
- 2- تحديد أكثر صور رأس المال الاجتماعي (رأس المال الاجتماعي الترابطي، رأس المال الاجتماعي التجسيري) أهمية للفرد عند اتخاذ قراره.
- 3- اظهار الفروقات في مستوى امتلاك رأس المال الاجتماعي ومحاوره تعزى للمتغيرات (الجنس، الحالة الاجتماعية، الدخل، المستوى التعليمي، الحالة العملية، مكان السكن، العمر، نوع النشاط الاقتصادي، مكان العمل).

6.1 اسئلة الدراسة

لوصف خصائص الظاهرة واسبابها وللتعرف على مضمون المشكلة للوصول إلى نتائج فقد تم تجزئة المشكلة البحثية إلى مجموعة من الاسئلة التي تساعد على تحديد منهجية الدراسة حيث تعتبر الاجابات

على هذه الاسئلة بمثابة النتائج المطلوبة لحل جزء من هذه المشكلة البحثية وتتلخص هذه الاسئلة البحثية فيما يلي:

1- ما هي خصائص محاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة بالمؤسسات، المشاركة الاجتماعية السياسيّة والمدنية والمهنية، الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاوني) للريف الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة؟

2- ما هي أكثر صور رأس المال الاجتماعي أهمية بالنسبة للفرد عند اتخاذ قراره في ريف محافظة رام الله والبيرة؟

3- هل هناك فروقات في مستوى امتلاك رأس مال اجتماعي في الريف الفلسطيني-محافظة رام الله والبيرة، وتُعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، الحالة الاجتماعية الدخل، المستوى التعليمي، الحالة العملية، مكان السكن، العمر، نوع النشاط الاقتصادي، مكان العمل)؟

7.1 فرضيات الدراسة

1- ان رأس المال الاجتماعي الترابطي موجود وحاضر في الريف الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة بشكل أكثر من رأس المال الاجتماعي التجسيري.

2- يعتبر رأس المال الاجتماعي الترابطي أكثر أهمية من رأس المال الاجتماعي التجسيري في اتخاذ القرار من وجهة نظر المبحوثين.

3- لا يوجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 5% في مستوى امتلاك رأس المال الاجتماعي في ريف محافظة رام الله والبيرة تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، الحالة الاجتماعية، الدخل، المستوى التعليمي، الحالة العملية، مكان السكن، العمر، نوع النشاط الاقتصادي، مكان العمل).

8.1 نماذج الدراسة

جدول رقم (1.1) النموذج الأول للدراسة

المتغيرات المستقلة/ المتغيرات الديمغرافية	المتغيرات التابعة -محاور رأس المال الاجتماعي
الجنس	الثقة بالأفراد
مكان العمل للعاملين فقط	الثقة بالمؤسسات
الحالة الاجتماعية	المشاركة المجتمعية المدنية والسياسية والمهنية
مستوى الدخل للفرد العامل فقط	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن
المستوى التعليمي	القيم والتوجهات المشتركة
الحالة العملية	العمل الجماعي والتعاون.
مكان السكن	
العمر	
نوع النشاط الاقتصادي للعاملين فقط	

النموذج الثاني:

جدول رقم (2.1) نموذج الدراسة الثاني

المتغير التابع	المتغير المستقل
قرار الفرد في الريف الفلسطيني	رأس المال الاجتماعي الترابطي (العشيرة والأصدقاء)
	رأس المال الاجتماعي التجسيري (الاحزاب السياسية والهيئات المحلية)

9.1 حدود الدراسة

هي الحدود أو الحواجز التي يلتزم الباحث بالوقوف عندها في البحث العلمي الذي يقوم بكتابته، وهناك حدود للبحث يلتزم الباحث إجبارياً بالوقوف عندها وقد يتعذر على الباحث أن يغطي في دراسته منطقة كاملة أو دولة، لذا يكون من الضروري عليه أن يوضح المحددات الجغرافية للدراسة. وقد يكون من المستحيل أيضاً دراسة المشكلة أو الظاهرة في كل الفترات الزمنية، لذا يكون من الضروري توضيح الحدود الزمنية للدراسة وقد يصعب دراسة كل الجوانب والموضوعات المرتبطة بالظاهرة أو المشكلة، وهنا يكون من الضروري توضيح الجوانب أو الموضوعات التي سنتناولها للدراسة.

1- **الحدود الموضوعية:** قياس درجة محاور رأس المال الاجتماعي في الريف الفلسطيني ومعرفة ان كان هناك فروقات في درجات امتلاك هذه الابعاد تعزى للمتغيرات (الجنس، الحالة الاجتماعية، الدخل، المستوى التعليمي، الحالة العملية، مكان السكن، العمر). ومقارنة صور رأس المال الاجتماعي أهمية على قرار الفرد.

2- **الحدود البشرية:** المواطنون في ريف محافظة رام الله والبيرة.

3- **الحدود المكانية:** الريف الفلسطيني (محافظة رام الله والبيرة).

4- **الحدود الزمانية:** 2007-2017.

10.1 هيكل الدراسة

جاءت الدراسة من خمسة فصول كما هو موضح في الآتي:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة ويشمل كل من: المقدمة، مشكلة الدراسة، مبررات الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، أسئلتها وفرضياتها، حدود الدراسة، ونماذج الدراسة ومتغيراتها.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة: مقدمة، مفهوم رأس المال الاجتماعي ونشأته وأنواعه، وأشكال رأس المال الاجتماعي، أهمية المفهوم، قياس رأس المال الاجتماعي، منهجية دراسته ومؤشراتها، محاور رأس المال الاجتماعي، مصادر رأس المال الاجتماعي، رأس المال الاجتماعي والتنمية، الفعل الجماعي ورأس المال الاجتماعي، رأس المال الاجتماعي في السياق الفلسطيني، عرض ملخص للدراسات السابقة والتعليق عليها.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها: مقدمة، منهج الدراسة، مصادر المعلومات، مجتمع الدراسة. والعينة، متغيرات الدراسة، صدق وثبات أداة الدراسة، والاختبارات الاحصائية المستخدمة.

الفصل الرابع: نتائج تحليل بيانات الدراسة، نتائج اختبار الفرضيات، ملخص للنتائج.

الفصل الخامس: استنتاجات الدراسة وتوصيات. ويلى الفصل قائمة المراجع والملاحق والجداول والفهارس.

الفصل الثاني

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2 الإطار النظري

1-1-2 مفهوم رأس المال الاجتماعي وتعريفه المختلفة

يعتبر مفهوم رأس المال الاجتماعي من المفاهيم الأساسية الحديثة نسبيا في العلوم الاجتماعية ولقد اهتم فيه الكثير من العلماء والخبراء والمؤسسات العالمية ومنها البنك الدولي ومؤسسات اخرى على مستوى العالم، وكون المفهوم متعدد الابعاد ولحدائته النسبية لم نجد تعريفا موحدا وجامعا للمفهوم ولم يتم تحديد فترة زمنية واضحة لظهوره، لذا تعددت التعريفات لهذا المفهوم والازمنة التي ظهر فيها والمنظرين الذين اهتموا فيه وسوف نتطرق في هذا البند لنشأته ولبعض تعريفاته:

يختلف الدارسون المهتمون برأس المال الاجتماعي حول الفترة الزمنية التي ظهر فيها المفهوم ولكن البعض منهم يشير إلى الجذور الأولى له تعود إلى كتابات توكفيل عن الديمقراطية في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر ففي كتابه الشهير عن هذا الموضوع ارجع توكفيل الديمقراطية في امريكا إلى الترابط الاجتماعي ونزوع المواطنين إلى المشاركة في الحياة العامة وغني عن البيان ان هذه القيم تمثل جوهر رأس المال الاجتماعي بالمعنى الذي يتناوله المعاصرون من خلال هذا المفهوم (عبد الحميد، 2009، ص16).

ويشير البعض إلى ان البداية الحقيقيّة تعود إلى كتابات هانفان في أوائل القرن العشرين الذي ربط بين رأس المال الاجتماعي وبين ممارسات اجتماعية بعينها تتم في إطار جماعة اجتماعية محددة (عبد الحميد، 2009، ص16).

جاء ذلك في كتابه (مركز المجتمع 1920) حيث عرف رأس المال الاجتماعي "في استخدام رأس المال الاجتماعي لم يشر هنا إلى الاستحسان المعتاد لمصطلح رأس المال الا في معناه الرمزي ونحن لا نشير إلى العقارات أو الممتلكات الشخصية أو النقدية وانما إلى تلك الموجودة في الحياة اليومية للناس وهي حسن النية والزمالة والتعاطف والاصالة الاجتماعية بين الأفراد والعائلات الذين يشكلون وحدة اجتماعية والمجتمع الريفي الذي تكون المدرسة مركزه المنطقي في معظم الحالات" (hanifan, 1920 p 78).

اراد هانيفان من خلال كتابه ان يوضح رؤيته إلى مراكز المجتمع المحلي في المناطق الريفية والمتعلقة أيضاً بأهمية المشاركة المجتمعية وأورد قصة حدثت في غرب فرجينيا وتمحورت حول استاذ مدرسة في المجتمع الريفي بدا يعزز ثقة مواطني المجتمع الريفي به، لتعزيز الاداء المدرسي واخذ يعقد لأهالي المجتمع الريفي اجتماعات متعلقة بأمور الاداء المدرسي ثم تطورت هذه الاجتماعات بحيث راحت تشكل مركز مجتمع محلي (أبوزاهر، 2013، ص 32).

عرف بيير بيرديو رأس المال الاجتماعي في مقالته أشكال رأس المال " مجموع الموارد الفعلية أو المحتملة المرتبطة بامتلاك شبكة متينة من علاقات التعرف والاعتراف المتبادلة المأسسة تقريبا، أو بعبارة أخرى يشير إلى العضويات في مجموعة تزود أعضائها كلها بدعم رأس المال الذي تملكه المجموعة أو ورقة اعتماد تجيز لهم الحصول على رصيد المعاني المختلفة للكلمة" (Bourdieu, 1986, pp: 241-). (258).

نجد في هذه المقالة ان بورديو ركز على الصلات والعلاقات في تكوين رأس المال الاجتماعي وان رصيد الفرد من رأس المال إذا يعود عليه بالنفع وربط قوة رأس المال الاجتماعي بما يملكه الفرد من أشكال رأس المال الأخرى (الاقتصادي والثقافي أو الرمزي) حيث انه ركز على الفرد وما يملكه من رأس مال الاجتماعي أكثر من تركيزه على المجموعة بشكل كامل كما انه ربط المنفعة من رأس المال الاجتماعي في هذا التعريف بالمنفعة الشخصية التي تعود على الفرد أكثر من المنفعة العامة المجتمعية.

يعتبر بورديو ان رأس المال الاجتماعي يتشكل من "مجموعة الموارد الفعلية أو الكامنة التي تخص حياة شبكة ممأسسة أو شبه ممأسسة من العلاقات ذات ديمومة من المعارف المتبادلين" بتعبير آخر يتشكل رأس المال الاجتماعي للفرد من مجموع ما لديه من علاقات اجتماعية قد يلجأ إليها لتحقيق هدف معين وتشكل هذه رصيذا يوفر منافع ملموسة للإنسان الأكثر ارتباطا بهذه الشبكات هذا يعني ان مفهوم بورديو لرأس المال يختلف عن مفهوم بوتنام وكولمان وفوكوياما الذين طرحوه في التسعينات واستخدموه باعتباره أولا: تعبيرا عن الشعور بالثقة تجاه الآخرين، وتعبيرا عن قيم التضامن والتبادلية وباعتباره ثانيا: رأسمالا مجتمعيًا وليس رأسمالا فرديًا كما افترضه بورديو، الاخير كان معنيا بإبراز الدور الذي يتولاه رأس المال بشكل عام (الاجتماعي والاقتصادي والثقافي) في انتاج اللامساواة في المجتمع باعتبار ان المورد والمنافع التي يوفرها رأس المال بأنواعه تتباين بين فرد وبين مجموعة أخرى (نصروهلل، 2007، ص11).

كان بورديو مهتما بتحدي الثنائيات النمطية التي وجدت في علم الاجتماع ولا سيما الثنائيات المتعلقة بالأبعاد المادية والرمزية من ابعاد الحياة الاجتماعية وجاءت محاولة تطوير نظريته اي السلطة الرمزية من اهتمامه بدراسة الطبقة متأثرا بماركس الا انه اختلف عنه في الوقت ذاته فالطبقة بالنسبة اليه تشبه رؤية ماركس من حيث انها متكونة من عناصر مادية ترجع إلى عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة لكنه تمييز عنه في ان ماركس ركز على عدم المساواة المادية فحسب فيما ركز هو على جوانب أخرى غير مادية بينها رأس المال الاجتماعي (أبو زاهر، 2013، ص35).

وهكذا فالموارد المشكلة لرأس المال الاجتماعي مرتبطة بالانتماء إلى جماعة ما باعتبارها مجموعة فاعلين لا يتمتعون فقط بخصائص مشتركة يمكن ادراكها بشكل قبلي من طرف اي ملاحظ خارجي فردي أو جماعي وانما بوصفها مجموعة فاعلين متحدين بروابط دائمة ومفيدة غير قابلة للاختزال إلى علاقات قرب جغرافية وفيزيقي أو حتى قرب اقتصادي واجتماعي لأنها مؤسسة على تبادلات مادية ورمزية لا يمكن الفصل بينهما بل ويستلزم بناءها والحفاظ على استمراريتها والاعتراف بهذا القرب (بوخريص، 2013، ص147).

يشير بورديو إلى انه صاغ مفهوم رأس المال الاجتماعي من اجل الاخذ بعين الاعتبار التفاوتات الناجمة من الموارد المتحصل عليها بالتفويض أو الوكالة من طرف شبكات متعددة وغنية إلى حد ما (بوخريص، 2013، ص145).

ومعلوم ان بورديو ميز بين ثلاث انماط من الموارد هي: الموارد ذات الطبيعة الاقتصادية مثل النقود، والموارد ذات الطبيعة الثقافية مثل الشواهد المدرسية والجامعية، واخيرا الموارد ذات الطبيعة الاجتماعية المرتبطة بالانتماء إلى جماعة ما والتي يتوافر عليها المرء على شكل شبكة علاقات أو بالتدقيق علاقات مع الفاعلين يملكون هم أيضاً بعض السلطات والمستعدين لوضع هذه السلطات في خدمة الفاعل الذي يحتاج إليهم والذي يستطيع بدوره ان يرد الخدمة بالخدمة (بوخريص، 2013، ص146).

يتكون رأس المال الثقافي من مجموعة من الثروات الرمزية التي تحيل من جهة على المعارف المكتسبة التي تمثل في الحالة المدمجة على شكل استعدادات دائمة للبنية (ان تكون كفتا في هذا أو ذلك من مجالات المعرفة ومن الناحية الأخرى على انجازات مادية ورأسمال في حالة موضوعية هو ميراث ثروات ثقافية (لوحات فنية كتب معاجم)) واخيرا يستطيع الرأسمال الثقافي ان يختفي اجتماعية في الحالة

الممأسسة عبر القاب وديبلومات التي تجعل الاعتراف من لدن المجتمع موضوعيا أو في معظم الاحيان الدولة هو الذي يشهر هذا الاعتراف فالمؤسسة هي التي تعطي الصفة دائما (مدرس استاذ قاضي) (شوفالييه وشوفيري، 2013، ص162).

ان الرأسمال الثقافي لا يكتسب ولا يورث دون جهود شخصية، وانه يتطلب من قبل الفاعل عملا طويلا مستمرا للتعلم والتثاقف بهدف ان يندمج فيه ويجعله ملكا له ويتطلب اكتسابه الوقت والوسائل المادية، اذن المالية بالأساس فالرأسمال الثقافي في ارتباط متبادل بدقة مع رأس المال الاقتصادي (شوفالييه وشوفيري، 2013، ص162).

في مقالة أخرى لعالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو بعنوان "أشكال رأس المال" طور استخدامه لمفهوم رأس المال الاجتماعي بناء على المفهوم الذي أورده هانيفان، اذ ان تركيزه لم ينصب على العائلة أو المجتمع المحلي وحدهما كما فعل هانيفان، وانما شمل المجتمع الفرنسي كله مقسما اياه إلى طبقات من بينها النخبة لمعرفة مدى مساهمتها من خلال علاقاتها في انتشار رأس مال اجتماعي من شأنه ان يكون سببا لعدم المساواة داخل المجتمع الفرنسي (أبو زاهر، 2013، ص33).

عند الحديث عن رأس المال الاجتماعي لا يمكن اغفال عالم الاجتماع كولمان، الذي كان له شأن كبير في تطور استخدام مفهوم رأس المال الاجتماعي وفي تطوير المفهوم نفسه، من خلال استخدامه تعريفا له من الشبكات الاجتماعية والمعايير (أبو زاهر، 2013، ص 35).

فرأى كولمان ان رأس المال الاجتماعي يظهر داخل الأسرة وخارجها اي يظهر في المجتمع (أبو زاهر، 2013، ص36).

وفي مقالة لكولمان 1988 بعنوان (رأس المال الاجتماعي في تكوين رأس مال بشري) حيث قال "ان رأس المال الاجتماعي يعرف بحكم وظيفته بأنه ليس كيانا واحدا بل مجموعة متنوعة من الكيانات المختلفة مع وجود عنصرين مشتركين انها تتألف من بعض جوانب البنى الاجتماعية وتسهل افعال معينة للجهات الفاعلة اشخاصا كانوا ام شركات داخل البنى" (coleman,1988 p,s98).

وفي موضع آخر عرف كولمان رأس المال الاجتماعي "مجموعة متنوعة من الكيانات التي لها سماتان مشتركتان وتتكون كلها من بعض جوانب البنية الاجتماعية وتسهل افعالا محددة للإنسان الذين هم داخل البنية". (coleman,1990, p 302).

يقول كولمان "مثله مثل رؤوس الاموال الأخرى فان رأس المال الاجتماعي مثمر، مما يجعل من الممكن تحقيق بعض الغايات التي لن تكون قابلة للتحقيق في غيابها". (Coleman, 1990, p 302).

حيث فرق في هذه المقالة بين كل من رأس المال المالي ورأس المال البشري وبين رأس المال الاجتماعي برغم انهم رؤوس اموال منتجة الا انه الفرق بينهما كما قال " ان رأس المال البشري ورأس المال المالي ورأس المال المادي هي من وجهة نظر النظرية الاقتصادية سلع خاصة في حين ان رأس المال الاجتماعي سلع عامة. (coleman,1988, p.s116).

ويرى الكثير من المهتمين برأس المال الاجتماعي ان هذا المفهوم بقي غامض حتى جاءت دراسات روبرت بوتنام في التسعينيات من القرن العشرين، وخصوصا في دراسته (كيف تتجج الديمقراطية) وربط السبب في التقدم الاقتصادي والديمقراطية في الشمال الايطالي بسبب وجود وفرة من مؤسسات المجتمع المدني، والثقة المجتمعية المعممة والتي هي أحد عناصر رأس المال الاجتماعي على العكس من الجنوب الايطالي.

تعريف روبرت بوتنام "يشير رأس المال الاجتماعي إلى مقومات التنظيم الاجتماعي مثل الثقة والمعايير والشبكات التي يمكن ان تحسن من فعالية المجتمع عن طريق الاعمال المنسقة". (بوتنام، 1993، ص210).

لقد حظيت هذه الدراسة عن رأس المال الاجتماعي ودوره في تعميق الديمقراطية في ايطاليا باهتمام كبير واثارت جدلا واسعا، ووضعت المفهوم في دائرة الضوء، وكذلك كانت الحال مع دراسته الثانية التي تناولت تراجع رأس المال الاجتماعي في الولايات المتحدة، وافول نزعة المشاركة التي ميزت المجتمع الامريكي والتي كان قد تحدث عنها "توكفيل"، وقد القت هذه الدراسة بالذات الضوء على بعد هام اساسي في دراسة رأس المال الاجتماعي وهو علاقة هذا المفهوم بالديمقراطية (عبد الحميد، 2009، ص18).

ويعود الفضل بشأن مفهوم رأس المال الاجتماعي وسرعة انتشاره لروبرت بوتنام حيث جاء بداية استخدام المفهوم في كتابه كيف تتجح الديمقراطية (1993)، حيث انها دراسة وافية ومستفيضة عن الديمقراطية في شمال وجنوب ايطاليا وركز على دور المؤسسات الرسمية (المجتمع المدني) في ممارسة الحوكمة لسياستها ونشر الديمقراطية وكيف أن هنالك فرقا في التقدم والتطور في الشمال الايطالي عن الجنوب الايطالي، وأوعز السبب وجود مؤسسات مجتمع مدني متطورة وحديثة، وقصد فيها رأس المال الاجتماعي على العكس من الجنوب الايطالي (أبوزاهر، 2013، ص 39).

حيث كانت اطروحته الرئيسية التي اراد ان يثبتها من خلال استخدامه فهوم رأس المال الاجتماعي هي ان المشاركة المدنية انتجت أكبر مخزون من رأس المال الاجتماعي الذي يمثل إلى حد كبير -وعلى المدى الطويل- الفجوة التاريخية بين شمال ايطاليا وجنوبها من حيث الاداء الاقتصادي والفاعلية الحكومية، وفي هذا الكتاب وجد ان المصدر الاكبر لتكوين رأس مال اجتماعي موجود في مجتمع مدني الذي يقوم بوظيفة المدرسة لتعليم الديمقراطية (أبوزاهر، 2013، ص39).

والنتيجة التي خلص إليها هي ان رأس المال الاجتماعي ساعد في الاداء الديمقراطي في شمال ايطاليا لذلك نجحت الديمقراطية هناك على عكس الجنوب. (أبوزاهر، 2013، ص40).

وفي عام 1995 نشر روبرت بوتنام مقالته الشهيرة (لعب البولنج منفرد: تدهور رأس المال الاجتماعي الامريكي)، واقتصرته مقالته في الحديث عن رأس المال الاجتماعي الامريكي فقط، حيث توصل إلى انهيار غير مسبوق للحياة المدنية للشعب الامريكي منذ ستينيات القرن الماضي وتآكل رأس المال الاجتماعي الامريكي خصوصا مؤسسات المجتمع المدني. ان الفكرة الأساسية التي سعى بوتنام إلى ايصالها في هذه المقالة ان هناك دلائل على بداية انهيار (رأس المال الاجتماعي الامريكي)، اذ حاول اثبات فكرته من خلال ما أورده من مؤشرات تدل على ان انخراط الشعب الامريكي في الشبكات والمؤسسات الاجتماعية في انخفاض مستمر، وبالتالي لاحظ ان المجتمع المدني الامريكي تدهور بشكل ملحوظ خلال عدد من العقود الماضية (أبوزاهر، 2013، ص42).

يعرف البنك الدولي: رأس المال الاجتماعي بأنه مجموعة من المؤسسات والعلاقات والقيم التي تشكل نوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية، وهو ما يحث على ترابط المجتمع وهو ضروري للتنمية الاقتصادية المستدامة، يمثل هذا التعريف تطوراً لتعريف سابق ظهر في دراسات البنك الدولي بأنه القيم والشبكات والمنظمات التي يمكن من خلالها ان يحصل الفرد على القوة أو الموارد. (مولي، 2014، ص 97).

ويمثل الحصول على المنفعة محوراً أساسياً في تناول الادبيات الاقتصادية لرأس المال الاجتماعي فيعرف باعتباره استخدام الأفراد عضويتهم في جماعات وشبكات بما يمكنهم منافع لهم. كما عرف بوتنام رأس المال الاجتماعي بأنه "مجموعة الشبكات الاجتماعية والقيم التي تؤثر في انتاجية المجتمع وتسهل التعاون

بين الأفراد لتحقيق منافع متبادلة " وهو ما يقود إلى اهتمام كبير بأثر رأس المال الاجتماعي على مستوى المعيشة. (مولى، 2014، ص 97).

ولقد عرفه فضل النقيب "الآثار الخارجية التي تنشأ من تفاعل الأفراد في القطاع الأهلي مع بعضهم بعضاً في جماعات أو هيئات أهلية غير حكومية بهدف انتاج سلع وخدمات عامة بديلة لما ينتجه القطاع العام أو الخاص مكملاً لهما، الا انه انتقد هذا التعريف على انه تعريف ضيق جداً، وان من الافضل تبني تعريفاً اشمل يشير إلى رأس المال الاجتماعي على انه "مجموعة القيم الاجتماعية والمعتقدات والمواقف التي يتمسك بها مجتمع والتي تحدد سلوك الأفراد وتسهل العمليات التي ينجم عنها تحسن رفاهية المجتمع وبالتالي فهي تشمل تفاعل أو التداخل بين أفراد المجتمع كماً ونوعاً، وتشمل أيضاً المواطنة والمشاركة الاجتماعية والمعايير التبادلية وثقة بين الأفراد، والثقة بالمؤسسات والتفاهم المتبادل والقيم المشتركة وما شابهها، وبهذا المفهوم فان رأس المال الاجتماعي يعني الموارد المتاحة من خلال تفاعل المجموعات الاجتماعية (ضمن العائلات واي مكان في العمل أو بين الجيران أو داخل المنظمات المحلية الرسمية وغير الرسمية) (نقيب، 2006، ص 22).

وقد عرفته نادية أبو زاهر " المعالم أو الروابط أو الشبكات أو الهياكل الاجتماعية التي يتفاعل فيها الناس من خلال ثلاث سمات تشخيصية هي: أولاً روابطهم أو شبكة معارفهم وعلاقاتهم المختلفة، ثانياً ثقافتهم المدنية (مثل الثقة والتعاون والتبادلية) الناجمة عن تفاعلهم، ثالثاً سلوكهم ومواقفهم من تحقيق هدف معين قد تكون نتيجة سلبية على المجتمع (رأس المال الاجتماعي السلبي) أو ايجابية (رأس المال الاجتماعي الايجابي) " (أبو زاهر، 2013، ص 25).

يشمل رأس المال الاجتماعي مجموعة من الاتصالات والعلاقات والمعارف والصدقات والسندات (ديون وأديون رمزية) التي تعطي للفاعل تقريبا (سماكة) ففقدرة الفعل ورد الفعل مهمة تقريبا وفق نوعية وكمية

ارتباطه وصلاته مع أفراد آخرين من حيث ان المظهر العام للرأسمال (شوفالييه وشوفيري، 2013، ص164).

وفي عقد الثمانينات والتسعينات تطورت النظرة لمفهوم القدرات البشرية على اعتبارها انها لا تشمل فقط قدرات الفرد الشخصية بل تشمل أيضاً قدراتهم الاجتماعية، وقدرات النظم الاجتماعية، أو بما يمكن ان يطلق عليه قدرات رأس المال الاجتماعي والتنمية البشرية هي تنمية الفعل من ناحية والتفاعل من ناحية أخرى، أي التنمية البشرية لا بد وان تشمل رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي في آن واحد. (زعل، 2011، ص6425).

ويعنى رأس المال الاجتماعي على نطاق واسع بالقيم والمعايير الاجتماعية التي يتمسك بها الناس ويرتبط رأس المال الاجتماعي بالأشكال الأخرى لرأس المال مثل رأس المال البشري (التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية) والمالي (المدخرات والقدرة على الاقتراض) والمادي (الارض والآلات) وعلى سبيل المثال فإن رأس المال المادي يزيد من رأس المال الاجتماعي ويمكن لرأس المال البشري ان يسهم في تراكم رأس المال الاجتماعي (تقرير التنمية البشري الاردني، 2003. ص 1-3).

يقصد الكاتب بأن هنالك ارتباطا كبيرا ما بين رأس المال الاقتصادي كامتلاك ثروات مادية أو مالية وما بين رأس المال الثقافي المتمثل في المعرفة والانجازات والالقاب التي غالبا ما تطلقها الحكومة أو حتى القطاع الخاص حيث يستطيع من يملك رأس المال الاقتصادي ان يحول هذه الثروة في سبيل التعليم أو تطوير المهارات وغيرها من المعرفة لكي يحول رأس المال هذا إلى رأس مال ثقافي، وهذا بشرط بذل الجهد الشخصي والعمل بشكل طويل مستمر في اكتساب رأس المال الثقافي الذي يعتبره بيرديو ملكا خاصا لصاحبه، وعلى العكس من ذلك اعتبر النقيب ان رأس المال الاجتماعي يأتي من جهد شخصي من مالكة، وتعتمد مدى قدرة الفرد على الوصول إلى الموارد عبر "رأس المال الاجتماعي" على شبكة

علاقات اجتماعية (معارفه وانتماءاته المختلفة وعضويته في روابط ومؤسسات مختلفة)، وعلى قوة هذه العلاقات وثباتها وعلى الموارد المتوفرة لشبكة لعلاقات التي يقيمها الفرد، وهذا لا يعني ان الفرد يرث هذه الشبكة من العلاقات دون تدخل او جهد منه، بل ان للفرد دورا في تحديد سعة واستمرارية هذه العلاقات، وفي نفس الوقت ليس كل العلاقات ودرجة تأثيرها وثباتها خاضعة لاختيار الفرد نظرا للظروف الموضوعية التي تحدد اطار ممكن لشبكة هذه العلاقات (نصروهلال، 2007، ص 9).

لذا نجد كل الأفراد لا يتساوون مع بعض في امتلاك رأس المال الاجتماعي ودرجة الاستفادة منه، وربط البعض منهم بدرجة امتلاك رأس المال المادي والرمزي والبشري، كما اعتبر بورديو "رأس المال الاجتماعي كغيره من صور رأس المال التي يؤدي التفاوت في امتلاكها يعود لاختلاف هياكل وآليات التفاعل الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع" (عبد الحميد، 2009، ص 33).

"وحدد بيرديو عاملين لهما تأثير اساسي في قدرة الفرد على الحصول على المزايا المتوفرة في إطار الجماعة وهما:

- 1- بنية العلاقات الاجتماعية التي يكونها الإنسان وقصد بها شكل العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الجماعة وما إذا كانت تتسم بالهيراركية ام انها علاقات غير رسمية.
- 2- المكانة أو الوضع الذي يحتله الفرد داخل هذا البناء وما إذا كان يسمح له بالوصول إلى الموارد التي تتيحها العضوية في هذه الجماعة (عبد الحميد، 2009، ص 35).

ويؤكد فوكوياما ان ما يميز رأس المال الاجتماعي عن غيره من صور رأس المال هو إمكانية انتقاله عبر الاجيال، فهو لا يتكون بشكل تلقائي أو عرضي وانما يتكون عبر مجموعة من التفاعلات الاجتماعية والثقافية التي تفرز قيما مختلفة تميز المجتمعات عن بعضها (عبد الحميد، 2009، ص 41).

وعرفه آخر " ان رأس المال الاجتماعي هو قدرة المجتمع المحلي على العمل الجماعي الذي بدونه لا يمكن انتاج انواع رأس المال الأخرى أو تحسين نوعية الحياة، وبالتالي فهو يشتمل على قدرة وفاعلية المنظمات والعلاقات الموجودة داخل المجتمعات المحلية والتعاون بينها، واماكن تجمع ولقاءات الناس والاحتفالات المحلية والجهود التطوعية والشعور بالانتماء للمجتمع المحلي ونظمه الحاكمة وهو ما يجعل المجتمع ليس مجرد مجموع الأفراد (عمر، 2015، ص120).

من اللحظة السابقة عن رأس المال الاجتماعي وظهوره وتعريفه نجد ان تعاريفه متعددة وتختلف من شخص الى اخر، فنجد ان بير بيرديو ركز على الفرد أكثر من تركيزه على المجتمع في تعريف راس المال الاجتماعي، والمكاسب والمنافع من امتلاك شبكة علاقات بين الافراد، وركز على التفاوت في امتلاك راس المال الاجتماعي وتسخييره بحسب النفوذ والسلطة لمكاسب فردية، لذا فهو اهتم بالشبكات والنوع العلاقات فيها، وهو ما يعرف برأس المال الهيكلي. بينما نجد كل من كولمان وبوتنام اهتموا بالقيم مثل الثقة والتبادلية والالتزام من قبل الفرد تجاه الشبكة التي ينتمي لها وهو ما يعرف راس المال الاجتماعي المعرفي، وفي نفس الوقت ركز بوتنام على الشبكات ومنها المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية واهمية الثقة المعممة وربط رأس المال الاجتماعي بالمنفعة العامة على عكس كولمان اهتم أكثر بالثقة الخاصة بين اعضاء الشبكة الواحدة، واتفق مع بوتنام في انه اعتبر رأس المال الاجتماعي سلعة عامة تهم المجتمع كاملا.

2.1.2 التعريف الاجرائي لرأس المال الاجتماعي

بناء على التعاريف السابقة ومراجعة الادبيات السابقة فيما يتعلق بتعريف مفهوم راس المال الاجتماعي يعرف الباحث راس المال الاجتماعي كما يلي بحيث:

مجموعة من العلاقات والروابط التي تنشأ في إطار بنى اجتماعية معينة رسمية أو غير رسمية وتحكمها مجموعة من القيم والمعايير واهمها الثقة والتبادلية، والتي تهدف إلى تحقيق منفعة معينة للمجموعة وقد تكون نتيجتها ايجابية أو سلبية على المجتمع بشكل عام.

يعرف البناء الاجتماعي: الشكل المترابط والمتفاعل من الجماعات الاجتماعية والنظم الأساسية والادوار التي يزاولها الإنسان داخلها وما يقوم بينهم من علاقات اجتماعية متبادلة (عبد الهادي، 2013، ص45) وعند تحليلنا للمفهوم:

1- رأس المال: مثله مثل الأشكال الأخرى من رأس المال سواء المالي أو البشري أو المادي فهو رأس مال متراكم ويتكون من خلال التراكم عبر الفترات السابقة والطويلة من الزمن لذا لا يتكون هذا المفهوم بشكل عارض أو سريع وبالتالي فهو رصيد المجتمع المتراكم من هذه الروابط والعلاقات وما تحكمها من قيم ومعايير متبادلة.

2- وكلمة اجتماعي: يدل على ان رأس المال الاجتماعي على العكس من رأس المال البشري والمالي يكونه الفرد بذاته من خلال اجتهاده وعمله أو علمه حيث ان رأس المال الاجتماعي يتكون من خلال العلاقات الاجتماعية بين مجموعة من الأفراد تتضمن إلى بنى اجتماعية لتحقيق مزايا معينة من جراء الانضمام إلى هذه البنى.

3- وجود قيم معينة تحكم هذه العلاقات ويتفقون عليها كافة أعضاء المجموعة وكما سماها بوتنام العقد الاجتماعي "العقد الاجتماعي الذي يساند التعاون في المجتمع المدني ليس عقدا قانونيا بل هو عقد اخلاقي، وعقوبة مخالفة العقد ليست جزائية وانما هي الابعاد من شبكة التضامن والتعاون" (بوتنام، 1993، ص231).

4- هدف او منفعة مشتركة أو غاية مشتركة يسعى أعضاء الجماعة عن طريق روابطهم مع بعض إلى تحقيقها وهنا نميز بين ثلاثة انواع من الفائدة من رأس المال الاجتماعي:

أولاً: قد تكون هذه المنفعة خاصة اي تعود على أفراد الجماعة فقط وفي نفس الوقت لا تضر بباقي المجتمع.

ثانياً: منفعة خاصة اي تعود على أفراد الجماعة فقط ولكن في نفس الوقت تضر بباقي المجتمع.
ثالثاً: وقد تكون هذه المنفعة خاصة وفي نفس الوقت عامة اي تعود على أفراد الجماعة وباقي أفراد المجتمع بالنفع.

وهنا ربط بوتنام رأس المال الاجتماعي بالمنفعة العامة واهتم بها كنتيجة ايجابية له "وإحدى السمات الخاصة لرأس المال الاجتماعي مثل الثقة والمعايير والشبكات هي انه يعد منفعة عامة على خلاف رأس المال التقليدي الذي يعد عادة منفعة خاصة" (بوتنام، 1993، ص214).

5- وان نتيجة هذه العلاقات والروابط واثناء تفاعلهم مع بعض وسلوكهم داخل هذه المجموعة لها انعكاسات على المجتمع قد تكون سلبية أو ايجابية.
وعلى ضوء التعريف الاجرائي السابق وبما ان مصادر رأس المال الاجتماعي لصيقة بالفعل الجماعي فإن هذه المصادر تتلخص في مصدرين:

1- علاقات وشبكات: يقيما الأفراد فيما بينهم لتحقيق هدف أو منفعة مشتركة وتلخص في شكل بنية اجتماعية (احزاب، نقابات، عشيرة، جمعيات) وغير ذلك من العلاقات التي تؤسس لحياة مدنية.
2- منظومة قيم: كيف تحكم وتكون البوصلة التي يسترشد بها أفراد هذه المجموعات وعلى رأسها قيم الثقة والتعاون والشفافية (زايد واخرون، 2006، ص9).

3.1.2 أنواع وأشكال رأس المال الاجتماعي

رأس المال الاجتماعي الأفقي ورأس المال الاجتماعي الرأسي

هذا التصنيف لرأس المال الاجتماعي يعتمد على تصنيف شرائح المجتمع وشكل العلاقات بينها، حيث يصنف رأس المال الاجتماعي إلى صنفين: رأس المال الاجتماعي الأفقي الذي يتمثل في علاقات الأعضاء في مستوى شريحة معينة دون انتقال هذه العلاقة في شرائح أخرى في المجتمع فنجد ان مسار العلاقات مستوية أو أفقية وفي نفس الوقت دون مقدرة الأعضاء إلى الوصول أو التشبيك مع أعضاء من شرائح مجتمع أخرى، والنوع الآخر رأس المال الاجتماعي الرأسي الذي يمثل العلاقات والتكامل مع كافة الشرائح في المجتمع ويسهل انتقال العلاقة والتشبيك مع أعضاء من شرائح اجتماعية مختلفة.

وقد ميز بوتنام بين نوعين من الشبكات الاجتماعية "صورة افقية فتجمع بين اشخاص يملكون عوامل قوة والمكانة المتكافئة، أما البعض الآخر فيأخذ صورة رأسية ابتدائية، ويربط بين اشخاص غير متكافئين في علاقات غير متماثلة من التدرج الهرمي والتبعية، وفي العلم الواقعي بالطبع تكون جميع الشبكات تقريبا خليطا بين الافقية والرأسية" (بوتنام، 1993، ص 218).

ان الشبكة الرأسية بغض النظر عن كثافتها واهميتها للمشاركين لا يمكن ان تدعم الثقة والتعاون الاجتماعيين، فالتدفق الرأسي للمعلومات يكون عادة أقل قابلية للاعتماد عليه من التدفقات الافقية، ويرجع هذا جزئيا إلى ان التابع يقتصد في إعطاء المعلومات تحوطا من الاستغلال، والأهم من ذلك ان العقوبات التي تدعم معايير التبادل ضد خطر الانتهازية تكون أقل احتمالا ان تفرض إلى أعلى وقل احتمالا للاذعان لها اذا فرضت فالأمر يحتاج إلى جرأة وتهور من التابع الذي يفتقد روابط تضامن مع نظرائه لكي يحاول ان يعاقب من هو أعلى منه مكانة (بوتنام، 1995، ص 220) قصد فيها بوتنام انها علاقات وترابط

غير متوازنة في القوة، ولا يمكن تحقيق المعايير والتبادلية في هذه العلاقة لأن درجة وضع عقوبات على من أخلّ الاتفاق تكون أقل على الناس في الأعلى منها في الأسفل، وقد لا يلتزم أو يذعن لهذه العقوبات وهنا تختل العلاقة وخصوصا في التبادلية التي هي مهمة في تكوين رأس المال الاجتماعي، وتنعكس على الثقة والثقة العامة بالطبع حيث وصف بوتنام هذه العلاقة وهي العلاقة الرأسية بين الراعي - التابع بالتبعية بدلا من التبادلية (بوتنام، 1995، ص 221).

ولصلات القرابة دور خاص في حل مشاكل العمل الجماعي، ومن بعض النواحي فإن صلات الدم تشبه الروابط الأفقية للمشاركة المدنية ولكن الروابط الاسرية أكثر عمومية تقريبا وليس مصادفة ان المصانع التي تمتلكها اسر والاقليات العرقية القوية المتماسكة (اليهود في أوروبا والصينيون خارج الوطن في اسيا) كانت لها أهمية في المراحل المبكرة للثورة التجارية، ولكن شبكات المشاركة المدنية أكثر ميلا إلى احتواء قطاعات أكبر من المجتمع وبذلك تدعم التعاون على مستوى المجتمع، كما اشار جرانوفيتز ان الروابط القوية بين الاشخاص (مثل القرابة والصداقة الحميمة) أقل أهمية من الروابط الضعيفة (مثل المعارف والعضوية المشتركة في الجمعيات الثانوية) في استمرارية ترابط المجتمع والعمل الجماعي . والشبكات الأفقية الكثيفة والمنفصلة تدعم التعاون داخل كل مجموعة ولكن شبكات المشاركة المدنية التي تتجاوز الانقسامات الاجتماعية تغذي التعاون الأوسع نطاقا وهذا سبب آخر في اعتبار شبكات المشاركة المدنية جزء مهما من مخزون رأس المال الاجتماعي في المجتمع (بوتنام، 1993، ص 221).

حيث توصل بوتنام وزملاؤه في الدراسة إلى ان رأس المال الاجتماعي كما جسده الشبكات الأفقية للمشاركة المدنية يدعم اداء الحكومة والاقتصاد وليس العكس: مجتمع قوي اقتصاد قوي مجتمع قوي دولة قوية، ان معايير وشبكات المشاركة المدنية قد عززت النمو الاقتصادي ولم تثبته وهذا التأثير مستمر

(بوتنام،1993، ص 223) على عكس بعض الاطروحات التي تقول: ان كثرة الجماعات وزيادة قوتها تعني ضعف الحكومة: مجتمع قوي دولة ضعيفة.

رأس المال الاجتماعي الايجابي ورأس المال الاجتماعي السلبي

وهنا ننوه ما ذكره فضل النقيب عن رأس المال الاجتماعي السلبي الذي يخدم فئة معينة في بنية اجتماعية خاصة والتي لا تعود بالنفع على المجتمع ككل وحتى ممكن ان تكون هذه العلاقة ضارة أيضاً وذكر المثال الكلاسيكي على ذلك فان هو المجموعات التي تقوم بأنشطة غير قانونية ومثال اخر هي الجماعة التي يستطيع الأفراد أو بعضهم الحصول على معلومات من الدولة تخص نشاطا اقتصاديا معيناً بحيث يستفيد أعضاء المجموعة من تلك المعلومات على حساب الآخرين الذين لا يعرفونها (معلومات عن خطط الحكومة، سياسات مالية ونقدية أو التجارية) والوضع الاخر ما يعرف بالراكب المجاني وهو المستفيد من أنشطة يقوم فيها مجموعات مجاورة له دون مشاركته فيها (نقيب،2006، ص23).

وبالنسبة إلى أشكال رأس المال الاجتماعي بحسب مقالة كولمان المنشورة عام 1988 ثلاث أشكال: الالتزامات والتوقعات، وقنوات الاتصال، والمعايير الاجتماعية، وفتت أيضاً إلى احتمال ان يكون شكل من أشكال رأس المال الاجتماعي سلبياً؛ وذلك في ذكره بخصوص طالب كوري متطرف انتقلت افكاره عبر مجموعات مؤلفة من اشخاص من الحلقات الدراسية نفسها والمدرسة والكنيسة والبلدة وبذلك تبقى هذه المجموعة شكلاً من أشكال رأس المال الاجتماعي حتى لو كانت ضارة (أبوزاهر،2013، ص37).

اما بوتنام فذهب إلى القول ان رأس المال الاجتماعي مفيد للأداء الديمقراطي في الشمال الايطالي وبالتالي ركز على الناحية الايجابية لتأثير رأس المال الاجتماعي في الديمقراطية وتبعه معظم الباحثين في التركيز

على الجانب الايجابي من رأس المال الاجتماعي مثل دوره في التماسك والتعاون والتنمية والديمقراطية (أبوزاهر، 2013، ص82).

رأس المال الاجتماعي المعرفي ورأس المال الاجتماعي الهيكلي (البنوي)

ان المنظرين والباحثين الذين تناولوا مفهوم رأس المال الاجتماعي فرقوا بين أكثر من نوع أو شكل من أشكال رأس المال الاجتماعي وذلك حسب طبيعة وأهداف الدراسة ومتغيراتها فله الكثير من التصنيفات والأشكال:

منها رأس المال الاجتماعي المعرفي أو الإدراكي ورأس المال الاجتماعي الهيكلي أو البنوي حيث يتمثل رأس المال المعرفي بالشيء غير الملموس مثل القيم المشتركة والمعايير والالتزامات والتوقعات العادات الاجتماعية، ومن محاوره مثلا الثقة والتعاون، اما رأس المال الهيكلي البنوي يعبر عن هياكل البنى الاجتماعية وآلية التفاعل فيها، ونقصد هنا الشبكات والمؤسسات والأعضاء فيها والانضمام إليها وكثافة العضوية أيضاً ودرجة نشاطاتها.

رأس المال الاجتماعي الترابطي ورأس المال الاجتماعي التجسيري (انواع العلاقات)

وتصنيف اخر لأشكال رأس المال الاجتماعي هو رأس المال الاجتماعي الترابطي ورأس المال الاجتماعي التجسيري ويعتمد هذا التصنيف حسب نوع الجماعة حيث ان رأس المال الاجتماعي الترابطي (ذو المظهر الداخلي) يتمثل في العلاقات مع الجماعات الأولية المتمثلة في العشيرة أو القرابة والنسب والجيران وكافة أعضائه متماثلين ومتشابهين في خلفياتهم المختلفة، وتصف الروابط بينهم بالقوة واعتبر ذا مظهر داخلي

كون الثقة تبقى حبيسة داخل الأعضاء فقط، ولا يمكن تعميمها خارج نطاق هذه العلاقة ورأس المال الاجتماعي التجسيري(ذو المظهر الخارجي) وهو العلاقات بين اشخاص من خلفيات مختلفة ويتميز بالروابط الضعيفة ويكون بينهم أهداف مشتركة وغايات محددة، والذي يربط بين الأفراد وقطاعات بعيدة عن بعضها واعتبر ذا مظهر خارجي كون الثقة فيه يمكن ان تعمم وتخرج خارج الدائرة الضيقة بين الأعضاء. واخيرا رأس المال الاجتماعي السلبي الذي يكون انعكاسه على المجتمع سلبيا وان كان ايجابيا بين أعضاء المجموعة أو الشبكة حيث يذكر كولمان " انه هناك نوعاً من رأس المال الاجتماعي قد يكون عديم الجدوى أو ضارا بالآخرين " (Coleman ,1990, p 302) ورأس المال الاجتماعي الايجابي الذي يكون انعكاسه على المجتمع ايجابيا بالإضافة إلى إيجابية بين أعضاء المجموعة " حيث اكد المنظرون الثلاثة لرأس المال الاجتماعي بورديو وكولمان وبوتنام تأثيرات رأس المال الاجتماعي الايجابية ووجدوا في نفس الوقت انه قد يكون تأثيرات سلبية أو ضارة أيضاً فبالنسبة إلى بورديو الذي ميّز بين رؤوس الاموال من بينها رأس المال الاجتماعي كي يثبت رؤيته ان رأس المال الاجتماعي استخدمته الطبقة المهيمنة في اعادة امتيازها وما نتج من ذلك زيادة اللامساواة في المجتمع لم تكن النتيجة المترتبة على استخدامه ايجابية بل يمكن اعتبارها سلبية.(أبوزاهر،2013، ص81).

حدد بورمان شروطا ينبغي توافرها من اجل اعتبار رأس المال الاجتماعي ايجابيا ومفيدا للديمقراطية لا سلبيا ضارا بها، أولا: إنشاء الشبكات الاجتماعية التجسيرية (رأس المال الاجتماعي التجسيري) ثانيا: وضع قواعد المعاملة بالمثل العامة والثقة العامة ثالثا: تعزيز الالتزام بالمصلحة العامة وليست الخاصة ويمكن ان يفتقر رأس المال الاجتماعي إلى التأثيرات الايجابية لأنه يعزز الالتزام بمصالح المجموعة وحسب اكثر من التزامه بالمصلحة العامة للمجتمع المحيط ككل (أبوزاهر،2013، ص87 عن Michael bauman).

اشارة إلى راي بورمان السابق الذكر يمكن ان تلعب النخبة السياسيّة الممثلة في الاحزاب السياسيّة دورا مهما وحيويا في تشكيل رأس مال اجتماعي ايجابي من خلال أولا العمل للصالح العام لا لصالح الحزب

أو المجموعة، وثانياً ان تكون ثقة المجتمع ايجابية في هذه النخبة والتي تتعكس بسبب سلوكهم وتصرفاتهم وضرورة ان تكون الثقة عامة ومتبادلة بين جميع الاحزاب والنخب السياسيّة والاهم من ذلك ان يكونوا ذوي سمعة جيدة ويعيدي كل البعد عن شبهات الفساد وان يكون مبدأ المعاملة بالمثل وتقبّل الآخر لا سياسة الاقصاء بسبب الفكر أو الانتماء، في هذه الحالة ممكن ان تكون النخب السياسيّة رأس مال اجتماعي ايجابي يساهم في دعم الديمقراطية والحياة المدنية.

وهنا يجب ان ننتبه بان معيار استخدام رأس المال الاجتماعي من قبل النخبة السياسيّة هو استخدامه للصالح العام ام للصالح الخاص، وهنا كانت نتائجه الايجابية أو السلبية على المجتمع بغض النظر ما هي نتيجته على أعضاء المجموعة والتي قد تكون ايجابية لهم ولكن سلبية على المجتمع والصالح العام بأكمله

بحسب اعتقاد الباحثين بأن شكل رأس المال الاجتماعي ذي المظهر الداخلي ينتظم في موازاة الطبقة أو النوع الاجتماعي أو الاسس العرقية ويهدف إلى تحقيق مصالح اعضائه المادية والاجتماعية والسياسيّة، في حين ان رأس المال الاجتماعي ذي المظهر الخارجي يكون أكثر شمولاً واهتماماً بالمصلحة العامة، ويشار احيانا إلى رأس المال الاجتماعي التجسيري برأس المال الاجتماعي ذي المظهر الخارجي. (أبوزاهر، 2013، ص91).

ان رأس المال الاجتماعي يعترف ضمناً بان الأفراد يبذلون جهداً وينفقون موارد لصالح المجتمع والجماعة وليس لمصلحتهم الشخصية فقط (كفاتورياو واخرون، 2009).

ويشير مصطلح التجسير إلى القدرة على بناء الجسور تربط قطاعات المجتمع البعيدة عن بعضها البعض (كفاتوريا واخرون، 2009، ص7).

وفي سياق تحليله لرأس المال الاجتماعي يفرق "بوتنام" بين شكلين لرأس المال الاجتماعي: الأول أطلق عليه رأس المال الاجتماعي الترابطي (Bonding)، وأطلق على الثاني رأس المال الاجتماعي التجسيري (Bridging)، الأول يربط بين الأفراد متشابهين، ويظهر في التنظيمات الدينية والإثنية، وموجه إلى داخل الجماعة، ويعمل على تأكيد الهوية وتدعيم التجانس داخل الجماعة، أما الثاني فيربط بين الأفراد شديدي التباين، ويوجه إلى خارج الجماعة ويربط بين الأفراد من مختلف الطبقات الاجتماعية ويتجلى ذلك الشكل في الحركات المدنية، والجماعات الدينية المسكونية (العالمية) التي تدعو للتقارب والتفاهم بين مختلف الكنائس.

ويرى بوتنام "أن رأس المال الاجتماعي الترابطي يتشكل من شبكات ذات علاقات اجتماعية شخصية وحميمية، تقوم بين الأفراد العائلة والأصدقاء المقربين، أما في النوع الثاني فإن العلاقات أقل حميمية مثل علاقات العمل وعلاقات المعارف وأصدقاء الأصدقاء، ويترتب على كل شكل من رأس المال صورة ما من المنافع التي يمكن للفرد الحصول عليها، فقد يترتب على الشكل الأول توفير الرعاية الصحية للفرد في مرحلة الطفولة والشيخوخة والمرض، وقد يترتب على الشكل الثاني خلق فرص للعمل... وهكذا". (نصر وهلال، 2007، ص 12).

ويؤكد "بوتنام" أن رأس المال الاجتماعي التجسيري هو الذي يكون رأس مال اجتماعي إيجابي يسهم في تحقيق الديمقراطية، إذ يكتسب الأفراد من خلال عضويته مجموعة من المهارات والمعارف والعلاقات الاجتماعية، بما يولد لديهم نوعاً من الثقة المجتمعية تدفعهم للمشاركة في الحياة العامة، والتأثير في صنع القرار، بما يدعم الديمقراطية. (عبد الحميد، 2009، ص 45).

ومن جانبه قدم روبرت بوتنام محاولة لتصنيف رأس المال الاجتماعي وفقاً للثقة الناتجة عن استخدامه على النحو التالي:

رأس مال اجتماعي عابر (تجسيري) bridging social capital ويتمثل في الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تشكل في إطار أبنية اجتماعية متنوعة، ولا تقوم هذه العلاقات والشبكات على الروابط التقليدية كالدين والعرق أو النسب، وإنما تعتمد على ارتباط أعضائها بمجموعة من الأهداف العامة، ويساهم هذا النوع في تكوين نمط من الثقة المجتمعية المعممة التي تدفع المواطنين للمشاركة في شؤون مجتمعهم رأس مال اجتماعي رابط bonding social capital وينصرف إلى الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تشكل في إطار ابنية اجتماعية مغلقة وتعتمد هذه الشبكات والابنية الاجتماعية على الروابط التقليدية ولا تتولد لدى أعضاء الشبكة رغبة في المشاركة خارج نطاق جماعتهم وذلك لتكون نمط من الثقة الفردية أو الشخصية (عبد الحميد، 2009، ص 29).

حيث جاء في تقرير التنمية البشرية 2004 الفصل بين نوعين من التشكيلات (المؤسسات) الاجتماعية يمكن تسمية المجموعة الأولى بالتشكيلات التقليدية والتي تتكون من البنى ما قبل المدنية: كالعشائر والحمايل والعائلات والروابط الدينية والقروية والعائلة والطائفة والمؤسسات الدينية اما المجموعة الثانية التشكيلات الحديثة: كالأحزاب السياسيّة والجمعيات الخيرية والاتحادات النقابية والمنظمات غير الحكومية(تقرير التنمية البشرية، 2004، ص83) وقصد التقرير بالنوعين السابقين رأس المال الاجتماعي الترابطي والذي يقوم على العلاقات الأولية والموروثة سماها تشكيلات تقليدية والأخرى رأس المال الاجتماعي التجسيري الذي يقوم على العلاقة الطوعية المكتسبة لا الموروثة وسماها التشكيلات الحديثة رأس المال الاجتماعي القائم على المعابر الذي يعمل على ربط الأفراد والجماعات من مشارب اجتماعية وثقافية وطبقية مختلفة كلا النوعين من رأس المال الاجتماعي يؤدي وظيفة مكملة للأخرى في السياق العام فالترابط يساعد على التماسك والاصطفاف داخل الجماعة بينما تساعد المعابر على ربط الجماعات المختلفة داخل المجتمع في إطار واحد (جريس، 2010، ص86).

الشبكات الاجتماعية تشكل الفضاء العام الذي يربط الأفراد ببعضهم البعض من خلال ارتباطهم بالأعراف الاجتماعية المشتركة والثقة المتبادلة (جريس، 2010، ص86).

في نظرية رأس المال الاجتماعي يتشكل المجتمع في أوسع معانيه من شبكة كبيرة من العلاقات تحتوي داخلها على شبكات اجتماعية نوعية، وظيفية، أو مهنية أو اجتماعية أو دينية، وان العلاقات الداخلية التي تربط اطراف شبكة ما اطلقنا عليها الروابط الداخلية، بينما العلاقات التي تقوم بين الشبكات المختلفة تمثل المعابر بين الشبكات النوعية المختلفة، وتتشكل نتيجة للعلاقة بين هذه الشبكات، ففي المساحات البيئية بين الشبكات الاجتماعية تتكون فراغات هيكلية تعزل الشبكات الاجتماعية عن بعضها البعض وتمثل المعابر جهود الأفراد والجماعات من الشبكات الاجتماعية المختلفة لعمل علاقات تغطي هذه الفراغات وترتبط الشبكات الاجتماعية ببعضها البعض، وكلما زادت المعابر وتنوعت كلما كانت تغطية الفراغات بين الشبكات كافية وعزلة كل شبكة عن المجتمع العام اقل وقوة المجتمع أكبر (جريس، 2010، ص91).

ان الاستثمار في المعابر (رأس المال الاجتماعي العابر التجسيري) يجعل رأس المال الاجتماعي العام أكبر، بينما التركيز على تقوية الروابط الداخلية (رأس المال الاجتماعي الترابطي) يفتت المجتمع العام إلى جزر منعزلة والواضح ان تكوين المعابر (الجسور) بين شبكات المجتمع الاجتماعية تستلزم وعياً ثقافياً أعمق كما انها تعتمد على جهود واعية ومقصودة من النخب السياسيّة والثقافية التي تدرك أهمية التماسك والتجانس الاجتماعي وتنمية رأس المال الاجتماعي (جريس، 2010، ص92).

ومنذ ان ظهر مفهوم رأس المال الاجتماعي بدأ الجدل حول دور الدين وعلاقته بالمفهوم الجدي فمن ناحية يشير اصحاب كافة الديانات المتعاملون مع مفهوم رأس المال الاجتماعي إلى البعد الايجابي للدين على رأس المال الاجتماعي، وهم يسوقون امثلة واقعية عن دور المؤسسات الدينية باعتبارها من اكبر الكيانات التي تضمن شبكة اجتماعية تطوعية تساهم في الخير العام، فالمعتقد الديني يلعب دوراً أساسياً في تأصيل قيم الجماعة والجماعية ويرسخ فضيلة فعل الخير بغض النظر عن المنفعة المترتبة عليه (جريس، 2010، ص87)، ومما لا شك فيه بأن كافة الديانات السماوية تحمل رسالة المحبة والتسامح والتعاون والترابط الاجتماعي وحب عمل الخير بدون مقابل، ولكن هل يتم تطبيق هذه القيم بالفعل اثناء

السلوك الفردي أو الجماعي؟ وهل يوجد وعي كامل عند الأفراد بمعنى هذه القيم وضرورتها للحياة؟ وهل يطبقونها في حياتهم العملية وهل ينعكس ذلك على رأس المال الاجتماعي؟

4.1.2 أهمية رأس المال الاجتماعي

ان اي مجتمع يتكون من مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين ولكن ان الالم من وجود الفاعلين هو التفاعل بينهم وآليته وكثافته وشكله ان كان ايجابيا على المجتمع ام سلبيا، ولكي يكون هناك تفاعل بين هؤلاء الفاعلين لا بد من وجود بنى اجتماعية تخلق المجال لهذا التفاعل والذي يتشكل عن طريق هدف مشترك يتفق عليه الفاعلون لتحقيقه، وكل هذا يتمثل في رأس المال الاجتماعي والذي يعتبر رأس مال كباقي رؤوس الاموال المعروفة، ولكنه للمجتمع بأكمله وان كان في حالات كثيرة يلعب دور افضل منها في تماسك المجتمع والتعاون وتسهيل الامور خصوصا على طبقة الفقراء ونشير إلى ما جاء في تقرير البنك الدولي 2001-2000 عن التنمية والحد من الفقر والذي أوصى بضرورة مساندة رأس المال الاجتماعي "القواعد والمبادئ الاجتماعية والشبكات الاجتماعية تعتبر شكلا رئيسيا من رأس المال يمكن ان يستخدمه الناس للخروج من دائرة الفقر(البنك الدولي،2000، ص11).

ووصف اخر لغة العصر الحالي براس المال الاجتماعي حين قال "ويبدأ العصر الجديد بتقدير الامكانيات غير المحدودة في قاعدة الهرم وقوة الديمقراطية التشاركية واهمية بناء مؤسسات محلية، ان لغة هذا العصر الجديد هي راس المال الاجتماعي، وبناء القدرات، والعمل الخيري، والمجتمع المدني، الديمقراطي العالمي (ايبرلي،2011، ص9).

وانفق هذا القول مع ما قاله بوتنام " مثل الأشكال الأخرى من رأس المال فان رأس المال الاجتماعي منتج فهو يجعل من الممكن تحقيق غايات ما كان تحقيقها ممكنا في غيابه" (بوتنام،1993، ص 210).

تزايد اهتمام المنظمات الاقتصادية الدولية خلال العقدين الاخيرين بدور رأس المال الاجتماعي ويعتبره البنك الدولي ومؤسسات دولية أخرى الحلقة المفقودة في التنمية وقد تم ادراجه باعتباره المجموعة الرابعة من رأس المال اضافة إلى رأس المال الطبيعي والمادي والبشري، ووجد انه يسهم بشكل مباشر وغير مباشر في النمو والاستثمار وعدالة التوزيع، كما تؤكد الادبيات الاقتصادية والدراسات التطبيقية الدور الجوهري لرأس المال الاجتماعي في تقليل التفاوت ودعم الفقراء ورفع درجة الرضا عن الوضع الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية (مولى ، 2014 ، ص 99).

وربط بوتنام بين وجود رأس المال الاجتماعي والاستقرار السياسي "ومن اجل الاستقرار السياسي وفعالية الحكومة وحتى من اجل التقدم الاقتصادي يمكن ان يكون رأس المال الاجتماعي أكثر أهمية حتى من رأس المال المادي أو البشري" (بوتنام،1993، ص232).

من الاسباب التي ذكرها النقيب لأهمية وجود رأس المال الاجتماعي وهي ان رأس المال الاجتماعي والاهتمام الكبير بدور الجماعات على اساس انه يعد حلا وسطا ومقبولا بين أنصار المدرستين الاساسيتين في التنمية الاقتصادية، فأنصار مدرسة التخطيط والدور المركزي للدولة يقبلون دور الجماعات أو القطاع الأهلي (رأس المال الاجتماعي) كأداة لإصلاح اخفاقات السوق، وكذلك فان أنصار مدرسة حرية السوق (الكلاسيكية) يقبلون دور القطاع الأهلي كأداة لإصلاح اخفاقات الدولة (نقيب،2006، ص5).

ولأهمية رأس المال الاجتماعي جاء في تقرير لجنة السياسات الانمائية عن اعمالها دورتها الثالثة 2001: "ذلك يعتبر رأس المال الاجتماعي هاما بوصفه: من الاصول التي تعين على التماسك والاستدامة من الناحيتين الثقافية والاجتماعية، آلية لتسليح المجتمعات المحلية بقدرة اقوى على المساومة الجماعية واتخاذ القرارات ازاء سلطات الدولة والمنظمات الدولية، نظاما فعالا للرصد غير الرسمي والمسؤولية المتبادلة

يمكن استخدامه في زيادة المساءلة والتعاون، اداة للنهوض بعملية التعليم وفتح قنوات لتوليد المعارف الجديدة" (الامم المتحدة، 2001، ص13).

تمت الاشادة بالدور المهم والحيوي لدور رأس المال الاجتماعي والحد من نقص التغذية على مستوى بعض الدول حيث جاء في تقرير منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة 2001:

"ان تحسين ظروف رأس المال الاجتماعي والبشري يوفر شبكات أمان أفضل للأمن الغذائي لأشد الفئات فقرا، ويعزز من تأثير العوامل الأخرى بما فيها الاستقرار الاجتماعي، والنمو الاقتصادي والانتاج الغذائي" (منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2001).

يشير فرنسيس فوكوياما إلى ان رأس المال الاجتماعي يعني بناء الثقة، وعليه كلما زاد رأس المال الاجتماعي وبالتالي درجة الثقة في مجتمع معين ساهمت هذه الحالة في اقامة المؤسسات (Banfield 1958) يجادل بأن غياب الثقة يشكل أحد اسباب التخلف الاقتصادي.

وهناك من يعتقد ان رأس المال الاجتماعي يعتبر محدداً رئيسياً لرفاهية المجتمع وتقدمه بل ان بعض الدراسات التي قام بها البنك الدولي وصفت رأس المال الاجتماعي بأنه الحلقة المفقودة في التنمية، ولكن تذكر الاشارة الا ان تأثير رأس المال الاجتماعي قد لا يكون دائما ايجابيا فقد اشارت بعض الدراسات المقارنة حول الشبكات غير الرسمية في بعض الدول إلى ان تلك الشبكات قد يكون لها اثار سلبية ويمكن ان تعزز عدم الاستقرار السياسي لهذه الدول. (نصروهلال، 2007، ص 1).

حدد بوتنام أهمية رأس المال الاجتماعي في ثلاث نقاط اساسية وهي:

1- يسمح رأس المال الاجتماعي للمواطنين بحل المشكلات الجماعية بسهولة إذا ما أحسن الناس التعاون مع بعضهم البعض والمسؤولية الفردية للإنسان وما يتوقعه الفرد من عمل الآخرين.

2- تسهل للمواطنين وخاصة الجاليات التقدم بيسر حيث يثق المواطنون في الاقتصاد والتجارة والمؤسسات ويحترمون التفاعل المجتمعي.

3- زيادة تحسين وتوسيع الوعي بطرق مختلفة اعمال الناس وثقتهم في الاتصال بالآخرين سواء أعضاء في اسرة أو اصدقاء.
ونضيف أيضاً للأهمية:

4- يؤدي إلى تماسك المجتمع ومنعه من الانهيار.

5- كما يعد معياراً من معايير قياس السعادة لدى الأفراد في المجتمع وشعورهم بالتوافق النفسي والاجتماعي ويدعم احساسهم بالرفاه.

6- بناء وتفعيل ثقافة المجتمع المدني وثقافة التطوع.

7- توقعات العائد الاقتصادي والاجتماعي يساهم في التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء البرامج والمشروعات. (سروجي، 2009، ص 36-37).

وذكر الدكتور عثمان الأهمية الاجتماعية لرأس المال الاجتماعي:

1- ان فعالية شبكات رأس المال الاجتماعي يمكنها ان تحقق آثاراً ايجابية ملحوظة على سوق العمل حيث وجد ان مستويات البطالة وفترتها الزمنية هي في الواقع دالة في تكلفة البحث عن وظيفة وان فعالية شبكات رأس المال الاجتماعي توفر آليات عن كيفية البحث عن فرص عمل من خلال الأصدقاء والمعارف أكثر من اي وسيلة أخرى.

2- تعزيز عملية نمو رأس المال الاجتماعي يؤدي إلى ادماج الاقليات والجماعات العرقية في المجتمع واثاحة فرص العمل لهم كما يساهم في مشكلة الفقر حيث يمكن اعتباره كشبكة ضمان للأفراد بالإضافة إلى تأثيره على انخفاض معدل الجريمة (عثمان، 2005، ص 5).

اما في حال غياب رأس المال الاجتماعي قد لا تستطيع المجتمعات من خلال مؤسساتها والأفراد ان تحقق التنمية عن طريق الاعتماد فقط على رأس المال المادي والبشري، فلكي تستفيد المجتمعات من ثروتها

المادية والبشرية في تحقيق اغراضها يتطلب ذلك وبشكل مُلحٍ وضروري العمل في اطار رأس المال الاجتماعي الذي يؤكد على الثقة وتكوين شبكة علاقات مؤسسية وفردية والالتزام بالمبادئ والقيم والاخلاقيات التي تبني الثقة وتجعل الهدف العام من شبكة العلاقات الاجتماعية هو المنفعة العامة للمجتمع والفرد الامر الذي لا يتيح الفرصة لتحقيق الأهداف الطامعة لفئة معينة مما ينتج عنه الفساد والخلل في اي منظومة داخل المجتمع.(عمري،2014،ص24).

5.1.2 قياس رأس المال الاجتماعي

رغم الاهتمام المتزايد بمفهوم رأس المال الاجتماعي خلال السنوات السابقة والمحاولات لوضع تعريف محدد حول ماهيته ومفهومه الا ان الجدل ما زال موجودا سواء حول مفهومه وتعريفه ام حول آلية قياسه وعلاقته مع المتغيرات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعية كونه من المؤشرات غير الملموسة والتي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في عملية النمو أو التنمية.

من اهم إشكاليات دراسة رأس المال الاجتماعي هي إشكاليات قياسه بدقة ولا توجد ادوات لقياسه على درجة عالية من الصدق والثبات يمكن الاعتماد على نتائجها، فمن الصعب قياس الثقة والعلاقات الاجتماعية السلوك الجمعي التطوع المعايير وتماسك البناء الاجتماعي وقوة الشبكات الاجتماعية والمجتمع المدني بمؤسساته وتفاعلاته المختلفة والتوازن بين الدولة والمجتمع المدني، وصعوبة استخدام المنهج التاريخي والمنهج المقارن والمنهج الوصفي، بالإضافة إلى سطحية ادوات قياسه وقد يرجع ذلك إلى تباين المفهوم بين الباحثين بتخصصاتهم وايديولوجياتهم المختلفة، كما ان المفهوم يركز على العمليات اكثر من التركيز على النتائج مما يزيد من إشكالية المنهجية المرتبطة برأس المال الاجتماعي. (سروجي،2009، ص 27).

كما تطرح مراجعة الادبيات رأس المال الاجتماعي عددا من القضايا التي لا مفر من البت فيها وتتمحور القضية الأولى حول المرجعية الاجتماعية لرأس المال الاجتماعي هو الفرد (كما هو في تعريف بورديو واخرين) ام المجتمع ككل ام الأسرة ام المجتمع المحلي (كما هو في تعريف بوتنام والبنك الدولي وغيرها)؟ ان تحديد المرجعية أو موضوع البحث مهم من حيث انه يحدد كيف ولمن تشكل العلاقات الاجتماعية رصيذا أو رأسمالا قابلا للصرف في رؤوس اموال وارصدة أخرى (اقتصادية، ثقافية، سياسية....) (نصروهلال، 2007، ص19).

كما ان مفهوم رأس المال الاجتماعي يعكس العلاقات على مستوى المجموعة ومع ذلك فان قياسه يتم عادة على مستوى الفرد بناء على اسئلة توجه إليهم ثم يتم تجميعها (نصروهلال، 2007، ص23).

مستويات تحليل رأس المال الاجتماعي:

- 1- المستوى الجزئي: ويركز على النتائج الفردية والفاعل كفرد حيث يتم دراسة وتشخيص الانا وقدراتها على التعبئة من خلال شبكات اجتماعية مع الآخرين في المجتمع.
- 2- المستوى المتوسط: يركز هذا المستوى على عملية التوزيع حيث ينظر ويتم تحليل انواع الروابط والعلاقات والتفاعلات بين الانا واساليب تدفق وتبادل الموارد من خلال الثقة والشبكات الاجتماعية وقواعد المعاملة
- 3- المستوى الكلي: ويركز على العلاقات الاجتماعية وتأثير النظام الاقتصادي والسياسي في المجتمع على طبيعة هذه العلاقات. (سروجي، 2009، ص 39).

واكد زايد واخرون ان تحليل رأس المال الاجتماعي على مستويات عديدة: على مستوى التفاعل الفردي وعلى مستوى التفاعل الجماعي بين الفئات الاجتماعية المختلفة والجماعات الاجتماعية المختلفة وعلى

مستوى التنظيمات الاجتماعية كالمصانع والاحزاب والنقابات وعلى مستوى المجتمع والدولة (زايد واخرون، 2006، ص8).

نستنتج من الادبيات السابقة بخصوص مستويات تحليل رأس المال الاجتماعي ان هنالك ثلاثة مستويات للتحليل وهي الفرد وما يملكه من علاقات وشبكات سواء كانت علاقات تقليدية متمثلة في الأسرة أو العشيرة أو الأصدقاء أو علاقات حديثة نتيجة انتسابه إلى مؤسسات مثل الجمعيات أو التنظيمات أو مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام وما يعود عليه من نفع من هذه العلاقات ويستفيد من موارد الآخرين نتيجة انتمائه لبناء اجتماعي معين.

اما المستوى الثاني المتوسط: فان وحدة التحليل هي المؤسسات والعلاقات التي تنشأ داخل هذه المؤسسات مثل علاقات العاملين ببعض أو مع المستفيدين أو المجتمع المحلي والعلاقات بين المؤسسة والمؤسسات المحيطة.

اما المستوى الثالث: المجتمع كله كوحدة تحليل: وهي أكبر وحدة تحليل لرأس المال الاجتماعي ومتمثلة بعلاقات المؤسسات مع المؤسسات الحكومية أو السياسيّة على مستوى الدولة ككل والمتمثلة في جسور الثقة والتعاون لتحقيق المصلحة العامة هذا بالإضافة إلى علاقات منظمات المجتمع المدني مع بعضها البعض.

نحن نعتقد ان خلاف الباحثين على المفهوم أو طرائق دراسته لا يعني بالضرورة التخلي عنه فعلى الرغم طرائق قياس مختلفة له وكذلك نظريات متعددة للانطلاق من معالجته فان فكرة رأس المال الاجتماعي توفر طرائق جديدة للتفكير في المشكلات الاجتماعية والسياسيّة وحتى الاقتصادية وكذلك التفكير في علاجها لا بصورة فردية وانما بصورة جماعية (أبوزاهر، 2013، ص45).

وبخصوص توليد رأس المال الاجتماعي ذكر فضل النقيب 2006 ثلاث قنوات يتم فيها توليد رأس المال الاجتماعي:

1- قناة المعلومات: حيث تقوم الجماعة بنشر معلومات مفيدة بين أعضائها فيما يتعلق بأسواق العمل والاستثمار.

2- قناة تكوين هوية جماعية: تعمل على تغيير سلوك كل عضو وجعله يهتم بمصالح الأعضاء الآخرين إلى جانب اهتمامه بمصالحه الشخصية.

3- قناة التنسيق: حيث يقوم أعضاء الجماعة بالتنسيق فيما بينهم الامر الذي من شأنه ان يعود عليهم وعلى المجتمع ككل بالنفع (نقيب، 2006).

تشكل هذه الإشكالية أكثر إشكاليات دراسة رأس المال الاجتماعي وضوحا وتبلورا وأكثرها أيضاً من ناحية حيز الاهتمام التي حظيت به من قبل الدارسين ويعود هذا الاهتمام إلى امرين:

1- ان أهمية اي ظاهرة اجتماعية لا تعود مجرد رصدتها وتناولها نظريا فقط وانما تعود أيضاً إلى امكانية قياسها والتعرف على مكوناتها على ارض الواقع.

2- الامر الثاني فهو ضرورة ايجاد تطبيقات عملية يمكن ان يستفيد منها صانعو ومتخذو القرار عن وضع برامج التنمية والمقصود هنا بالتطبيقات هو ايجاد نماذج فعلية تجسد كيفية الاستفادة من رأس المال الاجتماعي في تحسين أوضاع المجتمع. (عبد الحميد، 2009، ص54).

وهنا يؤكد الباحث ومن مراجعة الادبيات والدراسات السابقة بان جميعها دراسات وصفية تصف واقع رأس المال الاجتماعي وتربطه بعدة متغيرات ديمغرافية ومتغيرات اجتماعية ولكن لم يجد الباحث دراسات تعطي نموذج لتطبيق عملي في كيفية الاستفادة من رأس المال الاجتماعي عن طريق دراسة الفعل والتفاعل بين الأفراد والبنى الاجتماعية في المجتمع وكيفية التفاعل بين اصناف رأس المال الاجتماعي لفهم السلوك

المؤدي للفعل لكي نستطيع وضع تصور حقيقي في كيفية الاستفادة من رأس المال الاجتماعي في توجيه القرارات والسياسات لخدمة المجتمع، وهنا نؤكد على التفاعل بين رأس المال الترابطي والتجسيري وعلاقته بالفعل الجماعي وتأثير كل منها على الفرد عن اتخاذ قراره.

المحاولات السابقة لقياس رأس المال الاجتماعي:

سوف يتم تلخيص هذه الفقرة حسب ما جاء به الدكتور محمد نصر والدكتور جميل هلال في دراسة صادرة عن معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) بعنوان قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية 2007.

كانت محاولات كثيرة لقياس رأس المال الاجتماعي ووضع مؤشرات قادرة ان تعطي حقيقة الوضع القائم، وكان البنك الدولي في طليعة المبادرين في هذا المجال وذلك لفهم اسباب الفقر ومظاهره ونتائجه في العالم وقام بمجموعة من الدراسات النظرية والتطبيقية واهتم بتطوير منهجية لقياس تأثيره على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

كما قامت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وبالتعاون مع مكتب الاحصاءات القومية البريطاني بتنظيم مؤتمر في لندن عام 2002 لمناقشة التحديات التي تواجه عملية قياس رأس المال الاجتماعي.

ومن مراجعة الادبيات السابقة الخاصة بموضوع قياس رأس المال الاجتماعي يتضح ان هناك نوعين من المحاولات لقياسه النوع الأول: عبارة عن دراسات تطبيقية تتناول في العادة مشاريع محددة وهدف لمعرفة تأثير رأس المال الاجتماعي على متغيرات معينة مثل الزراعة أو الصحة أو الفقر أو التعليم، ولتحقيق

الغرض قامت بتطوير مؤشر جزئي لرأس المال الاجتماعي يتناسب مع أهداف الدراسة واحتياجاتها، أو قامت باستخدام مؤشر تم تطويره في مكان آخر ، النوع الثاني: يهدف لتطوير مؤشر وطني لقياس رأس المال الاجتماعي بشكل شامل وصريح، أو قياس مجموعة مؤشرات وطنية يمثل كل واحد منها بعدا من ابعاده.

نذكر بعض المؤشرات التي تم استخدامها في عدة دراسات لقياس رأس المال الاجتماعي:

1- محاولات تطوير مؤشرات جزئية:

- دراسة بوتنام 1993: المشاركة المدنية التي تم التعبير عنها بنسبة التصويت على الاستفتاءات وقراءة الجرائد وعضوية نادي كرة القدم والجمعيات الموسيقية وكذلك مقدار الثقة في المؤسسات العامة.
- مجموعة الدراسات التي قام بها البنك الدولي: ولقد ميز بين نوعين من رأس المال الاجتماعي النوع الأول هو رأس المال الهيكلي ويشمل تركيبة وممارسات المؤسسات المحلية الرسمية وغير رسمية والنوع الثاني رأس المال الاجتماعي الادراكي المعرفي الذي يشير إلى المعايير الاجتماعية والقيم والثقة والمعتقدات والمواقف وهي امور شخصية ذاتية ومفاهيم غير ملموسة.
- دراسة كريشنا وابهوف 1999: وتم استخدام مؤشر الشبكات غير الرسمية كمؤشر لرأس المال الهيكلي والثقة المتبادلة كمؤشر لرأس المال الاجتماعي الادراكي المعرفي.
- دراسة فافشامبس وميننين 1999: فقد استخدمنا الثقة عن الاتصالات الشخصية.
- دراسة ايشام وكاهكونين 2002: طور الباحثان مؤشر كثافة لعضوية بمعنى عدد المنظمات والهيئات المحلية التي تنتمي لها الأسرة وحضور الاجتماعات.
- دراسة جروتارت وغوهوسوامي 1999: استخدموا ثمانية ابعاد أو مظاهر للهيئات المحلية (المشاركة في الجمعيات) كمؤشر لرأس المال الاجتماعي وتشمل كثافة العضوية والتباين بين الإنسان والمجموعات وحضور الاجتماعات والمشاركة الفعالة في الجمعيات والمساهمة في اتخاذ القرار ورسوم العضوية

والمساهم في العمل التطوعي والمبادرة المجتمعية وشكل التنظيم أو العضوية هل هو رسمي ام غير رسمي.

2- محاولات تطوير مؤشرات كلية:

-تعتبر محاولات بوتنام لتطوير مؤشر واحد لقياس رأس المال الاجتماعي من الاعمال الرئيسية في هذا المجال استخدم فيها خمسة ابعاد رئيسية ومنها ابعاد هيكلية (عضوية المؤسسات، العمل التطوعي، وعضوية الشبكات غير الرسمية) وابعاد تتعلق بالمحتوى (الثقة والصدافة والمشاركة).

-دراسات البنك الدولي: استخدم لقياس مؤشر رأس المال الاجتماعي استبيان ومقسم إلى ستة ابعاد (المجموعات والشبكات، الثقة والتضامن، العمل الجماعي والتعاون، المعلومات والاتصالات، التمكين والنشاط السياسي).

-منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي: وابعاد القياس تشمل (المشاركة المجتمعية، الشبكات غير الرسمية، الثقة مؤشرات متقاطعة أخرى).

6.1.2 منهجية دراسة رأس المال الاجتماعي ومؤشراته

تبرز الإشكالية عند التركيز على منهجيات قياس رأس المال الاجتماعي مؤشراته المحتملة دون إدراك ان أحد اهم مرتكزاته يتمثل في شبكات العلاقات والروابط الاجتماعية وما لهذه من ديناميكيات وتداعيات ومعان هذه الملاحظة ضرورية من البداية لفرملة الاندفاع المتسرع لفرض منهجية وضعية على عمليات فهم صيرورة وتنوع العلاقات الاجتماعية التي باتت تغطي على تعاطي مفهوم رأس المال الاجتماعي والتي تدفع نحو اختزاله إلى ما هو قابل للقياس السريع (نصروهلال، 2007، ص 6).

يعكس تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةً تعددية ابعاد رأس المال الاجتماعي ولكن لا يتوفر اجماع حول الأهمية النسبية لتلك الابعاد ودورها بل ان هناك تباينات واسعة حول الابعاد في هذا التعريف أو غيره من التعريفات يمثل رأس المال الاجتماعي وايهما يمثل سببا وايهما نتيجة، فمثلا يرى البعض ان العلاقات الاجتماعية هي ذاتها رأس مال اجتماعي في حين يرى البعض الاخر ان العلاقات الاجتماعية هي السبب أو المصدر الذي ينتج الموارد التي يتكون منها رأس المال الاجتماعي، وبالمثل يرى كثيرون ان الثقة كصفة من صفات العلاقات الاجتماعية هي احدى ابعاد رأس المال الاجتماعي ولكن عدد قليل يرى انها نتيجة (نصروهلال، 2007، ص 37).

"قسم بالدام تعريفات رأس المال الاجتماعي إلى ثلاث عائلات الثقة والتعاون والشبكات باستخدام افتراض رئيسي هو ان الثقة تعني سهولة التعاون التطوعي وأوضح بوجود علاقة بين الثقة والشبكات وحاول لكثير من الباحثين دراسة رأس المال الاجتماعي بناء على هذا لتقسيم وعند معالجة الاصل النظري لرأس المال الاجتماعي من خلال التركيز على الثقة والتعاون فان ذلك يعني انه يتم معالجة الاصل النظري لرأس المال الاجتماعي من حيث الاهتمام بالقيم مثل الثقة والتعاون اكثر من الاهتمام بالبنى الاجتماعية أو العلاقات" (أبوزاهر، 2013، ص 46).

برغم الدراسات والمحاولات السابقة لوضع مؤشرات قادرة على قياس رأس المال الاجتماعي ومنهجية اعداد الدراسة لقياسه الا انه ما زالت هذه المحاولات يكتنفها الغموض وفيها تباين كبير وذلك يعود لأسباب متعددة نذكر منها بناء على دراسة بعض الاديبيات الخاصة بمنهجية قياس رأس المال الاجتماعي:

1- بصفة عامة فان قياس رأس المال الاجتماعي باعتباره عملاً جماعياً يستلزم وجود معايير أو مؤشرات واضحة المعالم وهذا يستلزم من الباحث القدرة على الفهم والتفرقة بين العملية الاجتماعية القائمة في المجتمع وبين العواقب أو التبعات الناتجة عن هذه العملية.

2- ان دراسات كثيرة ترى ان رأس المال الاجتماعي متغير مستقل قادر بدوره على التأثير على متغيرات تابعة أخرى.

3- ان رأس المال الاجتماعي قد يكون متغيراً تابعاً حيث يؤثر في تكوينه وبنائه وتغييره العديد من التغيرات الداخلية والخارجية للمجتمع.

ويتباين ذلك باختلاف أهداف واهتمامات ومنهج كل دراسة لقياس رأس المال الاجتماعي فقد تستهدف دراسات تحليل وتشخيص واقعه وقد تركز أخرى على التغيرات التي طرأت عليه وثالثة قد تهتم بإجراء المقارنات وأخرى العوامل الحاكمة أو المؤثرة على بنائه أو المناخ الميسر لنموه وهذا يتباين موقع رأس المال الاجتماعي كمتغير مستقل أو تابع. (سروجي، 2009، ص 143).

غير انه من الضروري ان نحدد أولاً قبل قياس رأس المال الاجتماعي:

- 1- المفهوم النظري الذي نتبناه ونركز عليه.
- 2- المفهوم الاجرائي لرأس المال الاجتماعي الذي يحدد كيفية دراسته.
- 3- موقع رأس المال الاجتماعي باعتباره متغيراً تابعاً أو مستقلاً.
- 4- هل تركز الأهداف من قياس ودراسة المفهوم التركيز على العمليات أكثر من النتائج أو هما معاً.
- 5- تحديد إطار عمل لقياس رأس المال الاجتماعي يتضمن المتغيرات التي نركز عليها (سروجي، 2009، ص 144).

بخصوص دراسة الدكتور محمد نصر والدكتور جميل هلال عام 2007 فقد تم تحديد اربعة ابعاد رئيسية لرأس المال الاجتماعي مقسمة إلى خمسة عشر بعداً فرعياً.

1- المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية: مثل عضوية المؤسسات التطوعية والسياسية والدينية.

2- الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي: مثل الاتصالات مع الأصدقاء والأسرة والعشيرة والاجتماعات غير الرسمية.

3- الثقة: الثقة بالآخرين العشيرة الجيران الثقة بالمؤسسات الحكومية أو الدينية السياسية وغيرها.

4- التوجهات والقيم المشتركة: يشمل هذا البعد القيم والمعايير التي تتعلق بالرؤية والمواقف المشتركة حول السلوك العام في المجتمع والقبول لدى معظم الأشخاص والمجموعات واسئلة حول العمل التطوعي والاعمال الخيرية.

نذكر فيما يلي أشهر المنهجيات وطرق التقدير المتبعة لقياس رأس المال الاجتماعي:

1- طريقة تعتمد على التعرف على اتفاق أو موافقة جماعة من الناس ذات غرض أو غاية محددة بحيث يمكن للباحث التعرف على نسق القيم والتقاليد وحجم الثقة والتعاون بين أعضائها.

3- تركيز على اجراء مسح مجتمعي شامل للتعرف على حجم الثقة والترابط بين الناس بمجتمع ما.

4- طريقة تالثة اشار لها بوتنام في معرض حديثه عن رأس المال الاجتماعي وتتلخص في تقدير حجم أو اعداد الجماعات المتماسكة بمجتمع ما ويمكن التأكد من الترابط والثقة والتعرف حجم العضوية بهذه الجماعات اندية رياضية أو احزاب أو تكتلات سياسية.

لكن تشير البحوث المعاصرة إلى ان تقدير أو تقييم رأس المال الاجتماعي من منظور عنصر واحد أو عامل واحد لا يفي حقه بالتقدير والقياس كما لا ينتج أثره على مستوى قياس وتقدير العديد من العلاقات

الاجتماعية ويمكن التيقن من ذلك في العديد من المنظمات الموجودة بالمجتمع الامريكي والتي تنتهج العنصرية والعنف شعارا لها. (سروجي، 2009، ص 216).

استخدمت الباحثة منى خليل في دراستها 2011، خمسة عناصر رئيسية لقياس رأس المال الاجتماعي وهي كالتالي:

- 1- شبكة العلاقات الاجتماعية: وتدور الاسئلة حول هذا البعد حول طبيعة ومدى مشاركة الأعضاء في الانواع المختلفة من المنظمات الاجتماعية والشبكات غير الرسمية.
- 2- الثقة المتبادلة والتضامن: ويتضمن ثقة الأعضاء في الإدارة وثقة العملاء في المؤسسة وخدماتها اشراك المجتمع في الحوار حول خدمات هذه المنظمة واشراكهم في تقييمها.
- 3- العمل الجماعي والتعاوني: صيغة العلاقات الرأسية والافقية وتشكيل لجان لإنجاز العمل والعمل مع المنظمات الاخرى في نفس المجال وتسهيل الاتصالات بين العاملين في المنظمة.
- 4- قبول التنوع والتسامح وقبول الاخر: اتاحة الخدمات لكل المواطنين، باب العضوية مفتوح دون تمييز والترشح لعضوية مجلس الإدارة.
- 5- التمكين والمشاركة في المجتمع المحلي: مدى اتاحة المنظمة للناس للمشاركة في تحديد الاحتياجات وتقديم خدماتها -عقد الاجتماعات العامة لتوعيتهم اجتماعيا وتنظيم الحملات لخدمة المجتمع المحلي وحث الناس على المشاركة في الانتخابات والتصويت (خليل، 2011، ص 1380).

مؤشرات رأس المال الاجتماعي وابعاده حسب الادبيات السابقة:

- 1- حسن النية والزمالة والتعاطف والمشاركة الاجتماعية والاصالة الاجتماعية بين الأفراد والعائلات الذين يشكلون وحدة اجتماعية والمجتمع الريفي الذي تكون المدرسة مركزه المنطقي في معظم الحالات (hanifan, 1920, p 78).

2- بامتلاك شبكة متينة من علاقات التعرف والاعتراف المتبادلة المأسوسة تقريبا والعضويات في مجموعة (Bourdieu, 1986, p:241-258).

3- مقومات التنظيم الاجتماعي مثل الثقة والمعايير والشبكات التي يمكن ان تحسن من فعالية المجتمع عن طريق الاعمال المنسقة. (بوتنام، 1993، ص 210).

7.1.2 محاور رأس المال الاجتماعي:

الثقة:

يقول فوكوياما "ليس رأس المال الاجتماعي سوى قدرة تتبثق جراء تغلغل الثقة في المجتمع او في بعض قطاعاته على اقل تقدير (فوكوياما، 2015، ص 59).

يجمع الباحثون على ضرورة توافر عنصر الثقة كشرط ضروري للتكامل الاجتماعي والتعاون والانسجام والرضا في الحياة الشخصية وصولا إلى الاستقرار والتطور الديمقراطي وكضرورة لا غنى عنها في دفع التطور الاقتصادي وتأمين المصالح العامة (زايد واخرون، 2006، ص 20).

وهذا ما اكده بوتنام: ان المجموعة التي يكون أعضاؤها جديرين بالثقة ويضعون ثقة بالغة في بعضهم البعض الاخر سوف تكون أكثر قدرة على الانجاز بدرجة كبيرة من مجموعات مقارنة تفنقر إلى الجدارة بالثقة وتبادل الثقة (بوتنام، 1993، ص 211).

ان رأس المال الاجتماعي سهل التعاون التلقائي والمثال المفيد لهذا المبدأ هو نوع من انواع مؤسسات الادخار غير الرسمية والتي توجد في كل القرارات وتسمى جمعية القروض الدوارة حيث ان الصلات الاجتماعية بينهم هي الضمانة أو يكون النبذ الجماعي هو عقاب لكل من تخلف في الدفع وهنا وصفه

الثقة المتبادلة بالسلعة التي يمكن اقراضها والشبكات الاجتماعية تسمح للثقة بالانتقال والانتشار: انا اثق بك، لأنني اثق بها وهي تؤكد لي انها تثق بك (بوتنام،1993، ص212-2013).

ان الثقة والتعاون يعتمدان على المعلومات الموثوق بها عن السلوك السابق والمصالح الحالية للشركاء المحتملين (بوتنام،1995، ص2019).

واعتبر الكثير من المنظرين ان الثقة هي جوهر رأس المال الاجتماعي واحيانا اعتبره المؤشر الوحيد لرأس المال الاجتماعي مما لها التأثير على سلوك الفرد وردة فعله في التفاعل الاجتماعي سواء الخاص أو العام واكد زايد واخرون: ان الثقة كميكانيزم سوسيوسيكولوجي التأثير على سلوكنا الاجتماعي إلى حد كبير حيث يعمل هذا الميكانيزم كصلة معنوية فيما بين دوافعنا ومعتقداتنا والأهداف المطوب احرازها في اطار الشرط الاجتماعي والوجه الاخر لهذه العملية هو الارتياح الذي يفصل الذات عن الآخرين ويثير الشك فيما بينهم ويطرح الحيرة والتساؤل حول العلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع أو ببساطة الآخرين في دوائر التفاعل المختلفة وحضور الوجه الاخر اي الارتياح يقوض ايمان الفاعل بالمعنى أو توقع نجاح الافعال وتقلص امكانيات الفعل الجمعي (زايد واخرون،2006، ص21).

كما ان الثقة تدفع الاشخاص للرغبة في التعاون لتكوين مجموعات ومنظمات تيسر تحقيق الأهداف المشتركة (سروجي،2009، ص 52).

واعتبر اخر ان كلمة مجتمع هي اواصر الثقة "وعندما يتم ذكر كلمة مجتمع فان الناس غالبا ما يفكرون بالموقع الجغرافي، والسمات المعمارية، وربما بالخصائص الديمقراطية، ولكن الجوهر الحقيقي للمجتمع يكون متناسق وغير ملموس، ومبنيا على اواصر الثقة والقيم المشتركة والالتزام المتبادل (ايبيرلي،2011، ص35).

المشاركة المدنية:

وشبكات المشاركة المدنية شكل أساسي من أشكال رأس المال الاجتماعي، وكلما كانت مثل هذه الشبكات أكثر كثافة في المجتمع زاد احتمال ان يكون مواطنوه أكثر قدرة على التعاون من اجل الفائدة المتبادلة حيث تمثل هذه الشبكات التفاعل الافقي الشديد (بوتنام، 1993، ص 219).

وحدد بوتنام اسباب الاثار الجانبية المفيدة والقوية للشبكات المدنية وقصد فيها على سبيل المثال جمعيات الاحياء السكنية الجمعيات التعاونية النوادي الرياضية والاحزاب:

- 1- ان شبكات المشاركة المدنية تزيد التكاليف المحتملة لأي شخص يتخلى في أية معاملة فردية، والانتهازية تعرض للخطر الذي يتوقع مثل هذا الشخص الحصول عليها من كل المعاملات الأخرى التي يشارك فيها في الوقت الحالي وكذلك المزايا من المعاملات المستقبلية.
- 2- ان شبكات المشاركة المدنية تعزز معايير تبادل قوية ويتوقع منهم ان يطوروا معايير قوة السلوك المقبول وان ينقلوا توقعاتهم المتبادلة إلى بعضهم البعض الاخر في العديد من اللقاءات الداعمة.
- 3- ان شبكات المشاركة المدنية تسهل الاتصال وتحسن تدفق المعلومات عن جدارة الأفراد بالثقة (بوتنام، 1993، ص 219).

وفي الاماكن التي تغيب فيها معايير وشبكات المشاركة المدنية فان ملامح العمل الجماعي تبدو مقفورة، وان مصير المنطقة الجنوبية درس موضوعي للعالم الثالث في الوقت الحاضر (بوتنام، 1993، ص 232).

ولقد ختم بوتنام دراسته بالاهتمام بالشبكات المدنية من اجل الديمقراطية والتنمية في الجنوب الايطالي بقوله: أولئك المهتمين بالديمقراطية والتنمية في الجنوب عليهم القيام ببناء مجتمع أكثر مدنية، ولكنهم ينبغي ان ينظروا إلى ما هو ابعد من النتائج الفورية، ونحن نتفق مع الوصفة التي قدمها فيرا زماني مؤرخ

الاقتصاد الايطالي الذي يحث على التغيير المحلي للهيكل المحلية بدلا من الاعتماد على المبادرات المركزية. (بوتنام، 1993، ص234).

ونجد هنا ملاحظات مهمة في الجملة السابقة ان الاثار الايجابية لبناء رأس مال اجتماعي قوي ومثير لا تظهر فورا بل تحتاج إلى الكثير من الوقت، وهي تراكمية ومتواصلة وبحاجة إلى تغذية دائما، وثانيا ان التنمية والتقدم للمجتمعات لا يكون إلى من أسفل الهرم وعلاقات افقية لا علاقات رأسية، وان تكون نابعة من ايمان المجتمع بعمل التنمية والعمل الجماعي الذي يسهل عملية التنمية المتمثل حسب رأيه في الشبكات في المشاركات الاجتماعية.

وتوصلت دراسته أيضاً بان بناء رأس المال الاجتماعي لن يكون سهلا ولكنه المفتاح الذي يجعل الديمقراطية تعمل. (بوتنام، 1993، ص234).

ويرى فوكوياما ان علماء الاجتماع قد لاحظوا ان الولايات المتحدة امتلكت تاريخيا العديد من البنى الاجتماعية القوية التي اعطت مجتمعا المدني الديناميكية والمرونة، وهي في ذلك تتفق مع العديد من الدول الغربية من حيث امتلاكها لشبكات معقدة من المؤسسات الاجتماعية، ويقصد بذلك انها لا تعتمد على نمط واحد من الابنية الاجتماعية التي يستمد منها الأفراد ثقتهم في المحيط، وذلك لتعدد انتماءات الأفراد وخروجها عن النطاق الضيق للجماعات والابنية الاجتماعية التقليدية، وبالتالي يكونون اكثر قدرة ورغبة في المشاركة في الحياة العامة والتعاون مع الآخرين(عبد الحميد، 2009، ص43).

لا يمثل رأس المال الاجتماعي بالنسبة لبوتنام متغير محايد فمدى ديمقراطية المجتمع ومستوى التقدم الاقتصادي الذي يستطيع ان يحققه يعتمدان على امتلاك المجتمع لشبكة كثيفة من التنظيمات التطوعية

والمقصود بها المؤسسات الوسيطة التي تشغل مساحة بين الدولة والقطاع الخاص كالجمعيات الأهلية والمؤسسات التطوعية بكافة أشكالها (عبد الحميد، 2009، ص44).

ويؤكد توكفيل في حديثه عن مؤسسات المجتمع المدني ان هذه الجمعيات لا يمكن ان تعمل بنفس الكفاءة والفاعلية في اي مجتمع، اذ لا بد ان يتوافر للمجتمع الذي تعمل في اطاره الوعي الكافي لأهميتها، وهذا ما تحقق لدى المجتمع الامريكي فهذه الجمعيات بمثابة مدرسة يتعلم الأفراد داخلها فن الترابط، وذلك من خلال تخليهم عن أنانيتهم وتعلمهم كيفية تحقيق أهدافهم بشكل لا يؤثر على فرص الآخرين في تحقيق مصالحهم وبشكل يعكس اهتمامهم بمصالح المجتمع (عبد الحميد، 2009، ص62).

وخلصت انجي عبد الحميد بالقول في دراستها عن رأس المال الاجتماعي وعلاقته بالمجتمع المدني "ان العلاقة بين المجتمع ورأس المال الاجتماعي علاقة معقدة لا يمكن الاستدلال عليها من خلال بيانات احصائية تتعلق بالعضوية في هذه التنظيمات أو نسب المشاركة في اجتماعاتها وانشطتها، كما لا يمكن تبسيط هذه العلاقة فكل منهما يؤثر في الاخر كما سبق الاشارة كما ان وجود رأس مال اجتماعي في اي مجتمع لا يعني ثراء المجتمع المدني فيه، ونفس الحال بالنسبة للمجتمع المدني فوجوده قد لا يسهم بالضرورة في تكوين رأس المال الاجتماعي الايجابي الذي يساهم في تنمية المجتمع(عبد الحميد، 2009، ص89).

"كما ان العلاقة بين المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي هي علاقة تبادلية تحكمها عوامل عدة يتعلق بعضها بالنظام السياسي والسائد وطبيعة علاقته بمؤسسات المجتمع المدني وما يتمتع به المجتمع المدني من حريات تمكنه من التأثير في المجتمع المحيط، بالإضافة لطبيعة هذه المؤسسات ذاتها وظروف البيئة الاجتماعية والثقافية التي تعمل في اطارها" (عبد الحميد، 2009، ص90).

المشاركة السياسيّة:

ارتبطت المشاركة السياسيّة بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات التي تتجه نحو الديمقراطية، بحيث أصبحت ظاهرة عميقة متأصلة بالحياة السياسيّة، قوامها النضج الثقافي والسياسي، كأسلوب للتعامل اليومي لإضفاء ثقافة السلم والتسامح، من خلال وجود الاختلاف والتنوع الحزبي، حرية الاعتقاد والتفكير، حرية الرأي والتعبير للإنسان وللقوى الاجتماعية والسياسيّة المختلفة، واحترام الرأي والرأي الآخر ولمعارضة. هذا الاتجاه للمشاركة السياسيّة يتولّد عنه تنامي نوع من التعايش والمسالمة والتسامح بين الأفراد وقوى المجتمع، بحيث يسمح بإشراك الجماهير في تسيير الشؤون العامة وإقرار سياسات الدولة، باعتبار الجماهير مواطنين يشعرون بالانتماء للوطن الواحد ويكيّفون سلوكهم الإنساني عن طريق المشاركة السياسيّة. (لمين، 2007، ص 238).

المشاركة السياسيّة: مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومين وتكون قابلة لان تعطيهم تأثيرا على سير عمل المنظومة السياسيّة ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي تعتبر فيها قيمة اساسية بمفهوم المواطنة. (برو، 1998، ص 301).

المشاركة السياسيّة بمفهومها الواسع من وجهة نظر علم السياسة: تتصل بإعطاء الحقّ الديمقراطي الدستوري لكافة الأفراد في المجتمع البالغين العاقلين في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسيّة التي تتصل بحياتهم معا في مجتمع من المجتمعات، وتكون ممارسة هذا الحقّ ممارسة فعلية بعيدة عن عوامل الضغط والاجبار والاكراه وأن تكون المشاركة في إطار ديمقراطي. (طبيب، 2007، ص 88).

اما معنى المشاركة السياسيّة من وجهة نظر علم الاجتماع فهي العملية التي يمكن من خلالها ان يقوم الفرد بدور في الحياة السياسيّة بقصد تحقيق أهداف التنمية الاقتصاديّة والاجتماعية، على ان تتاح الفرصة لكل مواطن بان يسهم في وضع الأهداف وتحقيقها والتعرف على أفضل الوسائل والاساليب لذلك؛ على ان يكون اشتراك المواطن في تلك الجهود على اساس الدافع الذاتي والعمل التطوعي الذي يترجم شعور المواطن بالمسؤولية الاجتماعية تجاه أهدافهم والمشكلات المشتركة لمجتمعهم. (طبيب، 2007، ص89).

صور المشاركة السياسيّة:

ويرى تحليل علم السياسة في التصويت طريقة اساسية للمشاركة والواقع ان هنالك اعترافا شبه عالمي بهذه الطريقة حتى البلدان العديدة التي ما زالت حرية اختيار المرشح مستبعدة فيها، إلا ان هناك طرقاً أخرى للالتزام السياسي النشط، فبعضها يعبر عن الحد الأدنى للاهتمام بالشئ العام (قراءات، مناقشات...) والبعض الآخر يتجسد في الانتساب إلى منظمات اجتماعية أو سياسية، والبعض الآخر يعبر عن ارادة قوية احيانا بالمشاركة بالقرار العام على سبيل المثال الاضرابات، والمظاهرات الهادفة للتأثير على الحكام. (برو، 1998، ص302).

ومن التحليل السابق يتضح ان الإنسان يختلفون عن بعض في درجة المشاركة السياسيّة وهم متفاوتون، حيث ميز MELBRTH بين ثلاث فئات يمثلون مواقف ثلاث بالنسبة للمشاركة السياسيّة الاعتيادية وهم:

1- اللامبالون: وهم أولئك الذين لا يشاركون أو الذين ينسحبون من العملية السياسيّة.

2- المتفرجون: هم الاشخاص قليلو التفاعل مع العمليات السياسيّة.

3- المنازلون: وهم الايجابيون أو المقاتلون في السياسة.

ويرى ان الشريحة الثانية يشكل الأفراد اغلبية المواطنين، اما الشريحة الثالثة فتمثل النسبة الاقل.
(طبيب،2007، ص87).

العلاقات والشبكات الاجتماعية:

العلاقات الأولية والعلاقات الثانوية:

ان شبكة العلاقات بين الأفراد في كافة المجتمعات تتكون من شكلين وهي أولاً: العلاقات الأولية وتعتبر النواة الأولى لتكون العلاقات لأي فرد في المجتمع ويحدث بين هذه العلاقات اندماج كامل سواء بين الأعضاء أو بين الفرد والمجموعة فيحس فيها الفرد جزء لا يتجزأ من المجموعة، وتتصف بقوة الترابط بينها، وتعد الأسرة أو العشيرة أحد اهم هذه العلاقات، حيث لا يوجد قوانين أو نصوص مكتوبة تحكم هذه العلاقات بل غالباً الدم أو النسب أو صلة القرابة وحمل اسم العشيرة هو الاساس في هذه العلاقات.

ثانياً: العلاقات الثانوية وتأتي في الدرجة الثانية لنوع العلاقات التي تربط الأفراد مع بعضهم وتتشأ هذه العلاقات نتيجة انضمامهم طوعية في تنظيم أو مؤسسة ويحكم هذه العلاقات قواعد موضوعة وانظمة تحدد وتنظم طبيعة العلاقة بين وتنظم واجباتهم وحقوقهم.

الجماعات الثانوية: حسب اعتقاد كولي (koli) هي اصناف من الناس يتمتعون بنظام اخلاقي معين أو صفات سلوكية واخلاقية تحدد طبيعة تفاعلهم وعلاقاتهم الواحد بالآخر لكن العلاقات الاجتماعية في الجماعات الثانوية هي علاقات رسمية تعتمد على التعاقد أكثر منها تعتمد على العواطف والانفعالات

السيكولوجية (عبد الهادي.2013.ص93) وتحدد علاقتها الانظمة والتعليمات والقوانين لا علاقات العواطف والمشاعر كما هو الحال في الجماعات الأولية.

اهم صفات الجماعات الثانوية:

- 1- تسير وفق قواعد قانونية أو اقتصادية أو سياسية
- 2- تتسم العلاقة بين أعضائها بالبرود والطابع الرسمي غير الشخصي
- 3- العلاقة الإنسانية تتصف بالعقلانية ومحكومة بقوانين (عبد الهادي.2013، ص97)

ولا يخلو اي تنظيم رسمي من تشكل جماعات أولية بداخله قد تظهر لكسر الروتين الرسمي والتي قد تصبح نكتلات قوية تختلف باختلاف علاقتها بهذه الجماعات التي تتشكل داخل البناء الرسمي من مجتمع لآخر ومن ثقافة لأخرى، فالأغلب ان يؤدي ظهورها إلى تهديد فعالية المؤسسة الرسمية في البلدان النامية، أما البلدان المتقدمة كاليابان على سبيل المثال الذين وظفوا مفهوم الجماعات الأولية في تعزيز الانتماء للجماعات الثانوية وتبني هويتها، في حين نجح الغربيون بفصل العلاقات الشخصية عن الرسمية فأصبح النظام رسمي وقواعده قائمة على اساس النشاطات والعلاقات داخل المؤسسة وهذه بدوره شكّل منظومة من العلاقات الاجتماعية القائمة على الموضوعية والاحترام وبعيدة كل البعد عن الخصوصية والشخصية ((عبد الهادي.2013، ص97)).

نؤكد هنا على النقطة الجوهرية في عمل المؤسسات الفلسطينية التي لم تستطع الفصل بين العلاقات الشخصية والعلاقات الرسمية داخلها، فما زال الأفراد داخل المؤسسات الفلسطينية ونتيجة لموروثهم الثقافي غير قادرين على العمل ضمن الانظمة والقوانين الرسمية في تنفيذ العمل، بل على العكس تم توظيف مفهوم العلاقات الأولية المتمثلة في القرابة أو النسب أو البعد المكاني في عملها مما افقدها موضوعيتها واضاعت السبيل إلى نجاح العمل المؤسسي، وما زالت معظم القرارات داخل المؤسسات الرسمية تؤخذ

التابع الثقافي الموروث والعلاقات الأولية والشخصية بالحسبان اثناء تأدية عملها مما أدى إلى التمييز في بعض القرارات وعدم سيادة العدل في الكثير منها، وأيضاً انعكس على منظومة العلاقات الاجتماعية بأكملها حيث أصبحت هذه الظاهرة ثقافة تظهر وتجدها في كافة عمل المؤسسات الرسمية الفلسطينية، واقصد المؤسسات سواء حكومية أو شبه حكومية أو مؤسسات مجتمع محلي بدلا من تعزيز ثقافة المؤسسة الرسمية التي تقوم على علاقات رسمية وانظمة وقوانين وتحديد احتياجات وان تعمل بالنزاهة والموضوعية وجعل كل العلاقات الشخصية جانبا ويعيدة عن عملها.

نحن نفسر كثافة العلاقات الاجتماعية وتداخل الإنسان في علاقات ثنائية وعائلية قوية باعتبارها من نتائج حركة الإنسان بينما في الحقيقة وليدة سيطرة جماعة، وهذا ناتج من حقيقة ان مجتمعاتنا تتكون من الجماعة وليس من الفرد، فالعقد الاجتماعي في مجتمعاتنا التقليدية يجعل السيادة للجماعة التي توفر الأمن النفسي والاجتماعي للفرد وبالمقابل يلتزم الفرد بالتراث الثقافي والديني للجماعة بوصفه الحكمة الكاملة التي لا يجوز الخروج عنها. (جريس، 2010، ص 89).

وذهب دوركهايم إلى ابعاد من ذلك بكثير حيث اعتبر شخصية الفرد تتصهر وتذوب في الشخصية الجماعية عند حديثه عن التعاون الالي والتعاون العضوي حيث "ان في النموذج الأول تتعدم تماما فيه الشخصية الفردية وهي لا تظهر الا اذا ضاق المجال الذي يشغله المجتمع في انفسنا؛ فكأنهما قوتين متعاكستين لا يمكن ان ينموا معا بل على العكس يجب ان تنمو الواحدة على حساب الأخرى، ولا يمكن ان تنمو في وقت واحد في اتجاهين، واكثر من ذلك انه عندما يفعل هذا التعاون فعله فان شخصيتنا تُمحي حكما اذا صح هذا القول، اذ لا نكون ساعتئذ نحن بل نكون الكائن الجمعي (دوركهايم، 1982، ص 150-151).

هذه التعاريف اشارة واضحة على درجة انصهار شخصية الفرد في مجتمعه لدرجة ان يفقد فيها الشخص مميزاته التي يتميز بها عن غيره، فيصبح هو المجتمع والمجتمع هو دون ادراك ودون وعي يصبح المجتمع المتحدث بحال لسانه وعقله الذي يفكر فيه نتيجة انخراطه في هذا المجتمع وتجدر الاشارة إلى العلاقة المتلازمة وللانفصالية التي تحصل هنا في هذا النموذج التي لا يستطيع فيها الفرد الانسلاخ عن مجتمعه وطريقة تفكيره، فلا بد ان ينمو ويكبر ضمن هذه المنظومة الاجتماعية، وهنا تتحدد المميزات الشخصية لكل فرد بما يتمتع به مجتمعه ويقود من قدرته وابداعه وآلية نموه، وهذا في اشارة غير صريحة إلى العلاقات الأولية التي تنشأ بين الإنسان المجتمع (التقليدية)، صلة القرابة، والدم، والنسب، والعشيرة وغيرها (رأس المال الاجتماعي الترابطي)، نجد ان الشخص ملزم بدون ادراك ودون وعي منه إلى الانصياع إلى كافة المعتقدات والافكار التي يؤمن بها مجتمعه دون حتى التفكير في صحة أو منطوقية هذه الافكار؛ بل يتبعها ويتبناها دون ادراك منه، حتى وصل الحد في مجتمعاتنا بعدم جرأة صاحب الفكر المنفتح بطرح افكاره على مجتمعه خوفا من الخروج عن المألوف بالنسبة لهم، فهو بهذه الطريقة لا يستطيع حتى التغيير، وان اراد التغيير يجب ان ينفصل الإنسان عن مجموعته بحكم أنه أصبح منبوذاً أو خالف قواعد اللعبة المشتركة بينها، وهذا ما نسميه في بحثنا هذا رأس المال الاجتماعي الترابطي -ان جاز لنا التعبير - لأنه يشرح فيه مساوئ هذا الشكل من أشكال رأس المال منها الخروج عن المألوف والثقة الداخلية التي لا يمكن ان تعمم خارج المجموعة الواحدة أو البنى الاجتماعية الواحدة.

التغير في تقسيم العمل له انعكاسات عديدة على بنية المجتمع وبعض أهم هذه الانعكاسات يظهر في الاختلاف بين نوعي التضامن: الآلي والعضوي. وفي تناوله لموضوع التضامن كان دوركهايم مهتماً بما يجعل المجتمع متماسكاً. المجتمع الذي يتميز بالتضامن الآلي الموحد، لأن كل الناس عموميين، والرابطة بين الناس تتمثل في أنهم جميعاً يؤديون نفس المهام ولهم مسؤوليات متشابهة، على النقيض من ذلك، المجتمع الذي يتميز بالتضامن العضوي متماسك بالاختلاف الموجود بين أفرادها لأن لهم مهاماً ومسؤوليات مختلفة، لأن الناس في المجتمع الحديث يؤديون مهاماً محدودة نسبياً فإنهم بحاجة إلى أناس آخرين عديدين للبقاء. الأسرة البسيطة التي ربها صياد الأم فيها جامعة للغذاء مكتفية ذاتياً عملياً. لكن الأسرة الحديثة؛

فمن أجل البقاء لمدة أسبوع مثلاً، تحتاج إلى بقال، خباز، جزار، ميكانيكي سيارات، معلم، ضابط بوليس الخ. هؤلاء الناس يحتاجون الخدمات التي يقدمها الآخرون من أجل الحياة في العالم الحديث. فالمجتمع الحديث، كما يرى دوركهايم متماسك بتخصص أفراده وحاجتهم إلى خدمات آخرين عديدين. (ادريس، 2010).

لاحظ دوركهايم في كتابه 'تقسيم العمل الاجتماعي' الذي هو عبارة عن دراسة للتضامن الاجتماعي، أن المجتمعات القديمة تتميز بوجود نوع من التضامن الآلي، والمجتمعات الأكثر تطوراً تتميز بالتضامن العضوي، يعتمد التضامن الآلي على التماثل بين أعضاء المجتمع، بينما يستمد التضامن العضوي أسسه من التباين.

حين يسود التضامن الآلي، يتميز الضمير الجمعي بقوة ملحوظة، ويشير الضمير الجمعي إلى المعتقدات والعواطف العامة المشتركة بين معظم أعضاء المجتمع، والتي تشكل نسقاً له طابع متميز، ويكتسب هذا الضمير واقعا ملموساً ومستمر في الزمن، والضمير الجمعي عند دوركهايم يتخلل حياة الإنسان ولكنه يكتسب مزيداً من القوة والتأثير والاستقلال حينما يحدث تماثل بين الإنسان والمجتمع، ولذلك يسيطر الضمير العام على عقول الإنسان وأخلاقهم في المجتمعات التقليدية ذات التضامن الآلي، ومن بين ما تتجلى فيه هذه السلطة والسيطرة، ردود الفعل التي يثيرها أي انتهاك لنظم الجماعة.

تقسيم العمل المتزايد يؤدي إلى تباين الإنسان ويعمل على ظهور الاعتماد المتبادل في المجتمع، وهو ينعكس على العقلانيات والأخلاق وهنا يلاحظ دوركهايم أنه كلما ازداد التضامن العضوي رسوخاً، كلما قلَّت أهمية الضمير الجمعي، وهكذا سيبدل القانون الجنائي القائم على الجزاءات الرادعة بقانون مدني وإداري يهدف إلى الحفاظ على حقوق الإنسان بدلاً من العقوبة، ويترسخ التضامن العضوي بازدياد تقدم

المجتمعات، ودعمها للقيم الأخلاقية كالحرية والعدالة والتعاقد. كل هذا لا يعني أن في المجتمعات ذات التضامن العضوي، ينتفي القهر الاجتماعي بل يظل له دور أساسي. (حبيبة،2010).

8.1.2 مصادر رأس المال الاجتماعي

تتعدد قنوات ومصادر رأس المال الاجتماعي وتختلف من مجتمع الى اخر، تبعا لبعض المتغيرات الهامة مثل الدين والعادات والتقاليد والثقافة وايضا السياق التاريخي للمجتمع، وبذلك تنعكس هذه المصادر والمتغيرات التي اثرت فيها على طبيعة رأس المال الاجتماعي، وقد تكون عنصر هام في خلقه او في اهداره، ونذكر بقول فوكوياما " يتميز رأس المال الاجتماعي عن سواه من انماط رأس المال البشري من حيث انه يوجد وينتقل عادة عبر اليات ثقافية متعددة مثل الدين، التقاليد، الاعراف، والعادات التاريخية (فوكوياما،2015، ص59).

وعند حديثنا عن الثقافة وعلاقته برأس المال الاجتماعي ذكرت انجي عبد الحميد عن الثقافة المصرية "ساهمت الثقافة المصرية في تكوين نمط من رأس المال الاجتماعي الخاص والذي يتجسد في اعتماد الإنسان على ولاءاتهم الأولية في تلبية احتياجاتهم وفقدان الوعي بكل ما يخرج عن الدائرة المختصة حتى وان كان يمس المصلحة المباشرة وتجسد ذلك في الارتباط بالتعاون مع الآخرين بأوقات الازمات الشديدة مثل الكوارث والتي لا يستطيع مواجهتها بمفرده (عبد الحميد،2009، ص98).

لذلك يمكن القول ان الدين كأحد المصادر الأساسية لرأس المال الاجتماعي لم يسهم في تكوين رأس مال اجتماعي رابط يساهم في تنمية المجتمع وانما ساهم في اضعاف ثقة فئات المجتمع من ابناء الديانات المختلفة، وأدى إلى تكريس العزلة والكراهية بين فئات المجتمع المختلفة، كما أدى أيضاً إلى تبني المصريين لثقافة الشك والكراهية للآخر (عبد الحميد،2009، ص103).

ومن منهم من ذهب إلى اعطاء الأسرة الأولوية في تشكل رأس المال الاجتماعي للفرد "ان الأسرة تمثل البيئة الأولوية التي يتشكل فيها وعي الفرد وهي المساهم الأول والرئيسي في تكوين قيم الفرد ومدى ثقته بالآخرين" (عبد الحميد، 2009، ص 103).

ويرى بوتنام ان الأسرة هي العامل الرئيسي لرأس المال الاجتماعي حيث ينخرط الاطفال اجتماعيا في المعايير والقيم الاجتماعية السليمة للمجتمع وحيث ينمو رأس المال الاجتماعي والبشري (كشك واخرون، 2008، ص 14).

العرف: هو بمثابة عقد غير مكتوب تتوارثه الاجيال، وانتقل شفاهية بالمحاكاة حتى شكّل سلوكا أو ضميرا جمعيا لتنظيم العلاقات الاجتماعية بمعزل عن سلطة الدولة (حسيني، 2015، ص 138).

يعتمد العرف في مضمونه على قيمة "الثقة؛" فتوارثه عبر الاجيال واللجوء اليه والاعتماد عليه في تحقيق المتطلبات واشباع الاحتياجات يؤسس على ثقة في اصوله، ويثبت اللجوء اليه نجاعته في تسيير امور الحياة حتى انه يكتسب صفة أو درجة من درجات الشرعية الاجتماعية المؤسسة في أحد ابعادها على الثقة التي تترسخ من خلال التفاعل الاجتماعي (حسيني، 2015، ص 138) ومن ثم فهو بمثابة قانون اجتماعي غير مكتوب (حسيني، 2015، ص 138).

ان اهتمام منظرو رأس المال الاجتماعي بشبكة العلاقات الاجتماعية والتأكيد على اشتمال أشكال ومكونات رأس المال الاجتماعي على الخبرات والمعايير المشتركة تجعلنا نُجمل القول ان العرف يمثل أحد مكونات رأس المال الاجتماعي حتى لو تم تداوله في صيغ مختلفة تسيير إلى المعايير (حسيني، 2015، ص 141).

الدولة ورأس المال الاجتماعي:

في حديثه عن مشكلات ومعضلات تكوين الدولة وتطورها في الوطن العربي ذكر الدكتور عبد الاله بلقزيز في كتابه الدولة والمجتمع "ان أول تلك المعضلات عسر قيام مجال سياسي حديث يقع بقيامه الاستقلال الضروري لحيز الدولة عن المجال الاجتماعي فللدولة اي دولة نصاب متعال ومنفصل عن تناقضات البنية الاجتماعية وهذا شرط لان تكون الدولة ذات شخصية تمثيلية وسيادية، ولا تكون الدولة دولة امة الا متى تعالی تكوينها عن التكوين الاجتماعي لتلك الامة، حين تكون الدولة سوى ذلك الامتداد التلقائي للاجتماعي أو للمجتمعي في الحيز السياسي تسقط صفتها دولة جامعة وتتحول إلى مجرد سلطة سياسية تمثل فريقا دون الاخر طبقة أو طبقات أو قبيلة أو عشيرة حيث وصفت هذه الدول العربية بانها تقليدية فتكوينها ينهل من علاقات مجتمع يحكمه التقليد في بناء وروابطه، ويعيد انتاج تلك العلاقات" (بلقزيز، 2008، ص51).

فتقاليد الجماعة مقدسة واسلاف الجماعة هم فقط حكماء البشرية كلها، تلك الجماعة التي تشكلت بالأساس على رابطة الدم بالأسرة والعشيرة والقبيلة وعلى ارضية الرعي والزراعة تعيد تنظيم نفسها تراثيا وثقافية داخل النسق الديني (جريس، 2010، ص89).

وان المعضلة الثانية التي تعانيتها الدولة في مجتمعنا العربي هي فقدان الشرعية الديمقراطية والشعبية ولجوؤها إلى القوة والعنف والاستبداد لتثبيت سلطانها في المجتمع كبديل من الشرعية التي تفتقر إليها، والمعضلة هنا مركبة وترتبط بالمعضلة الأولى سالف الذكر، فبسبب هشاشة كيان الدولة وهي هشاشة ناتجة عن التداخل التكويني بينها وبين المجتمع العصبوي، وتختزل الدولة من كيان عام مجرد يفترض انه يمثل عموم الشعب والامة إلى مجرد اداة في يد فريق اجتماعي محدود ونخبة سياسية ضيقة تعبر عنه (بلقزيز، 2008، ص52).

ان ضيق نطاق التمثيل الاجتماعي والسياسي للدول العربية واستلاء قسم من المجتمع وبعض النخب يضعها أمام حال من الاعتراض الاجتماعي والسياسي عليها ويتحول إلى سبب دائم لأزمته، وغالبا ما تواجه هذه الأوضاع بسياسات دفاعية سلبية قمعية واستبدادية لكف لذلك الاعتراض العمومي (بلقزيز، 2008.ص52)

إذا اختلت المعادلات الاجتماعية أو تدنى أداء الدولة أو تدهور وعي النخب السياسية والثقافية فإن المجتمع يتحول إلى مجموعات وجزر منعزلة تتفاوت في قوتها وقدرتها بسبب اختلاف تدفق الموارد والامكانيات داخل المجتمع العام، ومن ثم يتحول الفضاء الاجتماعي القائم على العلاقات والتآلف للحصول على حصة من الموارد المتدفقة داخل الشبكة الاجتماعية إلى ساحة صراع بين الشبكات الاجتماعية، فالكل يطلب اقتناص ما يستطيعه من الموارد دون اعتبار الاطراف الأخرى والاضرار التي تصيب المجتمع العام (جريس، 2010، ص92).

ليست الدولة الطائفية أو الدولة العشائرية مثلا سوى الدولة التي تقوم على قاعدة العصبية الأهلية لكن مشكلتها في حالتنا العربية انها تتلون بلون ذلك القاع العصبي الذي يؤسسها فحسب؛ وانما هي تنهض أيضاً بوظيفه تصنيعية من جديد والنتيجة ان المعضلة تزيد استفحالا (بلقزيز، 2008، ص52).

لا يصبح المجتمع متعدّد التكوين فسيفسائيّ الهيئة مجتمعا عصبويا لمجرد انه يزدحم بجماعات اجتماعية فرعية (دون وطنية) تعرف نفسها كوحدات مختلفة عن غيرها بالدين أو المذهب أو الاثنية أو روابط القرابة وانما يصبح كذلك مجتمعا عصبويا حين تتحول تلك الجماعات إلى كيانات ذات طبيعة مؤسسية: إلى كيانات طائفية مغلقة تمثل بالنسبة إليها وحدات عضوية نهائية في مقابل غيرها على صعيد وعيها بذاتها، نحن هنا أمام حالات اندفاعية العصبية الأهلية نحو التماسك في اطر مغلقة خصوصية وغير

عامة اي أمام شكل من أشكال إنشاء مجتمع داخل المجتمع ودولة صغرى داخل الدولة (بلقزير، 2008، ص62).

يبدو هذا المجتمع العصبوي يعيدا عن معنى المجتمع الواحد المتجانس وتبدو جماعته الاجتماعية ابعد من ان تكون شعبا بالمعنى الحديث؛ فهي تقدم نفسها في صورة اقلية تمتاز عن بعضها في الدين والعرق والمذهب أو علاقات القرابة يهبط معنى الانتماء في هذه الحالة من الانتماء إلى الوطن وشعب إلى الانتماء في جماعة أو عصبية (بلقزير، 2008، ص62).

وعزى بلقزير هذا العسر الحاد في الاندماج الاجتماعي في المجتمع العصبوي إلى عجز الدولة نفسها عن توليد دينامية توحيد وتجانس في النسيج الاجتماعي ينشأ عنها ذلك الاندماج الاجتماعي وتتكك بها الروابط والاطر التقليدية العصبوية وهو عجز يرد إلى غياب مشروع سياسي وطني لدى النخبة الحاكمة في الدولة والعجز الفادح في تكوين اكثرية سياسية في المجتمع، وكذلك ان المسؤولية الاكبر والابعد اثرا وخطورة هي في اعادة انتاج الدولة والسلطة الحاكمة للمجتمع العصبوي نفسه وذلك عن طريق تكريس التعليم الطائفي أو من تمثع العصبية بحث تشكيل مؤسسات ذات طبيعة انقسامية (تشكيل احزاب طائفية أو مذهبية أو قبلية أو اثنية...)، والخطر في ذلك تشكيل النظام السياسي على شكل محاصصة الطائفية أو العشائرية وتفعل ذلك باسم المشاركة وهي حقا مشاركة ولكن ليس في بناء الوطن والدولة وانما في تدميرها (بلقزير، 2008، ص63).

يوافق الباحث على قضية تحميل المسؤولية للدولة عن اعادة انتاج العصبية سواء القبلية أو العشيرة حيث يلمس الباحث بحكم عمله السابق في بلدية الزيتون وهي بلدية مدمجة في قريتي أبو شخيدم والمزرعة القبلية وقامت البلدية على بروتوكول ينظم العلاقة بين القريتين في البلدية وهي المحاصصة بنسبة ثلثين للمزرعة القبلية وثلث لأبو شخيدم حسب عدد السكان، وتسببت هذه المحاصصة في العصبية بين القريتين

وافشلت عمل البلدية في كثير من الحالات بل زادت العصبية بين القرينتين، وفي اثناء حصول على تمويل لمشروع معين بقيمة معين وحسب البروتوكول يجب ان يقسم المشروع إلى تلتين وثالث مما يتسبب في فقدان المشروع اثره أو قيمته كونه توزع قيمته على القرينتين مما ينتج عدم استكمال مشروعين في المزرعة القبلية أو أبو شخيدم، والمشكلة الأخرى هو انتخاب رئيس البلدية حيث يطالب اهالي أبو شخيدم رئاسة البلدية ويعتبرونه حقا لهم كون المحاصصة تلتين وثالثا، وان المزرعة القبلية تسلم المهام فيها رئيس البلدية دورتين والان وحسب مطالبهم بان رئاسة البلدية لأبو شخيدم علما بان هذا مخالف لقانون الانتخابات في الهيئات المحلية الذي ينص على انتخاب رئيس البلدية من قبل أعضاء البلدية بعد الانتخابات، وفي هذا تكريس للحالة التقليدية التي نعيشها في المجتمع العربي وبان العصبية فوق القانون نتيجة نشوء العصبين المكونة في البنى الاجتماعية للمجتمع العربي والفلسطيني، مما أدى ذلك إلى خلل كبير يهدد وجود مؤسسة مثل بلدية الزيتون وظيفتها خدمة المواطنين بغض النظر عن انتمائهم العائلي أو القروي وهذا في اعتقاد الباحث في يحصل في معظم المؤسسات في المواقع المماثلة وهذا تكريس لحالة العصبية والعلاقات التقليدية والمنع من التحول إلى مؤسسات حديثة ذات صبغة مؤسساتية لا عشائرية أو قبلية تعمل ضمن الانظمة والقوانين. وفي النهاية ونتيجة هذه الصراعات والاسس المشوهة التي قامت تأسست عليها عملية الدمج تم حل البلدية والغاء مؤسسة هامة كانت تخدم أكثر من ثمانية الاف شخص في البلدين وان هذه الحالة حصلت في أكثر من موقع وتم حل عمليات الدمج بين عدة قرى وتجمعات سكنية على مستوى الوطن.

والاخطر من ذلك ان هذه النسخة من العلاقات تتكرر في البنى الاجتماعية الاصغر فالأصغر في تشكل القوائم الانتخابية على مستوى الموقع المزرعة القبلية مثلا تتجسد ظاهرة العصبية والتي هي نتيجة المحاصصة بين العائلات هي يتم تقسيم المرشحين في القوائم الانتخابية وخصوصا التوافقية منها بناء على العائلات والعائلة الاكبر تأخذ الحصة الاكبر فقط لأنها الاكثر في عدد السكان، وان لهذه العلاقات تداعيات سلبية كبيرة على الفرد والمجتمع وعلى الفعل الجماعي والمصلحة العامة والنسيج الاجتماعي ما اننا نخرج من الانتخابات والا كافة العائلات في خلاف مع بعضها وتتناقص الثقة بين الجميع ونشهد حالة

من الاقصاء غير المبرر وغير العقلاني وتحالفات من اجل مصالح ضيقة لا تخدم سوى جمع من الناس أو الأفراد بعينهم.

ف نجد ان كل من تركيب الدولة والتركييب المجتمعي تشابها مع بعضهما مما شكل هشاشة في كل من المجتمع والدولة وان علاقتها وثيقة ببعض فكيفما يكون الواحد يكون الاخر ويقول بلقرز: فكما يكون المجتمع تكون الدولة وعلى صورته تقوم اذ لا دولة حديثة نشأت ان تنشأ في مجتمع تقليدي عصوي تمام مثلما لا يمكن لدولة تقليدية من النمط السلطاني أو الثيوقراطي ان تنشأ في مجتمع مدني حديث علاقة التلازم بينهما موضوعية وتاريخية الا في وعي لا يفقه التاريخ وتاريخ السياسة، نعم؛ من الثابت ان للدولة والنظام السياسي دورا كبيرا في اعادة انتاج التقليد من خلال اعادة تكريس منظومة العلاقات العصبوية المغلقة (بواسطة التعليم الطائفي وقانون الانتخاب العصوي والمحاصصة الطائفية والقبلية والاثنية في السلطة) ولكنها لا تستطيع ان تفعل ذلك بيسر الا متى كان هنالك مجتمع عصوي له قابلية لاستقبال سياسة تكرسه وتمعن في تظهير ظواهره وعلاقته.(بلقرز،2008، ص72).

وميز غليون (2012): بين نوعين من تقسيم المجتمع تقسيمات افقية عميقة وقصد فيها (طبقات المجتمع) وتقسيمات عمودية عصبوية (الطائفية أو الاقلية الجغرافية) وان التقسيم الافقي هو من خصائص المجتمع المتطور اي المستقر نسبيا والمتوسع اقتصاديا القادر على تعميق حركة الدمج الاجتماعي في نمط حياة واحد، ويتحول صراع الطبقات الذي يحل عندئذ محل الصراع العصوي الطائفي أو الاقليمي أو الاجناسي إلى آلية ذاتية لتعديل الفروقات الاجتماعية وتثبيت شرعية نموذج واحد ثابت للحياة (غليون،2012، ص 33-37).

العشيرة ورأس المال الاجتماعي:

من المعروف ان الثقافة العربية ثقافة جمعية وليس فردية وان فكرة العائلة في المجتمع العربي تمتد خارج الأسرة النواة التي تتكون من الأبوين والابناء، كما تتم المحافظة على العلاقات الوثيقة أيضاً بين أعضاء العائلة الموسعة (الحمولة)، ولا يزال مفهوم القرابة يحتل موقعا مركزيا حيث تبقى الأسرة اهم نواة للمجتمع، ويتم تحديد هوية الفرد بالعائلة التي ينتمي إليها، وبالمقارنة مع المجتمعات ذات الثقافة الفردية فان مفهوم الأسرة هناك يشير عائلة اصغر كما ان الروابط داخل هذه الأسرة اكثر تحررا (كفاتوريا ،واخرون .2009 ص9).

ولعل وجود الحس القوي بالعائلة يتيح أيضاً الفرصة أمام تعزيز رأس المال الاجتماعي التجسيري (كفاتوريا واخرون ،2009، ص 23).

وفي خضم حديثه عن تشكيل الجيش الاردني في فترة أوائل قيام الامارة الاردنية شرق الاردن قدم الدكتور جميل هلال نموذجا حيا على آلية استعمال رأس المال الاجتماعي التقليدي المتمثل في العشيرة في تقوية هذا الجيش بداية من اللعب على التناقض بين الفلاحين والبدو حيث حاولت الحكومة الاردنية فرض سيطرتها اكثر من مرة على البدو الذين كانوا قد رفضوا هذه الدولة الامبريالية المترتبة ارتباطا وثيقا بالدولة البريطانية، ولعبت الحكومة على التناقض الواضح بين الفلاحين والبدو "فقد اعتمدت السياسة الامبريالية في محاولتها لإخضاع البدو على التناقض القائم بين الريف والبادية وهذا التناقض الذي له اساسه المادي مثل نهب ثروات الريف وفائضه الاقتصادي من قبل البدو عن طريق الغزو، كما شكلت التفاوت في تطور وسائل الانتاج والتنظيم الاجتماعي المرتبط بها بين البداوة المعتمدة بالأساس على الرعي والملكية الجماعية للمراعي ومصادر المياه والفلاحة المستقرة مصدرا اخر من مصادر هذا التناقض، هذا بالإضافة إلى التضارب القائم بين قيم البداوة وقيم الفلاحة (النظرة إلى العمل اليدوي والحرفة والملكية الفردية (هلال،1975،ص56).

من التحليل السابق نستنتج انه حاولت الحكومة الاردنية استغلال أشكال رأس المال الاجتماعي المختلفة وان كانت من الأشكال التقليدية لرأس المال الاجتماعي في التفريق بين ابناء المجتمع الواحد بالتميز بينهم بين ابناء الريف وما يملكونه من قيم وعناصر متشابهة وبين ابناء البادية الا ان هذه المحاولة فشلت أمام صمود ابناء البادية وكان لا بد من اللعب بطرق أخرى في حين فشلت المحاولة الأولى والتي ظل فيها ابناء البادية الخطر الكبير على استقرار النظام والكيان السياسي الجديد للأردن.

ومن المحاولة الأولى إلى المحاولة الثانية " فقد اجبر الامير عبد الله إلى اللجوء إلى سياسة استرضاء الوجهاء المحليين والزعماء العشائريين مع الاستمرار في تقوية مركزه عن طريق الجيش الا ان هذه السياسة لم تفلح كثيرا لأن مداها الاقصى لم يكن ليتجاوز "تحييد" العشائر البدوية دون القدرة على استيعابها وربطها اقتصاديا بكيان الدولة" (هلال، 1975، ص57).

وبعد فشل المحاولتين السابقتين أصبح من الضرورة للعب مرة ثانية على التناقض بين الريف والبدو، ولكن هنا بتغليب البدو على الريف عكس ما حصل في المحاولة الأولى، حيث اعتمد كلوب قائد الجيش الاردني آنذاك على سياسة الربط الوظيفي بين الجيش الاردني وابناء العشائر البدوية عن طريق تأمين الوظائف لهم في الجيش الاردني واستغل القيم البدوية ليخلق جيشا بدويا مبنيا على الانضباط والطاعة بدون ان يحاول من البنية الاقتصادية للمجتمع البداوة وقيمه التقليدية.

واعتمد النظام جملة من الممارسات للمحافظة على القيم البدوية التقليدية ولإبقاء البدو في عزلة سياسية عن بقية المجتمع في الاردن وابعادهم عن التأثيرات التي قد تحدّ من ولائهم للنظام ومحاولة ابقاء الاقتصاد البدوي بعيدا عن الاندماج للاقتصاد الوطني واستبدال الدمج البنيوي بالربط الوظيفي الفردي لأبناء العشائر من خلال استخدامهم بالجيش وسياسة ابقاء الامية منتشرة بين ابناء العشائر البدوية حتى يكون

الالتحاق بالجيش هو الملاذ الوحيد لهم مما يزيد ولائهم بالنظام، وسعى النظام إلى تشجيع البدو بالنظر إلى الجيش كقبيلة واعتبار الملك زعيم هذه القبيلة (هلال، 1975، ص ص 57-59).

وكما يرى محمد عبد الكريم الحوراني ان الولاء للعشيرة في الاردن اضحى احدى القيم الاخلاقية التي يطالب المرء بالالتزام بها والحفاظ عليها (حوراني، 2012، ص 172).

وعرف الولاء العشائري: التعبير العملي عن الانتماء للعشيرة من قبل المرء وذلك عن طريق المشاركة الفعلية في مساعيها المختلفة ونشاطاتها باعتبارها جماع انتماء، فاذا كان الانتماء يشير إلى الشعور بالارتباط بالجماعة وتمثل أهدافها فإن الولاء يعكس الجانب الذاتي في مسألة الانتماء ويعبر عن المشاركة الوجدانية والشعورية بين الفرد والجماعة والانتماء. (حوراني، 2012، ص 174)

وفي هذا السياق أكد احمد الصبيحي " ان البنية الاجتماعية العربية تقوم على اساس العشائرية والعلاقات الأولية "ان العلاقات المسيطرة هي علاقات القرابة والاهل والطائفة والعشيرة، انها علاقات طبيعية عضوية جمعية قسرية علاقات مرتكزة على روابط الدم" (صبيحي، 2000، ص 81).

ويرى الحوراني ان كافة التقارير الدولية والدراسات كشفت ان الولاء العشائري متوغل في كافة الانساق المجتمعية ويحول دون اكسابها صبغة الحداثة، على المستويين التنظيمي والقيمي ومن هنا فإن تفسير الظواهر والمشكلات في العالم العربي لا يبتعد كثيرا عن ركائز بنيتها التقليدية (حوراني، 2012، ص 173)

لا شك ان تغلغل الولاء العشائري في معظم انساق المجتمع واعادة انتاجه بمجرد الممارسة يجعله اداة تحليلية هامة لفهم منطلقات الفعل وغايته ومن ثم إدراك آلية عمل المؤسسات والبنى المختلفة (حوراني، 2012، ص 173).

ويقول الصبيحي " لقد شكلت العشائرية والقبلية ولا تزال في عدد من الاقطار العربية الوحدات الاجتماعية الجوهرية في الوطن العربي. وكان الطابع السياسي لقرون وراثيا في القبيلة والقرية بتركيز السلطة في شيخ العشيرة او رئيس القبيلة " (صبيحي، 2000، ص 81).

نستنتج من ذلك: أولاً ان الولاء العشائري يعود انتاجه وتورثيه من جيل إلى جيل عبر ممارسة الافعال التقليدية بنفس الثقافة والفكر دون المحاولة في التفكير إلى نتائج السلبية والنظر فقط إلى نتائج الايجابية فقط، وثانياً: ان المهم جدا دراسة الولاء العشائري كأحد اهم أشكال رأس المال الاجتماعي الترابطي وربطه بالفعل الجماعي على مستوى الموقع.

لقد كانت الدولة في مهدها (الدولة الاردنية) تهدد تدفق رأس المال الاجتماعي عبر الولاء العشائري ضمن المجتمع القبلي الا أنه بعد تحقيق الاستقرار أصبح رأس المال الاجتماعي يتدفق عبر الولاء العشائري ولكن ضمن مؤسسات الدولة، ومن هنا بدأت مشكلة الازدواجية (الدولة -العشيرة) تأخذ مكانا لها في بنى ومؤسسات الدولة ربما كان لهذه الإشكالية ما يبررها عند تأسيس الدولة ولكن الدولة لم تتمكن من استئصالها فيما بعد ولا تزال تبعاتها قائمة حتى الوقت الراهن.

ونظرا لخروج ثقافة العشيرة وتعيدها الحدود المغلقة بين الإنسان العشيرة أو التفاعل بينهم بل اثرت في مجمل الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعية، لذا يرى الحوراني 2012 ان المجال العربي العام يشهد تداخلا بين الشخصية والمؤسسية وبين النوعية والانجاز وبين الذاتية والموضوعية وكذلك بين العشيرة والدولة، وقد ترتب على ذلك حالة من اللانفصال بين البنى التقليدية والبنى الحديثة تجلت أبرز مظاهرها في "شخصنة" معظم البنى والمؤسسات الحديثة وجعلها تعمل بموجب معايير تقليدية (حوراني،2012، ص175).

وهنا ما لمسها الباحث في حياته العملية كموظف سابق في بلدية الزيتون حيث ان اصحاب القرار في البلدية سواء المجلس البلدي أو رئيس البلدية لا يستطيع ان يفصل بين شخصه كمواطن وشخص كصاحب قرار في عمله يعمل بموجب انظمة وقوانين (نظام مؤسسي) مطلوب منه وضمن القانون بتنفيذها الا ان ثقافته كمواطن يعيش في بنى اجتماعية تقليدية تمنعه في كثير من الحالات من التعامل كمسؤول

في مؤسسة مما يؤدي إلى ضرر المواطنين بشكل غير مباشر، وكله في سبيل عدم الخروج عن الاطار العام التي تحدده له العلاقات التقليدية، لذا نستنتج بأنه بالرغم من الصفة الحديثة التي تأخذها مؤسسة مثل البلديات الفلسطينية الا انها ما تزال تعمل وتتفاعل مع المواطن بصبغة تقليدية كما يرضاها المجتمع، والخطر من ذلك ان محاولة تنفيذ القانون كما تطلبه المؤسسة يعد من وجه نظر المجتمع خروج عن العادات والتقاليد ومخالف للقيم والمعايير المجتمعية، وأيضاً مبدأ المصالح المتبادلة بين العشائر وان كان الحديث المتداول بين المواطنين عن ضرورة تنفيذ القانون ولكن في الحقيقة هو شكلي اكثر منه جوهري خصوصاً عندما يصبح تنفيذ القانون امر ضروري على احد المواطنين مثل "الاعتداء على الاملاك العامة" نجد ان النخبة في المجتمع على المستوى المحلي تتدخل للحيلولة دون تنفيذ القانون.

وسواء أكانت توجهات العشيرة مؤيدة للدولة وموالية لها ام معارضة ومخالفة فالواضح في كلا التوجهين ان أعضاء العشيرة يتحركون آليا وفق تحركاتها لانهم يدركون ان مصالحهم المباشرة ترتبط بالولاء للعشيرة وليس للدولة، وهنا تظهر إشكالية مستمرة تترتب على الولاء للعشائر وتتمثل في تغليب الخاص على العام في سياق الشرعية القائمة على اشباع الحاجات وتحقيق المصالح المختلفة، وان هذا السلوك يعد مسالماً ومتسامحاً ويقع ضمن قواعد اللعبة طالما انه إلى اي نوع من الاصلاح بقدر ما يسعى إلى الانسحاق في نطاق النظام، وهذه المسألة بالغة الحساسية من حيث انها تجسد شكلاً من التناقض الظاهري بين مؤسسات الدولة الحديثة والمؤسسات التقليدية لكن في الخلفية العميقة لهذا المشهد تبدو حالة من الانسجام والاتساق والتكامل وان كانت غير نهائية وذلك بموجب استجابة الحديث للتقليدي من حيث المعايير والقيم والفعل كذلك(حوراني،2012، ص176).

وهنا أيضاً ما نلمسه في مجتمعنا الريفي الفلسطيني حيث يفضل مصلحة العشيرة على أية مصلحة أخرى وتتجسد هذه الظاهرة في الانتخابات المحلية حيث يحصل الصراع القوي بين العشائر في الريف الفلسطيني على التمثيل في المجلس البلدي بغض النظر عن قدرات الفرد الممثل عن العائلة وغالبية ما تأخذ

الانتخابات المحلية الطابع العشائري أكثر من الطابع الحزبي والكفاءة ودرجة التعليم، وهنا تظهر جليا المصلحة الخاصة لأية عشيرة وتغلب على المصلحة العامة في كثير من الأحيان.

ونتطرق بهذا الصدد ما جاء في دراسة وزارة الحكم المحلي 2013: (افرزت الانتخابات المحلية تمثيلا قويا للطيف العشائري حسب المراجعات الأولية لصيغ القوائم وتشكيلها سواء تلك التنافسية أو التوافقية بدا واضحا سطوة العائلية والعشائرية وكيف لعبت دورا مركزيا في التحالفات وتشكيلاتها، وما ندر ان يكون الحزب السياسي وحده قد لعب دورا في تشكيلية الانتخابات المحلية بل كانت الصيغة التحالفية تقاد عشائريا وأجبرت الاحزاب السياسيّة اللحاق بها (وزارة الحكم المحلي،2013).

ان الولاء العشائري يجسد رأس المال الاجتماعي من حيث وجود دافعية لدى الإنسان للانخراط في نشاطات العشيرة وامتلاكهم الوعي بأهمية الانخراط فيها، بالإضافة على تدفق هذا الولاء في شبكة علاقات معينة تتم اعادة انتاجها وصيانتها بموجب الالتزامات الاخلاقية المبنية على المصالح المتبادلة، وهنا تجدر الاشارة إلى فارق هام بين شبكة العلاقات العشائرية وشبكات رأس المال الاجتماعي يتمثل في ان الولاء للعشيرة يرتكز على انتماء قسري، بينما شبكات رأس المال الاجتماعي يظهر الانتماء والولاء بصفة طوعية (حوراني،2012، ص182).

وفي دراسة (حوراني،2012) اظهرت النتائج ان العشيرة تمثل اطارا للأمن الوجودي المبني على الثقة والشعور بالاطمئنان واختزال القلق الاجتماعي والاعتداد بالذات والفخر؛ وبالتالي فان إدراك الفرد لهذا الكسب يجعله أكثر تمسكا بشبكة العلاقات العشائرية وهذا مؤشر يؤكد ضمنا على تغليب الإنسان للذات العشائرية والقربانية على الذات المجتمعية العامة.

وبهذا السياق يبين الصبيحي "ان الولاءات القبلية - العشائرية العائلية هي من أكثر الولاءات التقليدية رسوخا وتأثير في مجمل الحياة العربية المعاصر"(صبيحي،2000، ص81).

وتوصل (حوراني، 2012) في دراسته ان شبكة العلاقات العشائرية تلعب دور الجماعات الوسيطة بالنسبة للأفراد في المجتمع الاردني وليس مؤسسات المجتمع الاردني وربط هذه النتيجة بمؤشر دور العشيرة في الوصول إلى الموارد والحصول على منصب والوصول إلى اصحاب القرار والحصول على المعلومات بسبب نفوذ وسمعة العشيرة كبناء اجتماعي وأحد أشكال رأس المال الاجتماعي وهذه أحد أشكال مزايا رأس المال الاجتماعي خصوصا عند بورديو وهي استخدام العضوية في الشبكات للحصول على منفعة فردية.

واكد في دراسته(حوراني، 2012) استنادا إلى نتائجها يمكن القول انه في المدى المنظور لا توجد تحولات توحى بضعف الولاء العشائري خاصة مع عدم توفر بنى ومؤسسات تؤدي دورا موازيا أو بديلا لما تقوم به العشيرة، وهذا يعني ان البناء الاجتماعي الاردني يشهد حالة من ازدواجية البنية تتزاحم فيها البنى التقليدية مع البنى والمؤسسات الحديثة وبصورة لافتة تتغلب الأولى على الثانية وتتغلغل فيها اجتماعيا وثقافيا (حوراني، 2012، ص 195).

ويؤكد (الحوراني، 2012) ان نزعة المواطنة والوطنية تقتضي تغليب الولاء العام على الولاء الخاص كما ان تكاملية المجتمع تتبني على قوانين فعالة وعدالة منبثقة عنها وبالتالي فان التأكيد على نحن (العشيرة) لا يكون الا على حساب الولاء للمجتمع العام ولذلك فان الولاءات الفرعية ومنها الولاءات العشائرية تعد عبئا ثقيلا بالنسبة لتكامل المجتمع العام، وهكذا فان وظائفية الولاء العشائري اي النتائج الايجابية المترتبة عليه تخص فقط ابناء العشيرة الواحدة (حوراني، 2012، ص 199).

ادت العشائر وظائف تاريخية عديدة اسهمت في بقائها في العصر الحديث أولا: تعد العشيرة مصدر الأمن الفردي والعائلي فالغرباء سيفكرون مرتين قبل التهجم على فرد من العشيرة لاسيما اذا كانت حمولة قوية، آخذين بعين الاعتبار ان العشيرة ستأخذ بثأره لا محالة، ونشير إلى انه عندما تكون الدولة قوية ويمكن

الاعتماد عليها في حماية المواطنين يضعف دور العشائر، لكن دورها يقوى عندما تكون الدولة قوية، وقد أصبح هذا سببا لازدهار العشائر الفلسطينية سواء في ظل الاحتلال الإسرائيلي ام في ظل تفكك السلطة الفلسطينية (روبنسون، 2008، ص3).

ثانيا المسوغ الاقتصادي في إدارة الأراضي المشاع بين العشائر وتقاسم الاعتناء بها ثم انتقل هذا المسوغ إلى الرفاهية المادية المشتركة في الفترات الاقتصادية الصعبة، وبناء على ذلك شكلت الكثير من العشائر في السنوات الاخيرة مؤسسات أو تنظيمات غير حكومية أو ادوات مؤسسية أخرى من اجل إدارة اموال ابناء الحمولة واستثماره بطريقة مشتركة (روبنسون، 2008، ص3).

العشيرة سيف ذو حدين فمن ناحية تدعم العشيرة بوضوح الاستقرار وتخفف من وطأة الانهيار الاجتماعي في ظل الظروف الصعبة الناتجة عن تفكك الدولة كما انها توفر الأمن الشخصي والموارد المالي اللازم في ظل الظروف الصعبة، ومن ناحية أخرى تضعف الميليشيات العشائرية والنظم القضائية العشائرية بشكل مباشر عند البناء الدولة وكفاءة الدولة فالميليشيات العشائرية تمنع الدولة من التمتع باحتكار الاستخدام الشرعي للقوة والذي يعد حجر الزاوية الذي يشكل ماهية الدولة، وحل الصراعات على الطريقة العشائرية وان كان يساعد على احلال السلم الاجتماعي في ظل غياب الدولة يضعف مؤسسات الدولة ومعايير العدالة المنحازة في بناء الدولة، وبالتالي فان السياسات التي تشجع على منح العشائر صلاحيات ربما تكون ملائمة في الظروف الشديدة عندما تلوح في الافق كارثة انسانية (روبنسون، 2008، ص13).

ونذكر ان في كثير من الحالات صبغت السلطة الفلسطينية الصبغة العشائرية على كثير من تصرفاتها حيث عملت السلطة الفلسطينية كما لو كانت قبيلة كبيرة في عدد من الحالات فعندما يقدم عنصر من الشرطة الفلسطينية أو مسؤول أمنى على الخصوص على قتل مدني فلسطيني غالبا ما تدفع السلطة الدية بدلا من فتح تحقيق رسمي وتحميل المعنيين المسؤولية شخصيا (روبنسون، 2008، ص8).

تنتشر النزعة القبلية عادة في الفترات التي يتأزم فيها وجود القبيلة. لذلك يلاحظ اشتغالها كبنية اجتماعية ولاسيما حينما تحاصر تلك البنى ويصبح وجودها غير مرغوب فيه بوصفها علامة من علامات الماضي، ويزيد في عملية تأجيجها عدم قدرة المجتمع المدني البديل على تحقيق اندماج جميع المواطنين وكل الجهات في المشروع الجديد (بوطالب، 2012، ص42)، وهذه دلالة أخرى على ضعف المجتمع المدني وبالتالي ومن الطبيعي ان يبحث الإنسان عن بنى اجتماعية يحس فيها بالانتماء والقرب لذا لم يجد في هذه الحالة سوى القبيلة أو العشيرة هي الملجأ الوحيد وخصوصا وقت الازمات.

9.1.2 رأس المال الاجتماعي والتنمية الاقتصادية

يقول فرنسيس فوكوياما "يمثل النشاط الاقتصادي جانبا محوريا من الحياة الاجتماعية ويتأثر متأثرا مباشرا بجملته من القيم والمعايير والالتزامات الاخلاقية وغيرها من العادات والاعراف التي تحدد مجموعها شكل المجتمع (فوكوياما، 2015، ص26)، في هذا النص نجد ان فوكوياما يشير إلى مفهوم رأس المال الاجتماعي ودور القيم والاخلاق في رفع مستوى اقتصاد أي بلد ولا يمكن ان يكون هناك نشاط اقتصادي دون ان يكون مستند إلى منظومة من القيم التي تضبط التفاعل والتواصل بين الإنسان في هذه البنى الاجتماعية، وهذه دلالة على أهمية ودور رأس المال الاجتماعي في التنمية، ومن جانب اخر لو تطرقنا إلى مفهوم التنمية المستدامة التي وظيفتها الحفاظ على الموارد المتاحة إلى الاجيال القادمة خوف من الاستنزاف لذا نجد ان من اهم شروط التنمية المستدامة هي الاخلاق والقيم والعمل ضمن المصلحة العامة وليس الفردية الانانية، وهنا ربط الدكتور طلعت سروجي الاصلاح والتحديث الاجتماعي بنسق اجتماعي واخلاقي حيث قال " لا يمكن الاصلاح والتحديث الاجتماعي والسياسي والمؤسسي ان يحقق أهدافه في غياب نسق قيمى واخلاقي يدعم العلاقات والتفاعلات المتبادلة ويعزز من مساحة الثقة الواجب توافرها وتفعيل العدالة والمساواة وفرص التمكين والمشاركة الفاعلة (سروجي، 2009، ص 5) لان المتصرف من مصلحته الخاصة يعمل على استنزاف الموارد للأجيال القادمة في سبيل ربحه الشخصي، ولكن وجود رأس مال اجتماعي فاعل وآليات تواصل وشبكات اجتماعية وقيم ومنظومة اخلاق لدى المجتمع تحافظ على البيئة والموارد من الاضمحلال والاستنزاف ويعمل على ايقاف النزعة الفردية لدى البعض وايقاف مخططاتهم في سبيل المحافظة أو عمل تنمية مستدامة حقيقية.

ويهتم مفهوم رأس المال الاجتماعي بالتعرف على المشكلات الاجتماعية المرتبطة بنقص أو ضعف الروابط والصلات الاجتماعية بين الناس ومن ثم فإن دور رأس المال الاجتماعي يمكن ان يفيد في تحقيق منافع اقتصادية أو على الاقل يستخدم هذا المفهوم في تحقيق تنمية اقتصادية مناسبة للمجتمع. (سروجي، 2009، ص11).

ومن ثم يساهم رأس المال الاجتماعي في تنظيم الإنسان لتحقيق التنمية وكفاءة فعالية التخطيط والمتابعة والتقييم واتخاذ القرارات وحشد الجهود وتعبئتها والتنسيق بين المنظمات والاتصال فيما بينهم (سروجي، 2009، ص52).

ونشير هنا إلى ما جاء في تقرير لجنة السياسات الانمائية عن اعمال دورتها الثالثة 2001 التابعة للأمم المتحدة بما يتعلق بإعادة صياغة عملية التنمية في افريقيا في موضوع تعبئة الموارد المحلية غير المالية "وتقتضي التعبئة الفعالة للموارد استخدام وتطوير رأس المال الاجتماعي على صعيد المجتمع المحلي. ويتألف رأس المال الاجتماعي اللازم للتنمية التي تقوم على المشاركة الفعالة من حصيلة وافرة من الممارسات المحلية والشبكات المجتمعية القائمة والتنوع الثقافي في المجتمع الافريقي، لذلك يعتبر رأس المال الاجتماعي هاما بوصفه: 1- من الاصول التي تعين على التماسك والاستدامة من الناحيتين الثقافية والاجتماعية 2- آلية لتسليح المجتمعات المحلية بقدرة اقوى على المساومة الجماعية واتخاذ القرارات ازاء سلطات الدولة والمنظمات الدولية 3- نظام فعال للرصد غير الرسمي والمسؤولية المتبادلة يمكن استخدامه في زيادة المساءلة والتعاون 4- اداة للنهوض بعملية التعليم وفتح قنوات لتوليد المعارف الجديدة. (الامم المتحدة، 2001، ص13).

وأوصى التقرير بضرورة" وضع برامج شاملة للتعليم الاجتماعي وتنمية المجتمعات المحلية من اجل تحويل الأشكال التقليدية لرأس المال الاجتماعي إلى اليات فعالة للتعاون والمشاركة مع المؤسسات الحديثة. (الامم المتحدة، 2001، ص13).

تحول مفهوم رأس المال الاجتماعي تدريجياً إلى مفهوم تعلق عليه امال كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح مترعباً على عرش المفهومات التي طرحت من اجل الغرض نفسه منذ القرن الماضي حتى الان (حمد، 2015، ص151).

يأتي دور رأس المال الاجتماعي حلاً وسطاً بين نظريتي النمو المختلفتين، وترى وجهة النظر الأولى إلى السوق الحر وان تكون تدخلات الدولة في اضيق التدخلات وان ضعف الاقتصاد واليات السوق هو هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، بينما وجهة النظر الثانية تتبنى فكرة ضرورة ان يكون هناك دور مهم للدولة في آليات السوق وان تقوم بدورها المحوري في وضع الخطط التنموية وفق الأولويات الوطنية،

فالمسافة بين شمال افريقيا واوروبا ما هي الا ساعات محدودة لكن عند مقارنة مستوى العيش بين هاتين المنطقتين يحس الإنسان على وجود فارق شاسع قد يصل إلى عقود من الزمن، ويظهر هذا التفاوت على مستوى الدخل الفردي الانتاجية التعليم الصحة والتطور التكنولوجي، لقد حاول علماء الاقتصاد تفسير هذا التفاوت الاقتصادي بين هذه الدول والمجتمعات وأسبابها، فمنهم من ركّز على العوامل المادية مثل التباين في امتلاك الموارد الطبيعية ، وشدّد آخرون على المهارات البشرية التي يُشار إليها أيضاً باسم "رأس المال البشري، فيما اعتمد فريق آخر على أهمية العوامل السياسيّة مثل دور الدولة وطبيعة النظام السياسي، ورغم كل هذه المحاولات والنظريات التي تؤكد على أهمية المال والآلات والتكنولوجيا والقوى العاملة مهارتها في تحقيق التنمية الاقتصادية مازالت هذه الفوارق الاقتصادية مستمرة بل تتزايد اتساعاً. لكن في العقود الاخيرة ظهرت نظرية جديدة تؤكد على أهمية التماسك الاجتماعي للمجتمعات أو ما يعرف بالرأس

المال الاجتماعي كشرط اساسي ومكمل للرأس المال المادي والبشري والتطور التكنولوجي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتشير دراسات وتقارير المنظمات الدولية أن التنمية الاقتصادية مرتبطة بالثقافة والقيم والعادات والتقاليد الاجتماعية للشعوب (رأس المال الاجتماعي) أكثر مما ترتبط برأس المال والموارد المادية وحدها، وتعتبر الثقة والاحترام داخل المجتمع من بين اسس هذا الرأس المال الاجتماعي. برغم اختلاف علماء الاجتماع بيير بورديو، وجيمس كولمان وروبرت بوتنام حول المفهوم الا ان هناك اجماعاً على ان الرأس المال الاجتماعي يؤثر على إنتاجية الفرد، ويعتبر عنصراً فعالاً في تحقيق التنمية الاقتصادية لان كل المعاملات الاقتصادية تعتمد على عناصر الثقة والاحترام، ويمكن القول بشكل معقول أن الكثير من التخلف الاقتصادي في بعض الدول يمكن تفسيره بعدم فعالية العلاقات الاجتماعية عدم وجود الثقة والاحترام داخل هذه الدول، وتكمن عبقرية نظرية رأس المال الاجتماعي في كونها نقطة التقاء بين أطر فكرية متنوعة لأنها تدعم فاعلية كل من الدولة والسوق والمجتمع المدني والفرد من خلال العمل المشترك فيما بينهم لتحقيق الرفاهية والتنمية الاقتصادية، ويعتمد نجاح هذه المنظومة على الجهود التي يكمل بعضها البعض، ولا يستوي أن يحل أحدها محل الآخر، وهكذا يعتبر رأس المال الاجتماعي عاملاً مهماً في الاقتصاديات الحديثة، وفي انتشار الديمقراطية والحرية والعدالة. (حمو، 2014).

ان سياسات الدولة في مجالات التنمية لا يمكن أن تنجح في غياب مشاركة جميع مكونات المجتمع بكل فئاته باعتبارها المستفيد النهائي وتمثل ركناً أساسياً في تحقيق هذه التنمية، ومن الواضح أن تعزيز الثقة بيننا والرغبة في التعاون بين الإنسان مجتمعنا من المرجح أن يكون المفتاح لتعزيز التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

فان علاقة رأس المال الاجتماعي بالتنمية لأن التنمية لها شروط اجتماعية ولا يمكن اغفال هذه الشروط في خطط التنمية أو عند دراسة التنمية لأي بلد ما، فهو بحاجة إلى مجتمع فيه ثقة عالية وبحاجة ماسة إلى ان يكون في المجتمع منظومة اخلاق وقيم والمعايير الحديثة وضرورة التماسك والعمل سوياً والالتفاف حول تحقيق هدف معين وضرورة النظر إلى المستقبل والأجيال القادمة والحفاظ على متطلبات العيش الكريم، والعمل على الحفاظ على الموارد النادرة لما فيه مصلحة للبشرية كافة أو ما يسمى (التنمية المستدامة)، هذا شرط التنمية التي تتفق تماماً مع ابعاد رأس المال الاجتماعي، وان المحافظة على رصيد

رأس المال الاجتماعي وزيادته في اي مجتمع يساعد على النهوض وعلى التقدم في التنمية والتنمية المستدامة، وان لهذا المفهوم ايجابيات وفوائد كثيرة تخدم التنمية في نفس الوقت حيث يساعد على الالتزام بالأنظمة والقوانين ومعدلات جريمة منخفضة، وانخفاض معدلات التهرب من الضرائب يحسن البيئة الصحية والمدرسة وغيرها.

وتؤكد تجارب رأس المال الاجتماعي في العديد من البلدان انه لا نجاح للتجارب التنموية في غياب رأس المال الاجتماعي، ونتيجة لذلك يعد رأس المال الاجتماعي الثروة الحقيقية التي يمكن توظيفها واستثمارها لتحقيق التنمية (زعل، 2011، ص 6427).

ان وجود وتكون رأس مال اجتماعي بطبيعته التجسيرية امر اساسي ومكمل لجهود السياسيّة في مسار بناء دولة قابلة للحياة حيث ان تشكيل شبكات اجتماعية تتجاوز العائلة والأصدقاء المقربين يسهل بناء العقد الاجتماعي اللازم لقيام الدولة (كفاتوريا واخرون ، 2009 ، ص 11).

وفي دراسة (كفاتوريا واخرون ، 2009) عن رأس المال الاجتماعي والأمن الغذائي توصلت الدراسة لنتائج مهمة وضرورية في رسم السياسات الخاصة بالفقر والأمن الغذائي حيث "إن المساعدات غير الرسمية تلعب دورا اساسيا في الحد من انعدام الأمن الغذائي"، وعزت الفقر ليس في نقص الدخل فقط وانما في قصور شبكات العلاقات الاجتماعية والدعم الاجتماعي، كما اثبتت الدراسة ان رأس المال الاجتماعي يمكن ان يمثل ثروة مهمة للعائلات تتيح لها تجنب الوقوع في انعدام الأمن الغذائي. (كفاتوريا، واخرون ، 2009، ص 41).

يسمح رأس المال الاجتماعي ان ينجز كل مزارع عمله برأس مال مادي اقل على شكل ادوات ومعدات (بوتنام، 1993، ص 211) وهنا تأكيد من بوتنام على ان رأس المال الاجتماعي يعمل على تقليل كلفة العمل أو الانتاج وذلك عن طريق التعاون والتظافر واستعارة الادوات والمعدات التي تسهل العمل بين

المزارعين بمعنى ان من كان يملك معدة معينة كانت تستعار من عدة اناس في الحي أو المنطقة مما يسهل العمل ويحافظ على روح المشاركة والتعاون بين الإنسان لذا نذكر حالة التعاون.

باختصار ان رأس المال الاجتماعي يؤثر على التنمية الاقتصادية من خلال التفاف الناس حول غايات وأهداف تنموية عامة متفق عليها بحيث تأتي نواتج التنمية معبرة دائما عن الحاجات المجتمعية للكافة. (سروجي، 2009، ص110).

10.1.2 الفعل الجماعي ورأس المال الاجتماعي

"ان فهم سلوك الجماعات مفيد ومهم وتجاهله كان وما زال يشكل ثغرة في التحليل الاقتصادي" (نقيب، 2006، ص6).

ويؤكد الكثير من العلماء على دور وظيفة رأس المال الاجتماعي فهو يساعد كما يرى بوتننم على حل الازمات ومشكلات الفعل الجماعي ويشجع الناس على التصرف والسلوك بأسلوب موثوق فيه ولا يستطيعون ذلك في حالة عدم توافر رأس مال اجتماعي (حسيني، 2015، ص143).

وهنا تحدث الدكتور احمد أبوزيد عن تخلف الدول النامية وان العلماء يتوقعون زيادة هذا التخلف في عصر العولمة حيث كون الاصلاح والهندسة الاجتماعية لم تعد في ايدي الدولة كما كان الحال حتى سنوات قليلة مضت وان الامر يستلزم ضرورة الاهتمام بتنمية وتطوير رأس المال الاجتماعي في تلك الشعوب والمجتمعات والوعي بأهمية وفاعلية الدور الذي يمكن ان يقوم به في رسم وتنفيذ سياسات التقدم والاصلاح والتخطيط للمستقبل (أبوزيد، 2010، ص30).

ان الفكرة العامة السائدة عن رأس المال الاجتماعي لدى المشتغلين بالعلم الاجتماعي وبمستقبل المجتمع الإنساني هي أنّ اكتساب المعرفة وتوسيع نطاق الفكر عن طريق التعليم وسهولة الحصول على المعلومات واستخدامها وامكان الارتباط بالمنظمات المختلفة والعمل على توسيع وتنوع شبكة العلاقات تتيح الفرصة أمام الفرد للمشاركة في العديد من الاهتمامات والانشطة العامة والمتنوعة التي تساعد في اخر الامر على فهم الآخرين وتقدير ثقافتهم واحترام اساليب حياتهم، وان هذا قد يؤدي إلى شعور الفرد بكيانه الخاص ومقوماته الشخصية ازاء الآخرين وانتمائه إلى مجتمع معين له فيه حقوق وعليه واجبات وهي مبادئ اساسية لتعميم التبادل والتعاون والعمل الجماعي وتحقيق سياسات التنمية المنظمة ومؤسسية بإرساء قواعد الديمقراطية في المجتمع (أبوزيد،2010، ص32).

وإذا كان البناء الاجتماعي يركز في بعض أبعاده على مجموعة من الاحتياجات والمتطلبات الإنسانية فان اشباع هذه المتطلبات يتحقق من خلال شبكة الاتصال والعلاقات الاجتماعية المختلفة وعلى ذلك فإن توسيع نطاق هذه العلاقات وتنويعها وهدم الحواجز الفاصلة بين فئات الشبكات المختلفة من شأنها تفعيل دور رأس المال الاجتماعي في تدعيم قواعد التكامل وازالة الشكول التي قد تقوم بين مختلف شرائح وفئات المجتمع بل وترسيخ مبادئ الديمقراطية (أبوزيد،2010، ص32).

ولكن اذا كان رأس المال الاجتماعي يلعب دورا اساسيا في بناء الفعل الجماعي وتقوية وتدعيم اسس التناسق والانسجام داخل المجتمع أو الجماعة التي ينتمي إليها الفرد وهي عوامل مؤثرة في تحقيق التنمية فكثيرا ما تكون له اثار سلبية وخيمة تتمثل في استبعاد الآخرين وتهميشهم وذلك في حالة الاخفاق في مد شبكة العلاقات وراء حدود معينة تتجاوز القيود والحواجز الاجتماعية والثقافية التي تحرص الكثير من الجماعات والمجتمعات على التمسك بها كرموز لهوياتها المستقلة والتمايزة مما يقف عقبة أمام تنفيذ خطط التنمية وتحديد مسارات المستقبل (أبوزيد،2010، ص32).

"فرأس المال الاجتماعي عامل حاسم اذن في تحقيق النجاح أو الفشل على المستويين الفردي أو الجماعي"
(أبوزيد، 2010، ص34)

واعتربت خليل 2011: العمل الجماعي مؤشرا اساس لقياس رأس المال الاجتماعي ويعتبر العمل الجماعي احد اهم الأوجه الهامة للحياة بالمجتمع في العديد من الدول فالعمل الجماعي يزيد من التفاعل والتضامن الاجتماعي ويقلل من الانتهازية ويعزز الثقة لدى المواطنين ويسهل التعاملات السياسية والاقتصادية بين جميع المسؤولين أفراداً وجماعات (خليل، 2011، ص1378).

ومن الواضح من مجرى الحياة اليومية أو العادية ان التخلف بكل ابعاده ومظاهره التي تفرض بنفسها بقوة في مجتمعات العالم الثالث هو سبب ونتيجة في الوقت نفسه لضعف رأس المال الاجتماعي في تلك المجتمعات واخفاقه بالتالي عن تحقيق التقدم والارتقاء (أبوزيد، 2010، ص34).

وليس من شك في ان دور رأس المال الاجتماعي سوف يتعاضم في المستقبل وفي عالم الغد والذي سيكون بلا ضرورة عالم المعرفة والمعلوماتية بامتياز، وهذه حقيقة يجب ان تأخذها مجتمعات العالم الثالث في اعتبارها إذا أرادت ان تلتحق ولو جزئيا وفق حدود امكاناتها المتواضعة أوضاع المستقبل ومتغيراته (أبوزيد، 2010، ص34).

11.1.2 رأس المال الاجتماعي في السياق الفلسطيني

ومن اهم القضايا المرتبطة بتعريف برأس المال الاجتماعي قضية الخصوصية الثقافية وهي احد القضايا المرتبطة بالظواهر الأخرى التي تدرسها العلوم الاجتماعية وان كانت اكثر في حالة رأس المال الاجتماعي فقد ذاع المفهوم في سياق اجتماعي وثقافي غربي بالأساس ثم انتقل كغيره من المفاهيم التي انتشر استخدامها الان في الدول النامية (عبد الحميد، 2009، ص 53).

لذا عند دراسة رأس المال الاجتماعي في الدول النامية لا يمكن ان نغفل الموروث الثقافي أو البيئة الثقافية المحيطة لأي باحث يريد دراسة رأس المال الاجتماعي، ويجب ان يدرك تماما الاختلاف هذا بين البلاد المتقدمة التي نشأ فيها مفهوم رأس المال الاجتماعي والدول النامية ومنها العربية، ففي اللحظة التي حاول علماء الغرب ربط رأس المال الاجتماعي بالديمقراطية فان دول العالم الثالث ما زالت تطالب فيها، وعند ربط رأس المال الاجتماعي بمؤسسات المجتمع المدني وعلاقتها ببعض وجدل واسع في الدول النامية عن ماهية المجتمع المدني وفاعليته واستقلال قراره، وحتى وصل الحد في الوضع الفلسطيني بعدم وجود مؤسسات مجتمع مدني تحت ظل الاحتلال واعتبر الغرب مؤسسات المجتمع المدني هي حلقة الوصل أو الوسيط بين الفرد والقطاع الخاص والحكومة بشكل عام، الا أنه في الدول النامية لم تصل مؤسسات المجتمع المدني لهذا الدور، وعند الحديث عن العشيرة كأحد أشكال وصور رأس المال الاجتماعي نجدها في الدول الغربية اسرة صغيرة بينما في الدول النامية نجدها أسر وعشيرة ممتدة لها جذور من مئات السنين، وان درجة تأثيرها لا بد وان يكون اكثر منها في الدول الغربية وبالتالي ما يصلح دراسته عن رأس المال الاجتماعي في الغرب لا يمكن ان يتم تعميم هذه الدراسات في الدول النامية بل يجب ان تأخذ منحى اخر تماما وربطه بالبيئة المحيطة (الاجتماعية، الثقافية، وتكوين البنى الاجتماعية، والظروف السياسية)، ويزيد التعقيد هنا عن دراسة الحالة الفلسطينية كونها حالة استثنائية ومازلت تعاني من الاحتلال الإسرائيلي، وعكس ذلك يكون الباحث قد اهمل هذه المفارقات بين الغرب التي يعتبر دول متقدمة

وديمقراطية والدول النامية المتأخرة ولا يوجد فيها ديمقراطية تقارن بالدول الغربية في دراسته لرأس المال الاجتماعي.

قد يكون لخصوصية المجتمع الفلسطيني الذي لم يعرف الاستقرار طوال السنين السابقة وجود استثناءات للنظريات والفروض العملية الموضوعية كونه مجتمع مازال يقمع تحت الاحتلال الإسرائيلي ومرّ عبر القرن الماضي بظروف متغيرة بين الحين والآخر، فكانت تحت ولاية الدولة العثمانية لغاية عام 1917 ثم تحت الانتداب البريطاني الذي استمر لغاية عام 1948 والذي حاول الانتداب خلال هذه الفترة طمس الهوية الفلسطينية وتجريد المواطنين من اراضيهم عن طريق القوانين والممارسات العنصرية، ثم وقعت حرب عام 1948 الذي أدت إلى تهجير المواطنين من اراضيهم واحتلال اسرائيل إلى كافة الأراضي الفلسطينية في الداخل الفلسطيني، وتكرست الهزيمة مرة أخرى عام 1967 التي ادت إلى خروج الاردن من فلسطين واحتلال اسرائيل كافة الأراضي الفلسطينية، وجاءت اللحظة المصيرية في تاريخ المجتمع الفلسطيني وهي الانتفاضة الأولى عام 1987 والتي اثبت الشعب الفلسطيني فيها قدرته على التصدي والصمود في وجه الاحتلال الفلسطيني، وحافظ الفلسطينيون اثناءها على الهوية الفلسطينية وثقافتها ورفع روح الوطنية في نفوس الشعب، وتأسلت فيها القيم والاخلاق من تعاون وتعاضد وتشبيك على درجة عالية من التنسيق واحترام الاخر، وتعززت الثقة فيها بين ابناء الشعب كافة وتعزيز الوحدة الوطنية، ثم جاءت اللحظة المصرية الثانية في تاريخ الشعب الفلسطيني وهي اتفاقية أوسلو التي نتج عنها تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية وتسلمت مهامها كسلطة وطنية فلسطينية عام 1996 على جزء بسيط من حدود عام 1967 وأصبحت المؤسسات الفلسطينية تعمل وتجتهد في الحفاظ على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين حتى حصل الانقسام عام 2006 بين الفصيلين الاكبر في فلسطين حركة فتح وحماس ونتج عنه تمزيق الجغرافية الفلسطينية حيث اقيمت حكومة خاصة في غزة تحت سيطرة حركة حماس وحكومة خاصة في باقي الضفة الغربية تحت سيطرة حركة فتح وأصبح يهدد هذا الانقسام النسيج الاجتماعي والجغرافي الفلسطيني وأصبحت التجاذبات والمصالح الفئوية والتنظيمية تطفو على السطح وما زال لغاية هذه اللحظة الانقسام قائم برغم الحديث عن المصالحة بين الحركتين منذ سنوات سابقة طويلة.

وعند دراسة المنظرين لرأس المال الاجتماعي كانوا قد درسوه من ناحية علاقته بالديمقراطية أو بالرفاه الاجتماعي كونه تم دراسته في دول مستقرة منذ سنوات ولها استقلالها ولها اقتصادها المستقل، ولكن قد يختلف الموضوع عند دراسة موضوع رأس المال الاجتماعي في الدول النامية ومنها الحالة الفلسطينية التي تتصف بعدم الاستقرار من حيث نظامها ووضعها السياسي، لذا جوانب دراسة موضوع رأس المال الاجتماعي فيها تختلف عن دراسته في الدول المتقدمة نظرا للاختلاف الكلي بينهم فيمكن دراسة رأس المال الاجتماعي في الدول النامية وعلاقته ببعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مثل الفقر التعليم، ويمكن دراسته بعلاقته بهيمنة النخب السياسية وتصارع الاحزاب، والنقطة المهمة أيضاً هنا وفي حالة الوضع الفلسطيني لا يمكن دراسة رأس المال الاجتماعي دون دراسة وافية لدور العائلة والعشيرة والعلاقات الأولية في تكوين رأس المال الاجتماعي؛ حيث ان مجتمعنا عربي وفيه صفة العشيرة و العائلة الممتدة والعادات والتقاليد المتأصلة فيه منذ قرون طويلة ويقصد الباحث ان دراسة مفهوم رأس المال الاجتماعي وابعاده في الدول النامية لها خصوصية ومنهجية وأهداف تختلف عن دراسته في الدول المتقدمة فلا يمكن اغفال هذه الشروط والخصوصية والفارق الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية والوضع السياسي بين الدول المتقدمة والنامية عند دراسة المفهوم.

لم يبحث المنظرون الأوائل عند معالجتهم رأس المال الاجتماعي في تأثير العامل الخارجي مثل الاحتلال ولم تنتبه لهذا الامر اغلبية الدراسات اللاحقة التي ركزت بحثها اساسا لدى دراسة رأس المال الاجتماعي وتكوينه على حالات ليس فيها احتلال، لذا من المهم ان تجري من خلال دراسة الحالة الفلسطينية معالجة اثر العوامل الخارجية (مثل الاحتلال) باعتبارها عوامل متداخلة أو مستقلة في تأثيرها في تكوين رأس مال اجتماعي أو تراجع (أبو زاهر، 2013، ص 23) وهنا نؤكد على النقطة السابقة حيث تبع وجود الاحتلال الإسرائيلي غياب الدور الحقيقي للدولة والذي أصبح فيه المجتمع المحلي يقوم بكامل دور الدولة في هذه الخصوصية قبل مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية وخصوصا محاولة الاحتلال الإسرائيلي اضعاف رأس المال الاجتماعي في فلسطين، وذلك بكل الطرق الممكنة، ومنها إنشاء روابط القرى لتحل محل القيادات الوطنية في فلسطين الا ان وعي الشعب الفلسطيني لهذه المخططات افسلها، ولم يفسح المجال لهذه

الروابط بان تقوم بالدور المناط إليها من قبل الاحتلال وكأنها علامات على تشكيل صور رأس مال الاجتماعي من صنع الاحتلال كما تريد وبما يخدم مصالح الاحتلال فقط.

ولقد اتصفت سياسة اسرائيل الاقتصادية طوال سنوات الاحتلال بانها تهدف إلى اضعاف الاقتصاد الفلسطيني وتهميشه وربطه بعلاقة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، ومن الطبيعي ان يؤدي هذا الوضع إلى احداث تغييرات هائلة في أوضاع البنية التحتية الاجتماعية وفي أوضاع رأس المال الاجتماعي. (نقيب، 2006، ص 43).

وبرغم كل ما سبق ذكره اثبت رأس المال الاجتماعي دوره الحيوي والاساسي في حياة الشعب الفلسطيني في السنوات قبل مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية، والحقيقة وباعتقاد الباحث انه لعب دور الدولة بالكامل في الحفاظ على الأمن والسلم الأهلي والأمان للمواطن ورفع ثقافة التطوع والعمل التعاوني والتعاقد والتعاطف وسد حاجات الاسر الفقيرة فقد كان العمل التعاوني في أوجه، وتجلى هذا العمل في المجال الزراعي والمقايسة بين الاهالي، وخلق هذا التعاون بدوره المحبة والاحترام بين الناس فنجد ان رأس المال الاجتماعي تراكم بشكل ايجابي ونتيجة تفاعلات ايجابية بين الاهالي وان قيمة اجتماعية معينة تخلق قيم اجتماعية أخرى، مما كانت نتيجة فعل واثر رأس المال الاجتماعي التصدي لمحاولات الاحتلال الإسرائيلي في تفكيك النسيج الاجتماعي الفلسطيني وتفتيت قيمه واخلاقه واعرافه المتوارثة، وبالتالي افشل المخططات الاسرائيلية في سلخ الفرد الفلسطيني عن هويته وارضه، ويعتقد الباحث بأنه لولا أثر وفعل رأس المال الاجتماعي الايجابي في حياة الشعب الفلسطيني لكان حالنا تغيير كثيرا ووقعنا في مآهات الاحتلال وتشردم والطائفية التي حاول الاحتلال ايصالنا لها ولكن وفي نفس الوقت لم تساعد أشكال رأس المال الاجتماعي في فلسطين آنذاك على التطور والتقدم والتحديث كونها كانت تعتمد على الروابط التقليدية فقط دون وجود لظواهر العلاقات الحديثة.

تجدر الملاحظة ان كثيرا من الكتابات وجدت ان العائلة الفلسطينية قامت بدور في التعاون وتماسك المجتمع الفلسطيني، وهو ما يضيف على هذا الدور خصوصية تختلف عن خصوصية الدور الذي يؤديه العائلة في حالات أخرى ف الأسرة ادت في فترة الانتفاضة عام 1987 دورا ايجابيا في الحفاظ على التماسك الداخلي للمجتمع الفلسطيني وشكلت رادعا للتجاوزات الخطرة التي قد تظهر في المجتمع وتضر بمصلحته. (أبو زاهر، 2013، ص112).

حيث كانت العلاقات الاجتماعية المتمثلة بالعلاقات الأولية تلعب دورا كبيرا في الحد من الفقر أو العوزة وسد احتياجات الفقراء وكذلك لعبت دورا حاسما في الحفاظ على السلم الأهلي من خلال تشكيل لجان العشائر لحل الخلافات والنزاعات، ولعبت الدور هذا نظرا لغياب دور الدولة في القانون بل على العكس حاول الاحتلال الإسرائيلي اللعب على وتر تفنيت الشعب الفلسطيني وتكريس روح العنصرية العائلية وتمزيق النسيج الاجتماعي ونشر روح الفتنة والتفرقة في نفوس المواطنين وذلك بطرق عديدة ومبطنة.

حيث جاء في تقرير التنمية البشرية "لعبت الثقافة الفلسطينية الجامعة والتقليدية منها بخاصة دورا مركزيا ويجابيا في كبح عمليات التفتت الاجتماعي والثقافي الناتج عن الاحتلال الإسرائيلي، والمقصود بالثقافة الفلسطينية الجامعة ذلك الموروث من البنى والقيم والتقاليد والانماط السلوكية والثقافية التي توطنت عبر الزمن في وجدان الفلسطينيين لتشكل حدسهم الجماعي (تقرير التنمية البشرية، 2004، ص83).

ويعتبر البعض منهم التشكلات التقليدية وثقافتها والقيم التراثية والدينية عاملا كابحا لانطلاق المجتمع الفلسطيني نحو اللحاق بالمجتمعات الحديثة في العالم والتفاعل معها غير ان المنظمات الفلسطينية الحديثة في المقابل لم تستطع ان تقدم بديلا مقنعا لإخراج المجتمع الفلسطيني من الازمة التي يعيشها مع الاعتراف بدون وجود هذه المؤسسات يفرض واقعا من التعدد في المجتمع ويفعل مصادر للتغيير في العديد من المجالات (تقرير التنمية البشرية، 2004، ص84).

لا يعني وجود حركات أو مؤسسات حزبية والتي يفترض ان تكون مؤسسات حديثة تبني هذه الحركات ثقافة وتقاليد حزبية حديثة في المجتمع الفلسطيني فما زالت هذه الاحزاب والحركات تنتم إلى حد بعيد بوعي أو بدون وعي منها بثقافة وسلوك التشكيلات التقليدية (تقرير التنمية البشرية، 2004، ص84).

لعبت التشكيلات التقليدية دوراً مؤثراً في الضبط الاجتماعي فقد تفاعلت الاعراف والتقاليد والعادات المستقرة تفاعلاً جديلاً مما بينها لتشكل عقداً اجتماعية غير مكتوب ينظم العلاقات بين أطراف المجتمع الفلسطيني ويحافظ على النظام الاجتماعي من الانهيار (تقرير التنمية البشرية، 2004، ص85).

وقد تأرجحت العلاقة بين التشكيلات التقليدية والحديثة سلماً وإيجاباً ولم يتحقق التكامل الكافي والمرن بينهما ويعود ذلك إلى سببين: أولهما العيوب التي تعترى التشكيلات التقليدية، وتلك التي تعترى التشكيلات الحديثة وأدائها، وثانيهما دور القوى الخارجية وخصوصاً الاحتلال في تعزيز التعارض بينهما والعمل على توظيفه لتحقيق اغراض هذه القوى الخارجية (تقرير التنمية البشرية، 2004، ص 85) ونذكر منها على سبيل المثال روابط القرى كبنى سلبية خلقها الاحتلال لتفتيت النسيج الفلسطيني، ولتحل محل البنى الاجتماعية التي افرزها المجتمع آنذاك ومن البنى الايجابية في المجتمع الفلسطيني اللجان الشعبية في المخيمات.

لعبت مؤسسات المجتمع المدني دوراً مهماً في ترشيد عمليتي التحديث والتنمية ودفعهما إلى الأمام مع سعيها الموصول لإنشاء نسق فاعل ومناهض للنسق الإسرائيلي (تقرير التنمية البشرية، 2004، ص93)

وقد جاء في تقرير التنمية البشرية 2004 اشادة إلى الدور العائلي والعشيرة في الحفاظ على النسيج الاجتماعي للشعب الفلسطيني ودوره في الحد من مشكلة الفقر " خلال السنوات الاربع الاخيرة، وقصد فيها التقرير خلال الانتفاضة الثانية عام 2000-2004 تعزيزت شبكات الحماية العائلية وزاد دور الاليات العشائرية في تقديم المساعدات والدعم للأسر الفقيرة وفي التخفيف من وطأة الخلافات بين الإنسان ومشكلات الجريمة وان مثل هذا الدور ينظر إليه عموماً بإيجابية الا انه يعد تراجعاً في دور مؤسسات السلطة المركزية ومؤشراً على ضعفها. تقرير التنمية البشرية، 2004، ص23).

ونجد ان بوتنام في دراسته ربط التقدم أو التخلف ومخزون رأس المال الاجتماعي والشبكات المدنية وتطورها لنقاط التحول التاريخية بمعنى التاريخ الذي مر به المجتمع حيث يؤثر اما سلبا أو ايجابا على البنى الاجتماعية والممارسات الاجتماعية، وقد ذكر توضيح دوجلاس هذه النقطة عن طريق تتبعه لتجارب ما بعد الاستعمار في امريكا الشمالية والجنوبية إلى التراث الاستعماري لكل منهما حيث قارن بين ما ورثته امريكا الشمالية من التركة البرلمانية اللامركزية التي خلفها الانجليز بمعنى ورثوا التقاليد المدنية، بينما امريكا الجنوبية قد ابتلوا بالحكم الاستبدادي المركزي والانتماء الاسري ونظام التبعية التي ورثوها من اسبانيا في العصور الوسطى المتأخرة، كما ورثوا تقاليد التبعية والاستغلال وهذا يدل على ان السياقات الاجتماعية المستمدة من التاريخ عرضتهم لمجموعة مختلفة من الفرص والحوافز وربط بوتنام المقارنة في الاختلاف بين الشمال والجنوب في الامريكيتين وبين الحالة الايطالية واعتبرها لافتة للنظر (بوتنام،1993، ص 227).

تعكس خصوصية الحالة الفلسطينية نفسها على وجود استثناءات للشروط والنظريات الموضوعية لرأس المال الاجتماعي فعلى صعيد مصادر رأس المال الاجتماعي يلحظ ان المصادر التي تسهم في تكوين رأس مال اجتماعي في الحالة الفلسطينية تأثرت بفعل هذه الخصوصية بسبب خضوعها للاحتلال الإسرائيلي وعدم وجود دولة وهو ما أدى إلى زيادة قوة النخب بما يفوق قوة المؤسسات التي انشأت بعد أوصلو وعلى صعيد نظامها السياسي الذي يختلف عن غيره من النظم أصبح هناك بعد الاقتتال بين فتح وحماس في ظل استمرار الاحتلال سلطتان احدهما في غزة وأخرى في الضفة اضافة إلى تأثير خصوصية الحالة الفلسطينية في طبيعة مصادر رأس المال الاجتماعي شكلت انواع رأس المال الاجتماعي استثناء للشروط التي حددها الباحثون والمنظرون من بينها اعتبار رأس المال الاجتماعي التجسيري ذو اثار ايجابية واعتبار رأس المال الاجتماعي الرابط ذا اثار سلبية (أبوزاهر،2013، ص 97).

2.2 الدراسات السابقة

1.2.2 المقدمة

ان عملية التراكم العلمي تبدأ من حيث انتهى الآخرون، بمعنى ان يبدأ الباحث بحثه من اخر نقطة توصلت إليها هذه الدراسات، وهذا بلا شك يؤكد ان الدراسات الاكاديمية لا تبنى من فراغ وهي عملية معرفية تراكمية تنطلق من جهود الباحثين السابقين وغايتها تحقيق تقدم وازافة للمعرفة الإنسانية المنجزة.، وتشمل الدراسات السابقة كل الدراسات المتصلة بالموضوع، مما تم نشرها بأي شكل من الأشكال بشرط أن تكون مساهمة ذات قيمة عامية، وقد يكون النشر بالطباعة أو بواسطة المحاضرات أو الأحاديث المذاعة صوتا فقط، أو صوتا وصورة، أو تم تقديمها لمؤسسة علمية للحصول على درجة علمية أو على مقابل مادي أو لمجرد الرغبة في المساهمة العلمية. (الصيني ص 155).

2.2.2 عرض للدراسات السابقة

وتجدر الاشارة انه جرى عرض الدراسات السابقة وفق اهميتها وارتباطها بموضوع الدراسة وفق التالي:

1- دراسة نصر وهلال (2007): قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية.

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة مفهوم رأس المال الاجتماعي في سياق الشرط الفلسطيني وتصميم اطار عام يتيح امكانية قياس رأس المال الاجتماعي بأبعاده المختلفة، بغية وضع مؤشر لفلسطين يعكس الابعاد والانواع المختلفة لرأس المال الاجتماعي في الأراضي المحتلة ككل وفي التجمعات السكانية كل على حدة.

وتم اخيار ستة ابعاد رئيسية تشمل: الثقة بالمؤسسات السياسيّة، المشاركة الاجتماعيّة والمهنيّة والمدنيّة والسياسيّة، القيم السلوكيّة، الثقة بالمؤسسات المحليّة والدوليّة، الشبكات الاجتماعيّة غير الرسميّة، والدعم المجتمعي والقيم الاجتماعيّة

مجتمع البحث والعينة:

تم اخذ عينة عشوائية قدرها 3450 مستجوبا بالغاً من الاسر بمساعدة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ممثلة لمجتمع البحث وهو المجتمع الفلسطيني، وتم تقسيمها إلى طبقتين جغرافيتين الضفة الغربية وقطاع غزة ثم تم إنشاء طبقات فرعية حسب الطبقتين السابقين إلى (الحضر، الريف، مخيم) وتم تصميم استبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة تعكس ابعاد ومؤشرات رأس المال الاجتماعي

اثبتت النتائج ما يلي:

ان المؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي لدى سكان قطاع غزة أعلى من سكان باقي الضفة الغربية وهذا الاخير أعلى من سكان القدس. ان المحافظات الشمالية في باقي الضفة الغربية تتمتع بأعلى ثقة بالمؤسسات السياسيّة تليها المنطقة الجنوبية ثم الوسطى. اظهرت أعلى مستوى من الثقة في المؤسسات السياسيّة عند سكان باقي الضفة الغربية ثم سكان القدس ثم سكان قطاع غزة. اظهرت النتائج ان سكان القدس لديهم أعلى مستوى من المشاركة الاجتماعيّة ثم سكان قطاع غزة ثم سكان باقي الضفة الغربية. يملك سكان القرى أعلى مستوى من الثقة في المؤسسات الشبابية ولكنهم يملكون اقل ثقة في المؤسسات المحليّة والدوليّة. اظهرت النتائج ان الذكور لديهم أعلى مستوى من رأس المال الاجتماعي بالنسبة للإناث بخصوص المؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي. بشكل عام تكشف مراجعة نتائج قياس الثقة عن مجتمع تسوده درجة عالية نسبيا في انعدام الثقة في الإنسان وفي مؤسسات السلطة والاحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني بالإضافة إلى المؤسسات الدولية والدول المانحة. اثبتت الدراسة ان النسبة الأعلى ممن يفكرون بالهجرة بين مناطق الضفة الغربية منطقة الوسط دون القدس بينما كانت النسبة الأعلى في التجمعات السكنية هي المخيمات.

وأوصت الدراسة بضرورة قياس رأس المال الاجتماعي في فلسطين كل عامين نظرا لتأثر رأس المال الاجتماعي بالمتغيرات المحيطة والبيئة الداخلة والخارجية له، كما تعتقد انه بحاجة إلى المزيد من النقاشات حول رأس المال الاجتماعي من اجل تطوير ادوات قياس موثوق فيها وبما يتطلب ذلك اضافة بعض المتغيرات أو اعادة صياغة البعض الاخر للتأكد من مصداقية هذا المؤشر، كما أوصت الدراسة بضرورة عمل مقابلات معمقة وجلسات حوارية لمفهوم رأس المال الاجتماعي ومؤشراته ضمن الشرط الفلسطيني.

2- دراسة النقيب (2006): مفهوم رأس المال الاجتماعي واهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة.

اهتمت هذه الدراسة بمفهوم رأس المال الاجتماعي وامكانية قياسه في الأراضي الفلسطينية، وبدأت الورقة بمحاولة لإيجاد تعريف للمفهوم يستوفي شرطين اثنين، الأول ان تكون المرجعية المعرفية للمفهوم هي محددات النمو الاقتصادي، والثاني ان يكون تعريفا عملياتيا يمكن استعماله لقياس حجم رأس المال الاجتماعي في بلد ما في وقت محدد وقياس تغير هذا الحجم خلال فترة زمنية محددة، وبناء عليه تم صياغة تعريف لمفهوم رأس المال الاجتماعي، حيث يشير إلى " الاثار الخارجية التي تنشأ عن تفاعل الإنسان في القطاع الأهلي مع بعضهم بعضا في جماعات أو هيئات اهلية غير حكومية تهدف إلى انتاج سلع وخدمات عامة تعوض عن اخفاق القطاع العام أو الخاص في انتاجها أو مكملتها في حال انتاجها بشكل ناقص، واعتبر رأس المال الاجتماعي ليس عاملا مستقلا من عوامل الانتاج نظرا لان تأثيره على عملية الانتاج غير مباشر بل يقوم على تقوية عناصر رأس المال الأخرى المادية والبشرية، ويميز بين نوعين من العلاقات الأولى التي تنشأ بين الأفراد وتربطهم علاقات قوية وفيها تبيان كبير بينهم واسماها علاقة رابطة، والثانية علاقات تنشأ بين أفراد مختلفين عن بعض ولا يوجد تشابه بينهم واسماها تجسيري، وميزها في نوعين من الثقة الأولى تنشأ في العلاقات الأولية والثانية التي تنشأ من العلاقات الثانوية واسماها ثقة يمكن تعميمها، واعطى الافضلية للثانية كونها لها علاقة بالنمو الاقتصادي ونقل المعلومات.

3- دراسة ملحم (2009): رأس المال الاجتماعي عناصره ومؤشرات قياسه وأهميته في حياة المؤسسة الاقتصادي.

هدفت الدراسة إلى التعريف برأس المال الاجتماعي ومكوناته ومؤشرات قياسه والكشف عن مؤشرات ومكونات ودور رأس المال الاجتماعي في حياة مؤسسة شركة الوليد للغزل والنسيج بالإضافة إلى تقديم مقترح للجهات المختصة حول ماهية رأس المال الاجتماعي وكيفية ادراج مكوناته في خطط وبرامج التنمية في الشركة.

استخدم الباحث المنهج الوصفي بالاعتماد على منهجية تحليل احصائي بمعطيات كمية لرأس المال الاجتماعي ويتمثل المجتمع الاصلي للدراسة في عمال شركة الوليد للغزل والنسيج واخذت عينة عشوائية طبقية منتظمة للفئات الوظيفية من كل قسم بالشركة وبلغت حجم العينة 350 مبحوثاً وشكلت ما نسبته 23% من حجم المجتمع الاصلي وهم جميع العاملين بالشركة البالغ عددهم 1556 عامل وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

عدم إدراك الإدارة لأهمية ودور الرأس مال الاجتماعي وعدم ادراكها اصلاً لهذا النوع من رأس المال. ضعف مستوى وجود رأس مال اجتماعي من جهة وضعف دوره في الحياة الاقتصادية من جهة أخرى. تذبذب مستوى قوة العلاقة الاجتماعية ما بين العمال بالشركة ووجود الاحترام الزائف فيها وبروز جماعة المصالح. اقتصرت الثقة على الثقة بأمور العمل وذلك على مستوى الإدارة والزملاء بشكل كبير وانخفضت الثقة بالرئيس المباشر، اما بالثقة بالمساعدة في الامور الخاصة أو الضائقات المالية فكانت هشة وضعيفة على جميع المستويات. المحصلة النهائية نستنتج ان رأس المال الاجتماعي في الشركة أخذ بالتآكل

والعجز نتيجة لضعف المشاركة والعمل التطوعي وغياب التعاون بروح الفريق وضعف الولاء للشركة ورغبة العديد من العمال بالانتقال إلى شركات أخرى مما يعكس ضعف الارتباط بالشركة.

أوصت الدراسة بالاهتمام برأس المال الاجتماعي في الشركة على اعتبار انه حجر الاساس لعمل الشركة ونتاجها وتطوير الإطار التشريعي مما يسمح بالمرونة للمشاركة بالأنشطة المجتمعية، وكذلك الاهتمام بالعمل التطوعي وتطويره، واخيرا توصي الدراسة بضرورة ادراج مفهوم رأس المال الاجتماعي في خطط وبرامج الشركة.

4- دراسة كشك وشحاته (2008): أشكال رأس المال الاجتماعي لدى فقراء الريف دراسة ميدانية مقارنة بمحافظة المنيا.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أشكال رأس المال الاجتماعي لفقراء الريف بافتراض ان الفقراء لا يعدون أكثر حرماناً من رأس المال المادي والبشري فحسب بل يعدون أكثر حرماناً، وتسعى الدراسة أيضاً إلى التعرف إلى دور العلاقات الاجتماعية داخل وخارج الأسرة والجمعيات الأهلية في تأمين بدائل تنمية ناجحة عندما تفشل الدولة في تحقيق ذلك، ومعرفة مدى فاعلية الشبكات الاجتماعية على توليد رأس المال الاجتماعي ودورها في حماية الأشخاص والتخفيف من وقع المشكلات الاقتصادية عليهم.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمسح الاجتماعي في البحث، وتم تصميم استبيان خاص لتخدم أهداف الدراسة حيث تمثلت وحدة الدراسة في الأسرة المعيشية، واجريت الدراسة في قريتين من قرى مدينة المنيا وتم سحب عينة عشوائية عددها 248 اسرة.

أكدت نتائج الدراسة على تمتع الإنسان العينة بشبكة وفيرة من العلاقات الاجتماعية داخل محيط الأسرة وبين الجيران وذلك نظراً للخصوصية الثقافية لأبناء الريف، وأكدت النتائج أيضاً ان الجيران يتكاتفون في أوقات الازمات وانهم يقفون بجانب بعضهم البعض، وهذا يؤكد على ان فقراء الريف يتمتعون بالعديد من

أشكال رأس المال الاجتماعي الاقفي. أكدت نتائج الدراسة على ان الفقراء تقل لديهم أشكال رأس المال الاجتماعي الهرمي حيث يفتقدون إلى الوصول إلى الاشخاص ذوي النفوذ، فغالبا ما ينتمي الفقراء لأسر فقيرة تقل معها المكانة الاجتماعية وبالتالي تقل فرص الفقراء بالاستفادة من مزايا رأس المال الاجتماعي. ظهر واضحا ان رأس المال الاجتماعي يقوم على نظرية التبادل الاجتماعي القائم على الأخذ والعطاء ونظرا لعدم قدرة الفقراء على تبادل الخدمات الاجتماعية مع اصحاب المكانة والنفوذ فإن فرصهم من الاستفادة من مزايا رأس المال الاجتماعي على العكس سوف تقل بعكس الأغنياء وهذا يؤكد على وجود تفاوتات بين الفقراء واغنياء الريف في امتلاكهم لأشكال الرأس مال الاجتماعي. اكدت الدراسة ان قلة نسب عضوية الفقراء في الجمعيات الأهلية حيث تمثل هذه العضوية في هذه الجمعيات احدى صور رأس المال الاجتماعي مما يعني مزيد من الاستبعاد والتهميش للفقراء. اثبتت نتائج الدراسة فشل سياسات وبرامج معظم الجمعيات الأهلية الموجودة في مساعدة الفقراء والمهمشين للحد من الفقر والاستفادة من الخدمات بل على العكس ان الأغنياء وذوي النفوذ هم أكثر المستفيدين من هذه الخدمات.

أوصت الدراسة بضرورة تشجيع صغار الفلاحين للانضمام والمشاركة الفعالة في الجمعيات الأهلية، وضرورة تفعيل دور المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية في المناطق الريفية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة والحرص على المساواة في توزيع هذه الخدمات لضمان وصولها للفئات الفقيرة والمهمشة دون تدخل الوساطة أو المحسوبية، واخيرا أوصت الدراسة بضرورة اجراء المزيد من الابحاث والدراسات عن العلاقة القائمة بين رأس المال الاجتماعي والفقر، وذلك لأجل فهم افضل لطبيعة هذه العلاقة وللمساعدة في تخفيف حدة التفاوتات بين الأغنياء والفقراء في امتلاك أشكال رأس المال الاجتماعي.

5- دراسة غزاونة واخرون (2009): دراسات حول رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في كيفية انطباق مفهوم رأس المال الاجتماعي على الأراضي الفلسطينية وإلى تعريف الأبعاد المختلفة التي يتبلور فيها رأس المال هذا ونقصد هنا بعدي رأس المال الاجتماعي الترابطي والتجسيري وتطوير مقياسا لكل منهما.

واستخدمت هذه الدراسة بيانات المسح التي تم تجميعها عام 2007 والتي تمت معالجتها من قبل نصر وهلال وقاما باستخلاص اربعة عشر مؤشرا مركب لرأس المال الاجتماعي والتي تعكس المظاهر المختلفة لرأس المال الاجتماعي وتم التفريق بين الأبعاد المتعلقة بموضوع الدراسة، البعد الأول يتعلق بالروابط القوية ويمكن تعريفه برأس المال الاجتماعي الترابطي، اما البعد الثاني يشير إلى نوع ضعيف من الشبكات والذي يدل على رأس المال الاجتماعي التجسيري.

واثبتت نتائج الدراسة إلى وجود عجز واضح في رأس المال الاجتماعي التجسيري في الأراضي الفلسطينية بالمقارنة مع رأس المال الترابطي، كما ان رأس المال الاجتماعي الترابطي هو الأعلى في شمال الضفة الغربية ثم الجنوب واخيرا الوسط وتدنيه في قطاع غزة، اما بخصوص رأس المال الاجتماعي التجسيري فهو الأوفر حظا في وسط الضفة الغربية، وعزى الباحثون ذلك لكون وسط الضفة الغربية تحظى بجاذبية متزايدة في أوساط جيل الشباب، كما ان الوزارات والبنية التحتية اللازمة للأنشطة الجماعية تتواجد بشكل اكبر في هذه المنطقة.

وأوصت الدراسة بان على صانعي السياسات ان يبقوا متيقظين إلى خصائص رأس المال الاجتماعي هذه في الأراضي الفلسطينية عندما يصنعون مبادراتهم بشكل يضمن الاستفادة القصوى من القدرات الكامنة في شبكات رأس المال الاجتماعي الفلسطيني، وأوصت بضرورة تعزيز ظهور رأس المال الاجتماعي التجسيري ليكون مكملا للجهود السياسية لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة.

6- دراسة عبد المولى (2014): رأس المال الاجتماعي واعادة توزيع الدخل في مصر.

هدفت الدراسة لتقييم دور رأس المال الاجتماعي في تقليل التفاوت ودعم الفقراء، وتحليل محددات اللجوء إلى رأس المال الاجتماعي، وتقييم علاقته بالآليات الرسمية لإعادة التوزيع البديلة والمكاملة، وتحديد اهم الفاعلين في هذا الصدد وتحليل محددات الميل إلى المساهمة في دعم رأس المال الاجتماعي، وتحديد عدد من الاجراءات المطلوبة لحفز هذا الدور في مصر

استخدمت الباحثة منهجية التحليل المقارن تحليل الانحدار اللوجستي لتقييم دور رأس المال الاجتماعي ومدى كونه آلية بديلة أو مكاملة لسياسة الحكومة.

المنهجية ومصادر البيانات: تستخدم الدراسة بيانات مسح مرصد أحوال الأسرة المصرية الذي يجريه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، ويوفر المسح في دورته السادسة 2010 بيانات عن اعتماد الأسر على رأس المال الاجتماعي، وأشكال الدعم الذي تحصل عليه، كذلك يوفر البيانات اللازمة لتقييم المساهمة في دعم الفقراء من خلال رأس المال الاجتماعي وتحليل محدداتها، وقد استخدمت الدراسة في تصنيف الأسر، إلى فقيرة وغير فقيرة، كلا من التقدير الذاتي والموضوعي. كما ارتكزت على البيانات المتاحة عن المشاركة المجتمعية في تكوين ثمانية مؤشرات لتقييم رأس المال الاجتماعي، وتوظف الدراسة التحليل المقارن، وتحليل الانحدار اللوجستي، لتقييم دور رأس المال الاجتماعي، ومدى كونه آلية بديلة أو مكاملة للآليات الحكومية، ولتحليل محددات المساهمة في دعمه

وتوصلت الدراسة وبينت النتائج ان رأس المال الاجتماعي يدعم محدودي الدخل اكثر من البرامج الحكومية، وان الانتفاع برأس المال الاجتماعي يتوقف على تقييم الأسرة لوضعها وليس على دخلها، على النقيض من التحويلات الحكومية التي يعتمد الانتفاع بها على تحقيق شروط ترتبط بالدخل، كذلك ان اهم محددات رأس المال الاجتماعي هي على الترتيب الحالية العلمية والتقدير الذاتي للفقير نوع رب الأسرة

عمره مستواه التعليمي وحالته الزوجية ومكان السكن (الريف ام الحضر) كما توصلت الدراسة إلى ضعف دور الجمعيات الأهلية في رأس المال الاجتماعي.

وأوصت الدراسة بضرورة رفع الوعي بأهمية رأس المال الاجتماعي ومساهمته في الحد من الفقر وتقليل التفاوت في الدخول بين الاسر، وذلك من خلال حملات توعية لأنشطة مختلفة وأوصت كذلك الدراسة بضرورة حفز دور الجمعيات الأهلية عن طريق تشريعات حديثة، اتخاذ اجراءات في الجمعيات غير الفاعلة، وكذلك تحسين وضع العمالة المهمشة المؤقتة، كذلك عمل مسوح دورية لرأس المال الاجتماعي وتقييم دوره باستمرار.

7 - دراسة أبو شمس (2012): دور رأس المال الاجتماعي في الحد من الفقر في الاردن.

هدفت الدراسة إلى قياس رأس المال الاجتماعي في مناطق جيوب الفقر الريفية قياسا واقعيا باستخدام مؤشرات تتناسب مع طبيعة الحياة الريفية في الاردن، وتفسير تزايد مشكلة الفقر وعدم الحد منها بشكل ملحوظ من خلال المؤسسة الاجتماعية للفقراء (رأس المال الاجتماعي) وربطه بمعدل الفقر الموجود في هذه الجيوب، بالإضافة إلى لفت انتباه متخذي القرار بهدف تضمينه بخطط التنمية وبخاصة تنمية المجتمعات المحلية.

استخدمت الباحثة منهجين في الدراسة الأول المنهج السلوكي ويركز على نواحي السيكلوجية التي تفسر السلوك المكاني للأفراد، حيث يدرس هذا المنهج الخصائص الشخصية للسكان المحليين التي تعكس قوة أو ضعف رأس المال الاجتماعي، والثاني المنهج البنوي الهيكلي وان الهدف من تطبيق هذا المنهج هو ربط موضوع الدراسة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للفقر في الاردن

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة هم الاسر الساكنة في مناطق جيوب الفقر في الاردن وعددها 32 جيبا، ثم تم اختيار عينة عشوائية من ثماني محافظات، ثم تم اختيار عينة عشوائية منها عددها 336 عائلة أو اسرة من الاسر الفقيرة في جيوب فقر الاردن بعد استثناء العائلات في الحضر كون البحث يدرس الفقر في الريف الاردني.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: انخفاض رأس المال الاجتماعي المتمثل بالعلاقات الاجتماعية غير الرسمية والثقة بالإنسان والمؤسسات وقيم الإنسان وسلوكهم والمشاركة المدنية والسياسية مما كان له الأثر الواضح في استمرار الفقر، تدني المشاركة المدنية والسياسية والدينية، والسبب في ذلك عدم رغبة الفقراء في المشاركة بأي نوع من النشاطات على اختلاف انواعها ورضاهم بروتين حياتهم وعدم تقبلهم بما هو جديد، سيطرة رابطة العشيرة والقبيلة على العلاقات والشبكات الاجتماعية، وتضيف الباحثة ان مثل هذه العلاقات لا تعمل على التنمية داخل هذه المجتمعات، وافاد المبحوثين بان هذه العلاقات تلقائيا بمعنى موروثه بسبب القرابة أو بسبب الإقامة الدائمة للعائلات في القرية، الاغلبية في مناطق البحث لا تؤيد العمل التطوعي أو الوقوف مع الآخرين في ازماتهم.

وأوصت الدراسة بضرورة وضع خطط تنموية اساسها رأس المال الاجتماعي وعمل برامج توعوية للفقراء حول أهمية دمجهم في النشاطات الاجتماعية والسياسية وغيرها بالإضافة إلى توصية بضرورة عمل قياس رأس المال الاجتماعي على فترات متقاربة على مستوى المملكة الاردنية، والنهوض بالعلاقات العشائرية في الريف وتحويلها إلى عنصر ايجابي من خلال المشاركة والتعاون في مشاريع اقتصادية.

8- دراسة الزغل (2011): رأس المال الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الأسرة الريفية في القرية المصرية.

هدفت هذه الدراسة إلى رصد واقع متغيرات رأس المال الاجتماعي بالقرية المصرية ورصد واقع نوعية الحياة لها، وتحديد أكثر متغيرات رأس المال الاجتماعي تحسينا لنوعية حياة الأسرة الريفية في مصر، لمحاولة التوصل لمجموعة من الآليات المقترحة لتنمية رأس المال الاجتماعي للأسرة الريفية في القرية المصرية.

استخدم الباحث المنهج الوصفي في الدراسة، واعتمدت على منهج دراسة الحالة واخذت قرية بشبش بمدينة المحلة الكبرى محافظة الغربية كحالة للدراسة، وتم اخذ عينة عشوائية قدرها 170 فردا من ارباب الاسر، واستخدم الباحث الاستبيان اداة لجمع البيانات للدراسة كما استخدم اداة المقابلة لعدد من الخبراء لتقديم مقترحات لتنمية رأس المال الاجتماعي بالقرية المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى ان مستوى ابعاد رأس المال الاجتماعي كما حددها المبحوثين والمتمثلة في (الثقة بالإنسان، الثقة في مؤسسات المجتمع، مستوى القيم الاجتماعية، مستوى العمل الجماعي والتعاون، مستوى المشاركة الاجتماعية والعمل التطوعي ومستوى المشاركة السياسيّة) مستوى متوسط الا ان مستوى التماسك والتضامن الاجتماعي مستوى مرتفع.

اما فيما يتعلق برصد واقع نوعية حياة الأسرة الريفية، فتوصلت الدراسة ان البعد الذاتي جاء مستواه متوسط وفيما يتعلق بالبعد الموضوعي وجوانبه الاقتصاديّة والصحية والجانب الاجتماعي والصحي جاء مستواه منخفضا اما الجانب التعليمي فجاء في المستوى المتوسط.

وتوصلت الدراسة انه هنالك علاقة موجبة دالة احصائية بين ابعاد رأس المال الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الأسرة الريفية، وان أكثر متغيرات رأس المال الاجتماعي تحقيقا لتحسين نوعية الحياة هو المشاركة السياسيّة، ويليهما المشاركة الاجتماعية والعمل التطوعي، في حين ان الثقة لم تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة بالقرية المصرية.

وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع المواطنين على تكوين جمعيات وروابط في شتى المجالات الثقافية والادبية والخدمية وعلى كافة المستويات (الحي، القرية، المدينة، المحافظة)، وضرورة التركيز على غرس وتنمية القيم الاجتماعية عن طريق مناهج التعليم أو الخطاب الديني.

9- دراسة الكفارنة (2015): دور الجمعيات الأهلية في بناء رأس المال الاجتماعي في دولة فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الجمعيات الأهلية في فلسطين بالتركيز على جمعية اتحاد لجان العمل الزراعي في قطاع غزة ودورها في بناء رأس مال اجتماعي، ومعرفة مدى تطبيقها لمعايير الشفافية والنزاهة في بناء رأس مال اجتماعي والاستفادة من الموارد والمشاريع المتاحة لها بعدالة، وكذلك التعرف على هذه الجمعيات في تحقيق التنمية المبنية على النوع الاجتماعي عند عملية بناء رأس المال الاجتماعي وذلك خلال الفترة الممتدة بين (2001-2014)

تم استخدام المنهج الوصفي والذي تم من خلاله بناء نموذج قياسي باستخدام برنامج (EViews7) واستخدام طريقة الانحدار اللوجستي الترتيبي معتمدين على بيانات سلسلة زمنية لدور الجمعية الأهلية في بناء رأس المال الاجتماعي في قطاع غزة، وإيجاد العلاقة بين المتغيرات حيث يتمثل المتغير التابع في رأس المال الاجتماعي مع دراسة لمجموعة من المتغيرات المستقلة (حجم التمكين الموجه للتمكين الاقتصادي، حجم التمويل الموجه لتطوير رأس مال بشري، عدد مشاريع التمكين الاقتصادي، عدد مشاريع تطوير رأس المال البشري، التنمية المبنية على النوع الاجتماعي) للحصول على أفضل النتائج والتحليلات المنطقية.

مجتمع الدراسة: تركز الدراسة على الجمعيات الأهلية العاملة بقطاع غزة حيث يبلغ عددها 786 جمعية واخذت جمعية اتحاد لجان العمل الزراعي بقطاع غزة عينة للبحث.

وتوصلت الدراسة إلى انه يسهم رأس المال الاجتماعي بشكل كبير في الاهتمام بالبعد المجتمعي التعاوني واشراك الفئات المجتمعية في تحديد أولويات ومتابعة تنفيذها لتشكل عاملا حاسما في نجاح البرامج للمؤسسة وتعظيم منجزاتها، كما ويتم تحديد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للأسر الفقيرة المستهدفة في التمكين الاقتصادي في محاولة لفهم كامل احتياجات الفئة المستهدفة وربطها ببرامج مصممة لمكافحة الفقر بفاعلية، كما توصلت الدراسة إلى ان رأس المال الاجتماعي يساهم في التقليل من التفاوت ودعم الفقراء، وان الروابط غير الرسمية هي اكثر مصادر رأس المال الاجتماعي تأثيرا، واخيرا يتيح رأس المال الاجتماعي الوصول إلى الموارد من خلال التواصل المجتمعي الفعال والعلاقات توازيا مع رأس المال البشري.

وأوصت الدراسة بضرورة ادخال رأس المال الاجتماعي كمتطلب اساسي في الاستراتيجيات والخطط للوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وايجاد الآلية الانسب لاستخدامه وتعزيز دوره، وكذلك تشكيل جسم تنسيقي يضم القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للاستفادة من الخبرات المتراكمة والمتنوعة والعمل معا لوضع الخطط للاستفادة من رصيد رأس المال الاجتماعي في فلسطين.

10- دراسة المالكي ولدادوة (2011): المؤسسات الشبابية في الأراضي الفلسطينية ورأس المال الاجتماعي الفلسطيني.

هدفت الدراسة إلى استكشاف دور المؤسسات الشبابية بنمطها الاندية والمؤسسات الحديثة بالإضافة إلى الشبكات الاجتماعية الافتراضية في توليد رأس مال تمكيني أو اعاقته في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من خلال رصد مدى نجاحها في احتضان أنشطة شبابية (اتساع نشاطها ودرجة شموله) وطبيعة هذه

الانشطة وما تولده من شبكات علاقات وقيم وثقافة تعزز عناصر رأس مال اجتماعي تمكيني الأساسية، وكذلك من خلال الكشف على مدى مساهمتها في تعزيز الفعل الجمعي لدى الشباب والتماسك الاجتماعي والثقة فيما بينهم وبتجاه مؤسساتهم.

وقد ركزت الدراسة على عناصر رأس المال الاجتماعي التمكيني التالية: مدى مشاركة الإنسان والمؤسسات في الافعال الجماعية ومدى انخراطهم في الشبكات الاجتماعية ومدى المساهمة في تعزيز الثقة المتبادلة فيما بينهم وطبيعة القيم والمعايير والسلوكيات التي ترعاها أو تعيد انتاجها.

منهجية الدراسة والعينة: جرى الدمج في هذه الدراسة بين اساليب العمل الكيفي والكمي في الحصول على المعلومات والبيانات حيث تم عقد 6 ورشات عمل في اطار مجموعة مركزة، وتم اختيار الشباب المشاركين في المجموعات المركزة مع مراعاة تنوع معارفهم وتجاربهم في المؤسسات الشبابية والتنوع العمري والجنس، وتم اختيار سبع حالات دراسية منها اربعة اندية وثلاث مؤسسات شبابية حديثة، ثم تم اختيار 71 مؤسسة شبابية تشمل كافة الأراضي الفلسطينية وتم جمع البيانات من هذه المؤسسات عن طريق استبيان بالإضافة للمجموعة المركزة، وتم عقد مجموعة من المقابلات لجمع البيانات من بعض المسؤولين والقياديين من المؤسسات الشبابية ولقاءات مع مسؤولين في وزارة الشباب والرياضة ونشطاء الشبكات الاجتماعية الافتراضية.

واثبتت النتائج معاناة المؤسسات الشبابية المبحوثة من مظاهر سلبية عديدة في مجال تعزيز الرأسمال الاجتماعي للشباب، وفي هذا السياق تبين ان المؤسسات التقليدية تظهر تفوقها في جوانب معينة خاصة في مجال الثقة والتضامن بينما تظهر المؤسسات الحديثة كفاءة اكبر في مجالات أخرى، واثبتت الدراسة على الدور المهم الذي تقوم به المؤسسات الشبابية في تعزيز رأس المال الاجتماعي التجسيري لدى الشباب وذلك من خلال تعزيز ورفع مستوى الفعل الجمعي والتعاون لدى الشباب الفلسطيني من خلال

مشاركتهم في البرامج والانشطة المختلفة التي تقدمها، كذلك اثبتت الدور المهم الذي تلعبه هذه المؤسسات في تعزيز التماسك الاجتماعي وكذلك تشير المعطيات إلى أهمية الدور التي تقوم به هذه المؤسسات في تعزيز ثقة الشباب بأنفسهم وبمؤسساتهم وبالمجتمع عامة، ومن السلبيات الموجودة في هذه المؤسسات التمييز بين الأعضاء على خلفية النوع الاجتماعي أو الدين أو الانتماء السياسي بالإضافة إلى بعض المظاهر السلبية الأخرى والتي تعتبر عوامل معرقة لدورها في تعزيز رأس المال الاجتماعي التمكيني ويتمثل اهمها في ضعف مشاركة الشباب في قيادة مؤسساتهم، وضعف التواصل بين هذه المؤسسات والاهالي بسبب سوء فهما لدورها المجتمعي.

وأوصلت الدراسة بضرورة رفع كفاءة الهيئات الإدارية في المؤسسات الشبابية، وتعزيز التنسيق لتطوير العلاقة التكاملية بين ما يمكن تسميته بالمثلث التربوي العائلة والمدرسة والمؤسسة الشبابية، ودعم وتعزيز الجهود والانشطة التي تهدف إلى تحويل المؤسسات الشبابية مؤسسات صديقة للإناث تقوم العلاقة فيها على اساس التكافؤ والمساواة بين الجنسين، وتوصي الدراسة أيضاً بضرورة ان تبذل هذه المؤسسات جهوداً حثيثة لتحقيق قدرا اكبر من الاستقلالية عن التمويل الخارجي بالتفكير في ايجاد مصادر تمويل ثانية نظرا لان رأس المال الاجتماعي التمكيني هو عملية مجتمعية تراكمية طويلة المدى وبحاجة إلى استدامة خصوصا لان معظم المؤسسات الشبابية ونخص بالذكر الحديثة منها تعتمد على التمويل الخارجي الذين يكون له اجندات خاصة تعرقل بناء رأس مال الاجتماعي وخصوصا عند الشباب، واخيرا أوصت الدراسة بضرورة ايلاء أهمية خاصة لموضوع الشباب في القدس الشريف نظرا لموقعها الخاص في الصراع العربي الصهيوني من جهة ولخصوصية وضعها كونها خارج ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية.

11- دراسة أبو زاهر (2013): دور النخبة السياسيّة الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص دور الخبة السياسيّة الفلسطينية في تكوين رأس مال اجتماعي وكيف تأثر رأس المال الاجتماعي بوجود الاحتلال الإسرائيلي.

استخدمت الباحثة اسلوب المقابلة في جمع البيانات من النخب السياسيّة والمواطنين والجمعيات المدنيّة واللجان الشعبيّة وفصلت في المقابلة الاسئلة وفق قبل الانقسام وبعد الانقسام عام 2007 واخذت عينة من النخب السياسيّة الفلسطينية لحركتي فتح وحماس وعينة من المواطنين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

واثبتت النتائج ان النخبة باعتبارها مصدرا يؤثر في تكوين رأس المال الاجتماعي أو انحداره كانت اكثر أهمية مقارنة بغيرها من المصادر مثل العائلة والدين والمجتمع المدني والنظام السياسي، حيث كان تأثير كل من نخب حماس وفتح سلبيا على تكوين رأس المال الاجتماعي الفلسطيني، كما اظهرت النتائج صعوبة قياس رأس المال الاجتماعي الفلسطيني مرة واحدة، كما اظهرت النتائج في الحالة الفلسطينية اختلاف الدور الايجابي التي ادته مصادر تكوين رأس المال الاجتماعي ولا سيما التجسيرية منها مثل النخب السياسيّة ومؤسسات المجتمع المدني بعد الانقسام وقبله ولاسيما اثناء الانتفاضة التي جرت فيها اشاعة التعاون والتبادلية والثقة العامة بين ابناء المجتمع وتقديم المصلحة العامة على حساب المصلحة الخاصة، وكذلك تشير النتائج إلى تقدم الرابطة الحزبية على حساب تراجع الرابطة العائلية اذ اتضح حصول تفكك على صعيد العائلة الواحدة وزيادة تأثير الانتماء الحزبي في خيارات الزواج وخيارات الطلاق داخل العائلات، وتراجع ثقة المواطنين بالنخب السياسيّة بسبب تراجع الحريات وغياب الديمقراطية واللجوء إلى الاقتتال لحل الخلافات وعدم الرجوع إلى القانون .

وأوصت الدراسة بضرورة اخذ النخب السياسيّة عند دراسة مفهوم رأس المال الاجتماعي كمصدر مهم في تكوين رأس المال الاجتماعي خصوصا عندما تكون سلطة النخب اقوى من سلطة القانون، وأوصت كذلك عدم دراسة رأس المال الاجتماعي لأي مجتمع مرة واحدة لان المجتمع يتكون من مجموعات متباينة،

واخيرا أوصت الدراسة إلى الاسراع في توصل النخب السياسيّة الفلسطينية المتصارعة إلى اتفاق شامل يعي الخلافات الايديولوجية بينها ويساهم في عملية التوصل إلى مثل هذا الاتفاق وضرورة حل الخلافات وفق مبادئ الديمقراطية ووفق حلول تستند إلى المصلحة العامة لا المصلحة الحزبية الضيقة.

12- عبد الحميد (2009): دور المجتمع المدني في تكوين رأس مال اجتماعي.

تهدف الدراسة إلى محالة التّأصيل النظري لاحد المفاهيم الجديدة المستخدمة في العلوم الاجتماعية والتي قامت عدة دراسات مصرية وعربية باستخدامه دون العودة لجذور المفهوم وتاريخه، والهدف الثاني معرفة العلاقة بين المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي في المجتمع المصري من خلال دراسة بنية وتكوين بعض مؤسسات المجتمع المدني في مصر وتأثيرها على رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعي.

منهجية البحث والعينة:

تعتمد الدراسة في الجزء منها على استخدام اسلوب دراسة الحالة من خلال دراسة حالة الجمعيات الأهلية في مصر من حيث طبيعتها وعددها وعلاقتها بالدولة بما تقوم به من ادوار مختلفة وستستعين الدراسة بثلاث ادوات: المقابلة المعمقة والملاحظة البسيطة والملاحظة بالمشاركة وهي جميعها ادوات للتحليل الكيفي.

وستقوم الدراسة بالتركيز على الجمعيات الأهلية في اطار دراسة دور المجتمع المدني في تكوين رأس مال اجتماعي ويعود اختيار الجمعيات الأهلية بالتحديد لاعتبارين: صعوبة دراسة علاقة كافة انماط المجتمع المدني برأس المال الاجتماعي لذا تم اختيار الجمعيات الأهلية باعتبارها الاكثر عددا بين التنظيمات المدنية والأوسع انتشارا نتيجة لتعدد مجالات نشاطها، وسوف يتم التركيز على ثلاث جمعيات اهلية في

مصر اثنتين منهم تم تأسيسها على اساس ديني احدهما جمعية خيرية اسلامية والأخرى قبطية وما يجمعها انهما يعملان في نفس المنطقة السكنية اما الجمعية الثالثة فهي جمعية اهلية مركزية نشاطها الاساسي حماية البيئة والصحة العامة وتتنبى أهداف عامة ولا ترتبط بديانة معينة أو تخدم فئة اجتماعية يعينها.

وتوصلت الدراسة إلى انه لا يوجد شكل أو نمط محدد لرأس المال الاجتماعي ونما هو وليد بيئته يؤثر فيها ويتأثر فيها كما انه لا يوجد في حالة مصر الحديث عن رأس مال اجتماعي سلبي وإيجابي ولكن يمكن الحديث عن رأس مال اجتماعي خاص يتكون بين أعضاء من المؤسسات ولا يتجاوز حدود هذه المؤسسات إلى ما خارجها، كما توصلت الدراسة إلى تعدد مصادر رأس المال الاجتماعي في المجتمع المصري الا ان اكثرها تأثيرا هي التي يتم تكوينها عن طريق الروابط الاجتماعية غير الرسمية كالأسرة والدين وجماعة الجيرة، وكلما خرج الفرد من هذه الدوائر أصبح اكثر حذرا وقل ثقة في المحيطين كما ان دور المجتمع المدني في تكوين رأس مال اجتماعي يتأثر بعوامل عديدة يتعلق بعضها بمؤسسات المجتمع المدني نفسها وطريقة ادارتها والبعض الاخر بالبيئة المحيطة فلا يمكن الحكم على دوره دون دراسة كل من بيئته الداخلية والخارجية واثبتت الدراسة بان الثقة بين الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني داخلية ولا تخرج من حدودها وفي نفس الوقت لا تحظى بتأييد وثقة المواطنين، واشادت الباحثة بدور رأس المال الاجتماعي غير الرسمي بالنسبة للفقراء واعتبرته شبكة للضمان الاجتماعي يلجأ إليها الفقراء لمواجهة ازمتهم والتي لولا وجودها لشهد المجتمع المصري موجات من عدم الاستقرار.

13- دراسة الحوراني (2012): العشيرة رأس مال اجتماعي دراسة سوسولوجية لمكونات الولاء العشائري وتحولاته في المجتمع الاردني.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عما إذا كانت العشيرة تمثل رأس مال اجتماعي لأبناء العشائر في المجتمع الاردني وذلك من خلال قياس المكونات المصلحية التي يركز عليها الولاء للعشيرة والعوائد التي يقدمها للأفراد ومن ثم قياس أبرز التحولات التي تعرض لها الولاء العشائري وقد تم التركيز على خمسة

مكونات للولاء العشائري هي الدعم الوجداني والوصول إلى المصادر النادرة والقدرة على الحشد والتضامن والتشبيك مع العشيرة والمرجعية التجانسية

تكون مجتمع الدراسة من جميع الذكور الراشدين الذين تزيد اعمارهم عن 18 عاما في محافظات اقليم الشمال الرئيسية (اريد عجلون جرش والمفرق) وتم تركيز على الذكور لأنهم يمثلون واجهة البناء العشائري الأبوي الذكوري حيث تم اختيار عينة عشوائية متعددة المراحل من كل محافظة من محافظات الاقليم حيث بلغ حجم العينة 3200 وحدة وتم استخدام الاستبيان آلية لجمع البيانات.

واظهرت النتائج ما يلي: ان العشيرة تمثل رأس مال اجتماعي بالنسبة لأبناء العشائر الاردنية ومعنى هذا ان شبكة العلاقات العشائرية التي ينخرطون فيها تعود عليهم بمكاسب مادية ومعنوية وان هذه المكاسب تمثل ركيزة اساسية للولاء العشائري واكدت الدراسة بان الولاء العشائري يكسب الإنسان دعما وجدانيا يتجسد في الاطمئنان والأمن الوجودي والثقة واختزال القلق الاجتماعي والاعتداد بالذات. كما تبين ان الولاء العشائري يكسب الإنسان المصادر النادرة من قبيل المال والعمل والمنصب والقوة الاجتماعية والحراك الرأسي والسمعة والوصول إلى اصحاب القرار. كما اثبتت نتائج الدراسة ان جميع ابناء العشائر من جميع المستويات الاقتصادية لديهم ولاء مرتفع بصرف النظر عن حالتهم الاجتماعية وحالتهم العملية كذلك.

14- دراسة عبد الحميد وصوفي (2016): دراسة الجمعيات الأهلية كأحد مصادر رأس المال الاجتماعي للمجتمع.

هدفت الدراسة إلى تحديد الدور الفعلي التي تقوم به الجمعيات الأهلية لتنمية رأس المال الاجتماعي، وكذلك معوقات هذا الدور، والكشف عن العوامل المؤثرة في تنمية رأس المال الاجتماعي، وتحديد مصادر رأس المال الاجتماعي واخيرا التعرف على تأثير هذا الدور على رصيد المجتمع المحلي من رأس المال الاجتماعي.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المتمثل في المنهج الكيفي (دراسة حالة) والمنهج الكمي واستخدمت الدراسة كل من المقابلات والاستبيان لجمع البيانات وطبقت الدراسة على مدينة الفيوم واخذت عينة عشوائية من عدة جمعيات تعمل في هذه المنطقة الجغرافية.

وخلصت الدراسة بنتائج اهمها: ان علاقات ونشاط القائمين على الجمعية (من أعضاء مجلس الإدارة وخاصة رئيس المجلس أو المدير) هو العامل الرئيسي في تنمية رأس المال الاجتماعي وتناسب تناسباً طردياً كلما زادت هذه العلاقات والنشاطات مما أدى إلى زيادة وتنمية رأس مالها الاجتماعي، واتضح أيضاً ان العامل الديني احد العوامل التي تؤثر على نمو رأس المال الاجتماعي مما ينتج من جسور الثقة المبدئية في الجمعية والقائمين عليها خصوصاً في مجال التبرعات، ومن النتائج أيضاً ان الجمعيات الأهلية القائمة على العلاقات التقليدية احد اهم مصادر رأس المال الاجتماعي في مصر والتي تعتمد على التفاعل المباشر والعلاقات الأفقية ، ولا يوجد دور لهذه الجمعيات في تطوير العلاقات بين العاملين فيها أو بين العاملين والجمعية، واخيراً عن معوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية لتنمية رأس المال الاجتماعي عدم توافر قاعدة معلومات بين الجمعيات للتنسيق بينهم.

15- دراسة خليل (2011): رأس المال الاجتماعي وتفعيل ثقافة المواطنة في منظمات المجتمع المدني.

حيث بدأت الباحثة بحثها بالحديث عن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المواطنة والمجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي لذا صاغت مشكلة بحثها بسؤال المحوري التالي "هل هناك علاقة بين وجود رأس مال اجتماعي في منظمات المجتمع المدني وسيادة قيم المواطنة في المجتمع وهدفت الدراسة إلى الوقوف

على طبيعة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي وتفعيل ثقافة المواطنة في منظمات المجتمع المدني والخروج بمؤشرات لتفعيل كل من ثقافة المواطنة ورأس المال الاجتماعي في منظمات المجتمع المدني.

وباستقراء وجهات النظر المختلفة في الدراسات السابقة في عناصر رأس المال الاجتماعي نجد انها تداخلت واتفقت في معظم عناصرها الرئيسية وان كانت اختلفت في البعض الاخر لذا تناولت الباحثة الابعاد التي اتفقت عليها معظم وجهات النظر لرأس المال الاجتماعي وهي: شبكة العلاقات الاجتماعية، الثقة المتبادلة والتضامن، العمل الجماعي والتعاوني، قبول التنوع والتسامح، التمكين والمشاركة المجتمعية.

واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي وتم تطبيق الدراسة على بعض منظمات المجتمع المدني بمنطقة الزيتونة بمحافظة القاهرة بجانب بعض النقابات المهنية ومراكز الشباب والاحزاب السياسيّة.

اثبتت نتائج الدراسة ان واقع رأس المال الاجتماعي ككل في منظمات المجتمع المدني مرتفعة وجاءت ابعاد ومتغيرات عناصر رأس المال الاجتماعي مرتبة حسب مستواها على التوالي من الأعلى إلى الأقل قبول التنوع والتسامح وقبول الاخر، الثقة المتبادلة والتضامن، التمكين والمشاركة المجتمعية ، العمل الجماعي والتعاوني، شبكة العلاقات الاجتماعية، وهذا اثبت صحة الفرض الأول للدراسة: من المتوقع ان يكون مستوى رأس المال الاجتماعي مرتفعا في منظمات المجتمع المدني كما اثبتت نتائج الدراسة ان واقع قيم ثقافة المواطنة في منظمات المجتمع المدني كان مرتفعا وهي ما اثبت صحة الفرضية الثانية في الدراسة، وفي نهاية الدراسة اثبتت النتائج العلاقة الايجابية بين رأس المال الاجتماعي وقيم ثقافة المواطنة في مؤسسات المجتمع المدني بمعنى انه كلما زاد رصيد رأس المال الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني أدى إلى زيادة قيم ثقافة المواطنة فيها ومن ثم تفعيلها.

واستنتجت الباحثة من النتائج السابقة ان مؤسسات المجتمع المدني مصدرا مهم لرأس المال الاجتماعي من ناحية كما ان منظمات المجتمع المدني تنهض نتيجة لوفرة رأس المال الاجتماعي وأوصت بضرورة قيام الدولة بالاهتمام بالمجتمع المدني والتعاون معه وحمايته تشريعيا.

16- دراسة عبد المؤمن (2015): رأس المال الاجتماعي وتحقيق الجودة الاجتماعية لسكان الريف.

وهدفت الدراسة إلى تحديد ابعاد رأس المال الاجتماعي لسكان الريف وتحديد مستوى تحقيق الجودة الاجتماعية لسكان الريف وتحديد أكثر ابعاد رأس المال الاجتماعي تحقيقا للجودة الاجتماعية وافترضت الباحثة ان هنالك علاقة طردية بين رأس المال الاجتماعي وتحقيق الجودة الاجتماعية لسكان الريف واعتمدت الباحثة ثلاثة ابعاد لرأس المال الاجتماعي وهي: المشاركة الاجتماعية والثقة المتبادلة والترابط في السياق الاجتماعي، وكذلك ابعاد الجودة الاجتماعية وهي الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي والتمكين واخيرا التماسك.

واعتمدت الباحثة المنهج الوصفي لدراسة الظاهرة لاعتبارها القادرة على تصور الواقع وتسهم في تحليل ظواهره عن طريق الحصول على البيانات واجريت الدراسة على أعضاء المجلس التنفيذي بقرية الراشدة وعددهم 13 عضواً، وكذلك على عينة من ارباب الاسر المقيمين بقرية الراشدة وتم اخذ عينة منتظمة بلغ عددها 293 ربّ اسرة، واستخدمت الباحثة اداة الاستبيان لجمع البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى ان مستوى ابعاد رأس المال الاجتماعي لسكان الريف كما حددها كل من ارباب الاسر والمسؤولين مرتفع، وكذلك ابعاد الجودة الاجتماعية، كما انه توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية دالة احصائيا بين رأس المال الاجتماعي وتحقيق الجودة الاجتماعية لسكان الريف وان اكثر ابعاد رأس المال الاجتماعي تحقيقا للجودة الاجتماعية هي المشاركة الاجتماعية يليها الثقة المتبادلة ثم الترابط

في السياق الاجتماعي حسب ارباب الاسر، ولا يوجد فروقات في اجابات المبحوثين حول الابعاد رأس المال الاجتماعي تعزى إلى متغير المبحوث ان كان رب اسرة أو مسؤول في القرية وكان ترتيبها على التوالي المشاركة الاجتماعية يليها الثقة المتبادلة ثم الترابط في السياق الاجتماعي.

وأوصت الدراسة: بتعميق الفكر الديمقراطي من اجل توسيع نطاق المشاركة لكافة الإنسان المجتمع في التنمية، تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين وغرس قيم رأس المال الاجتماعي مثل (المشاركة، الولاء والانتماء، الثقة بالآخرين، الثقة بالمؤسسات، وقيم التسامح)، تفعيل التعاون بين الجهات الحكومية والأهلية للعمل التطوعي والمشاركة في عملية تنمية القرية.

17- دراسة أبو قرع (2011): رأس المال الاجتماعي والصحة العامة في الارضي الفلسطينية.

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والصحة العامة في المجتمع الفلسطيني وما مدى أهمية هذه العلاقة لبرامج وسياسات صحية فلسطينية مستقبلية.

استخدم الباحث اسلوب المقابلات المركزة والمتخصصة مع الخبراء والمتخصصين والعاملين بالبرامج الصحية اضافة إلى مختصين في العمل المجتمعي وشملت المقابلات خبراء ومسؤولين من مختلف القطاعات المختصة الحكومية منها وغير الحكومية تضمنت الدراسة عرضا لاهم البرامج الصحية المنجزة وقيد الانجاز والتي تتطلب تدخل وتعاون الفعاليات والتكتلات الاجتماعية لتنفيذه وتحقيق أهدافها

حيث تم اختيار مجتمع الدراسة بناء على عدة معايير منها بان يشمل مجتمع الدراسة شرائح المجتمع الفلسطيني العاملة في مجال الصحة المجتمعية العامة من القطاع الحكومي إلى وكالة الغوث والجمعيات الأهلية والبلديات مثل وزارتي الصحة والتربية والتعليم ووكالة الغوث وتشغيل اللاجئين

وتوصلت الدراسة إلى ان رأس المال الاجتماعي يسهم بشكل كبير في التأثير على الصحة المجتمعية العامة وان الاهتمام بالبعد المجتمعي في تحديد الأولويات ومتابعة تنفيذ البرامج الصحية يشكل عاملاً حاسماً في نجاح تلك البرامج، وان استخدام مفهوم رأس المال الاجتماعي في عمل بعض المنظمات الصحية غير الحكومية كان عاملاً أساسياً لنجاح برامجها الصحية وان استثمار مفهوم رأس المال الاجتماعي في البرامج اعطى نوعاً من الاستدامة لعمل هذه الجمعيات وزاد من مصداقية هذه المنظمات عند الناس، واستنتج أيضاً ان الروابط العائلية بكافة انواعها تشكل جزءاً من رأس المال الاجتماعي وجزءاً من الشبكات الاجتماعية الفاعلة التي يمكن استخدامها في تنفيذ برامج صحية وكذلك الاطر السياسيّة المختلفة ومنها اللجان الشعبية في المخيمات والمنابر الدينية.

وأوصت الدراسة بأن يتم ادخال مفهوم رأس المال الاجتماعي وبشكل علمي ممنهج في السياسات الصحية الحكومية وبأن يكون هناك بند ثابت في البرامج الصحية المحددة للتعامل مع وجود شبكات اجتماعية حسب المنطقة ونوعية الشبكات ومدى تأثيرها على برامج أخرى تم تنفيذها. ودعت الدراسة إلى كذلك إلى القيام بالمزيد من الدراسات التي تركز على دور رأس المال الاجتماعي في تنفيذ برامج صحية وبيئية وفي التأثير على سلوكيات صحية محددة.

18- دراسة هلال واخرون (2010): المدرسة الأساسية ورأس المال الاجتماعي دراسة حالات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف امكانية تعزيز دور المدرسة في تكوين رأس مال اجتماعي على صعيد الإنسان (التلاميذ، والمدرسين والمدرسات، والمدراء والمديرات) وعلى صعيد المجتمع المحلي. وحددت الدراسة جانبين لدراسة علاقة المدرسة الأساسية برأس المال الاجتماعي، أولاً مدى اتساع وفعالية شبكة

العلاقات الاجتماعية التي يتم تأسيسها وتواصلها من خلال أو بحكم دور المدرسة بوصفها مؤسسة تقيم في محيط اجتماعي سواء العلاقات التي يقيمها مجلس أولياء الامور ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة أو العلاقات التي يقيمها التلاميذ مع بعض، وثانيا مجموعة القيم والسلوكيات التي تحض عليها المناهج الدراسية.

واستخدمت الدراسة منهج السمات (الاثنوغرافية) بحيث يتم الجمع بين التقرير التوصيفي والبحث التحليلي الذي يركز على جزئية دور المدرسة في توليد رأس المال الاجتماعي متوخيا تقديم اقتراحات سياساتية.

فيما يتعلق بعينة البحث تم اختيار مدارس متنوعة منها مدرستان من مدارس وكالة الغوث ومدرسة خاصة مختلطة في رام الله واختيرت ثلاث مدارس حكومية واخريان في قطاع غزة، وكانت مفردة البحث مجموعة من المدراء والمعلمين والتلاميذ واصحاب اختصاص في مؤسسات تتعلق بالمدرسة سواء حكومية أو مؤسسات مجتمع مدني.

واستخدمت الدراسة مقابلات شبه مهيكلة مع الاطراف ذات الصلة من مدراء المدارس ومعلمين ومعلمات وممثلين عن مجالس أولياء الامور ومسؤولين في وزارة التربية والتعليم ومع مسؤولين مؤسسات تهتم بالمدارس بالإضافة إلى جلسات حوار مع معلمين وتلاميذ في هذه المدارس.

واثبتت نتائج الدراسة ضعف دور المدرسة في توليد رأس مال اجتماعي من خلال عدة مؤشرات ضعف مجالس أولياء الامور البنيوي في جميع المدارس وغياب الرؤية الواضحة في مهم المدرسة (خارج تعليم التلاميذ) لمسؤوليتها تجاه المجتمع المحلي اضافة إلى المركزية المتشددة من قبل وزارة التربية والتعليم ومديرياتها التي تتحكم في المدير والهيئة التعليمية داخل المدرسة وخارجها، كما انه تسود في معظم المدارس بيئة تخلو من اجواء الثقة والاحترام المتبادل بين التلميذ والمعلم بل يمكن القول ان الجو المسيطر هو جو الاغتراب.

19- دراسة احمد (2016): قيم رأس المال الاجتماعي وتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية بالمجتمعات العمرانية الجديدة.

هدفت الدراسة إلى رصد واقع متغيرات رأس المال الاجتماعي في المجتمعات العمرانية الجديدة وتحديد أكثر متغيرات رأس المال الاجتماعي تأثيراً في تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية ومحاولة قياس رأس المال الاجتماعي في تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية والتعرف على الصعوبات التي تحول دون ذلك.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي لتفسير العلاقات عن الظواهر والاحداث مستعينا باستمارة استبيان لجمع البيان من عينة البحث العشوائية من ارباب الاسر القانطين في مدينة اسيوط الجديدة وبلغ حجم العينة 362 مفردة من ارباب الاسر من مجتمع الدراسة.

واثبتت نتائج الدراسة حسب متغيراتها ان هناك علاقة طردية بين متغيرات رأس المال الاجتماعي وتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية بالمجتمعات العمرانية الجديدة كما حددها ارباب الاسر ومن هذه المتغيرات وكانت هذه العلاقة طردية مع معظم متغيرات رأس المال الاجتماعي في الدراسة منها الثقة والمشاركة المدنية والاتصالات والتفاعلات الاجتماعية وبخصوص درجة رأس المال الاجتماعي في المجتمعات العمرانية مجتمع الدراسة كانت كالتالي: عامل الثقة والذي كان مرتفعاً مما يعكس وجود ثقة بالآخرين وكذلك المتغيرات التالية التعامل مع الآخرين والمشاركة في تنمية المجتمع والحرص على نشر ثقافة التطوع والحرص على الادلاء بالأصوات في الانتخابات والمشاركة المدنية .

وأوصت الدراسة بضرورة عمل المزيد من الدراسات حول رأس المال الاجتماعي داخل المجتمع المصري واليات تنميته بما يسهم في تحقيق نوعية حياة الإنسان ولما له أهمية في تحقيق التكامل والتماسك داخل المجتمع.

20- دراسة جرواني (2011): خدمات رعاية الشباب الجامعي وتنمية قيم رأس المال الاجتماعي.

تحديد واقع رأس المال الاجتماعي لدى الشباب الجامعي بعد المشاركة في أنشطة رعاية الطلاب ومحاولة التوصل إلى محددات مقترحة لتفعيل قدرة أنشطة رعاية الشباب على تنمية قيم رأس المال الاجتماعي.

لقد حددت الباحثة مفهوم اجرائي لرأس المال الاجتماعي لكي يخدم موضوع الدراسة: درجة المشاركة الاجتماعية، العمل التطوعي لدى الشباب الجامعي، التعاون والعمل الجماعي مدى توافر التسامح وقيمة المساواة لدى الشباب الجامعي

واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي وحددت الطالب كوحدة معاينة والمسجل في سجلات رعاية الشباب للعام الدراسي 2010/2009، واخذت عينة عشوائية نسبتها 1% من اجمالي الطلاب المشاركين في أنشطة رعاية الشباب في جامعة حلوان واستخدمت استمارة الاستبيان لجمع المعلومات من عينة البحث.

واثبتت نتائج الدراسة ان أنشطة رعاية الشباب الجامعي قد ادت إلى تنمية قيمة المشاركة الاجتماعية والعمل التطوعي لديهم مع الأخذ بالاعتبار انها لم ترقَ إلى المستوى المطلوب حيث انها مازالت متوسطة وكذلك قيمة التعاون والعمل الجماعي والتسامح زادت وارتفعت بسبب أنشطة رعاية الشباب الجامعي وبالنتيجة النهائية توصلت الدراسة ان أنشطة رعاية الشباب الجامعي تؤدي إلى تنمية قيم رأس المال الاجتماعي وان هذه العلاقة طردية مع عدد من أنشطة رعاية الشباب الجامعي

وتم التوصل لبعض المحددات لتفعيل قدرة أنشطة رعاية الشباب الجامعي على تنمية رأس المال الاجتماعي لدى الشباب الجامعي ومنها: تشجيع أعضاء هيئة التدريس للطلاب للاشتراك في ممارسة

انشطة الشباب الجامعي وذلك من خلال الحوار والمناقشة داخل المحاضرة وخارجها، وتحديد ساعات محددة في اليوم الدراسي من قبل كل كلية حتى تتيح للطلاب فرصة ممارسة الانشطة المختلفة دون ان تؤثر على حضورهم المحاضرات.

21- دراسة عدوان (2013): دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسة).

هدفت هذه الدراسة إلى قراءة واقع منظمات المجتمع المدني والتعرف على علاقتها بالتنمية البشرية واخيرا التعرف على اهم المعوقات أمام تحقيق دور فعال لمنظمات المجتمع المدني في التنمية البشرية. واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي في قراءة التطور التاريخي لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين والمنهج الوصفي لدراسة التوجه السائد لها نحو تعزيز مفهوم التنمية البشرية في فلسطين بشكل عام والضفة الغربية بشكل خاص.

وخلصت الدراسة بنتائج هامة منها حيث لم تتمكن منظمات المجتمع المدني من القيام بدورها وواجباتها لعوامل تتعلق بالبيئة الداخلية والخارجية لها واهمها التمويل الذي يعتبر العمود الفقري لعملها كون هذا التمويل يأتي من رؤية مشروطة ولا تحمل معاني الاستقامة، ولا يؤخذ في الاعتبار المصلحة الوطنية كذلك ان العلاقة التي نشأت بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية ونشأت في ظل ظروف استثنائية قبل إنشاء الكيان السياسي الفلسطيني، وكذلك ظهر نوع من التنافس بين هذه المنظمات والسلطة الوطنية الفلسطينية تمثل في صراع الادوار والحصول على تمويل الذي وصل الامر إلى حلة الوصاية والهيمنة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية على منظمات المجتمع المدني وهناك حالة أخرى للصراع تتجسد في صراع منظمات المجتمع المدني مع بعضها البعض نتيجة اهمال عنصر التشبيك وتوثيق المعلومات فيما بينها على الصعيد الداخلي والخارجي.

وأوصت الدراسة بضرورة السعي لخلق شراكة حقيقية وتعاون وتشبيك بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني مع بعضها البعض وكذلك مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

22- دراسة العبادي (2014): دراسة العلاقة بين رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي، بحث استطلاعي لآراء عينة من التدريسيين في جامعة الكوفة

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء وبشكل اساسي على تشخيص واقع تأثير رأس المال البشري في رأس المال الاجتماعي وتفعيل هذا الدور بالمنظمات العراقية وجامعة الكوفة بشكل خاص وتشجيعها على اعتماد هذه العلاقة استنادا إلى مبررات علمية وعملية مدروسة وبما يسهم في ادائها الجامعي وتم اعتماد (المعرفة والقدرة والمهارة) ابعاد لرأس المال البشري واعتماد (العلاقات والمعرفي والهيكلية) مكونات لرأس المال الاجتماعي

واخذت عينة من الكليات في جامعة الكوفة 317 شخص من أعضاء الهيئة التدريسية في 19 كلية في الجامعة واستخدم الباحث استمارة الاستبيان لجمع البيانات من عينة البحث لقياس متغيرات البحث والعلاقات بينهم.

وخلصت الدراسة إلى ان هناك علاقة بين ابعاد رأس المال البشري وابعاد رأس المال الاجتماعي واتضح قوة المتغيرات في البحث بين هذه الابعاد الامر الذي يعني امكانية التعويل عليها في القياس والاستنباط استنادا إلى معنوية علاقات الارتباط بين ابعاد المتغيرات، وهذا يدل على ان رأس المال البشري له دور كبير في تعزيز وتنشيط رأس المال الاجتماعي في بيئة الجامعة، كما اثبتت الدراسة ان الاعتماد من قبل

الجامعة على مكونات رأس المال الاجتماعي يسهم في تحقيق التفوق والريادة والجودة والتميز والتنافسية في الجامعة.

وأوصت الدراسة بضرورة بذل الجامعة جهوداً استثنائية نحو بناء رأس المال الاجتماعي فعال وشامل وعلمي وبالشكل الذي يضمن اندماج أو استغراق العاملين وليس فقط جذب الافضل منهم فضلاً عن الاحتفاظ بالمهارات الأساسية التي ترفع الانتاجية واداء الجامعة، وأيضاً الاخذ بنظر الاعتبار قوة العلاقات بين متغيرات البحث (رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي) والابتعاد عن كل من شأنه ان يضع حواجز بين هذه المتغيرات على اساس انها تمثل حالة ايجابية للكليات عينة البحث في الوصول إلى أهداف البحث.

23- دراسة الرشيدى (2012): اليات التخطيط لتنمية الموارد البشرية في ظل رأس المال الاجتماعي السلبي.

هدفت الدراسة إلى تحديد صور وأشكال رأس المال الاجتماعي في مصر وتحديد الاثار المترتبة عليه على المجتمع وتحديد متطلبات التخطيط لتنمية الموارد البشرية في ظل رأس المال الاجتماعي السلبي والتي تتحدد في (المتطلبات المعرفية، المتطلبات المهارية والمتطلبات القيمية).

واستخدم الباحث المنهج الوصفي في الدراسة واعتمدت الدراسة على استمارة استبيان لأعضاء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية العاملة في مجال تنمية الموارد البشرية (عينة الدراسة) بلغ عددهم 62 مفردة.

واثبتت نتائج الدراسة ان صور أشكال رأس المال الاجتماعي السلبي في المجتمع المصري من وجهة نظر مفردات مجتمع الدراسة متعددة وجاءت بدرجة قوية وكانت الترتيب الأول لها انتشار السلبية واللامبالاة من افراد المجتمع وانتشار الاعمال الهامشية والشخصية غير المنتجة وضعف المشاركة المجتمعية وضعف الثقة بين المواطنين بعضهم البعض وبين المواطنين ومؤسساتهم الاجتماعية ومن الاثار المترتبة على

وجود رأس المال الاجتماعي السلبي عدم حصول الإنسان على الخدمات الاجتماعية غير الرسمية صعوبة تحديد هوية المجتمع وهذه بداية لانهايار وتفكك مؤسسات المجتمع، واثبتت النتائج أهمية البعد المهاري كأحد ابعاد تنمية الموارد البشرية في بناء رأس المال الاجتماعي نظرا لأهمية بعض المهارات مثل العمل الجماعي وإدارة الوقت والتنسيق والتعاون والاتصال الالكتروني لدعم الشبكات الاجتماعية وذلك لتحقيق فلسفة رأس المال الاجتماعي الايجابي في المجتمع من تعاون ومشاركة وشراكة مجتمعية واصلاح وتحديث اجتماعي وتنمية القيم الاجتماعية .

وخلصت الدراسة باستنتاجات اهمها: صعوبة تحقيق الاصلاح والتحديث الاجتماعي والتنمية الشاملة والمستدامة في غياب الثقة والاعتماد المتبادل بين الإنسان ومؤسساتهم الاجتماعية وفي غياب النسق القيمي والاخلاقي وتزايد الصراع والانتهازية والفردية بين الإنسان المجتمع وضعف ثقافة العمل الجماعي في اطار ما يسمى برأس المال الاجتماعي السلبي، وهناك علاقة قوية بين رأس المال الاجتماعي وبين المجتمع المدني، يجب ان يركز التخطيط لتنمية الموارد البشرية في ظل رأس المال الاجتماعي السلبي على مجموعة من الاليات كالا اعتماد على نظم معلومات قوية، التخطيط بالمشاركة، اساليب فاعلة لتقدير الاحتياجات وتلك الاليات يجب ان تركز على مجموعة من المتطلبات المعرفية والمهارية والقيمية التي تسهل في بناء رأس مال اجتماعي ايجابي وفعال في المجتمع.

24- دراسة نوايشة (2011): دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الاردن 1989-2009.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور مؤسسات المجتمع المدني، الاحزاب السياسية والنقابات المهنية في عملية التحول الديمقراطي وتحقيق الاسس الديمقراطية من تحقيق الحريات العامة والتداول السلمي للسلطة وتأكيد على حقوق الإنسان للفترة الواقعة بين (1989-2009) والتعرف على اهم المعوقات التي تحد من دورها وفعاليتها وانطلقت الدراسة من فرضية: ان منظمات المجتمع المدني قد اخفقت في تأدية رسالتها القائمة على دفع عملية التحول الديمقراطي في الاردن

واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي مع الاعتماد على المنهج التاريخي لنقل الوقائع والاحداث التاريخية التي ساهمت في نشأة مؤسسات المجتمع المدني في الاردن.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج هامة اهمها ان الاحزاب السياسيّة لم تتجح حتى الان في التعبير عن الهموم اليومية للمواطن وما زالت بعيدة عن المطالب الوطنية للشعب الاردني فوسائل الاتصال بالشارع الاردني ضعيفة برغم من وجود قانون الاحزاب، واثرت الازمة المالية في السنوات الاخيرة وما افرزته من بطالة وارتفاع في الاسعار الامر الذي أدى بالجماهير إلى الانغماس في شؤون حياتهم الخاصة وابتعادهم عن الانتساب إلى الاحزاب السياسيّة وكذلك استمرار تعدي السلطة التنفيذية على الاحزاب السياسيّة والنقابات المهنية من خلال ترؤس الوزراء المعنيين للمجالس التآديبية واعطاء الصلاحية للحكومة في حل مجلس اي من النقابات المهنية لمقتضيات الأمن والسلامة العامة.

وأوصت الدراسة بتوسيع افق الفكر السياسي والايديولوجي للأحزاب السياسيّة على مستوى الإنسان المجتمع وضرورة قيام الاحزاب السياسيّة بنداوت تعريفية عن الاحزاب في الجامعات الاردنية ووضع برامج تكون ملائمة لواقع المواطن الاردني والاهتمام بالشباب وعمل برلمانات مصغرة خاصة بهم

3.2.2 التعليق على الدراسات السابقة:

في البداية لا بد من ذكر النقاط الهامة التي استفاد الباحث فيها من الدراسات السابقة:

- 1- استفاد الباحث في اثناء الإطار النظري للدراسة الحالية
- 2- بدأ بحثه من حيث انتهى الآخرون في البحوث السابقة
- 3- استفاد الباحث في اثناء معارفه وتراكمه العلمي من خلال قراءة الدراسات السابقة الذي انعكس ايجابا على تصميم الدراسة من حيث تحديد المشكلة والأهداف متغيرات الدراسة وفي صياغة اداة الدراسة (الاستبانة)
- 4- استفادة الباحث من المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة

من مراجعة الأدبيات السابقة والتي تناولت مفهوم رأس المال الاجتماعي نجد انها متباينة ومتعددة الاغراض والأهداف ويوجد بينها بعض الاختلافات وبعض الاتفاق على صعيد الوطن العربي عامة وفلسطين خاصة ونجد أيضاً ان كل باحث تناول دراسة مفهوم رأس المال الاجتماعي من زاوية مختلفة ويعزو الباحث ذلك لعدة اسباب منطقية ومنها:

1- ان حداثة هذا المصطلح وعدم الوصول إلى تعريف صريح له أو حتى تفسير موحد لتعريفه يجعل الدراسات السابقة تختلف في تعريفه أو تعريفه الاجرائي بحيث يتم ذلك بما يخدم أهداف الدراسة واسئلتها وله علاقة بمجتمع البحث والعينة.

2- من اسباب الاختلاف أيضاً هو نموذج البحث ومتغيراته، ففي بعض الدراسات اعتبرت رأس المال الاجتماعي متغيراً تابعاً وان هناك عوامل تؤثر فيه وفي بنائه مثل الجمعيات الأهلية والمؤسسات التقليدية مثل العشيرة أو القرابة مثل دراسة كل من (كفارنة 2015، دراسة مالكي و لدادوة 2011).

3- وبعض الدراسات اعتبرت رأس المال الاجتماعي ومحاورة متغيراً مستقلاً يؤثر في متغير تابع آخر مثل بعض المتغيرات الاجتماعية أو ظواهر اجتماعية تهم المجتمع (عبد المولى، أبوشمس 2012، خليل 2011، عبد المؤمن 2015، نوايشة 2011، عدوان 2013، جرواني 2011، أبوقرع 2011).

4- وبعض الدراسات تناولت أحد محاور ومؤشرات رأس المال الاجتماعي واعتبرته متغيراً مستقلاً وكيف يؤثر على تكوين رأس المال الاجتماعي بشكل عام (عبد الحميد 2009، الحوراني 2012، أبو زاهر 2013، احمد 2016، هلال واخرون 2010).

5- بعض هذا الدراسات تناولت نقاش هذا المفهوم وتحديد بعض مؤشرات وابعاده أو دراسة أحد ابعاده وعلاقته بمتغيرات تابعة (غزاونة واخرين 2009، عبد الحميد وصوفي 2016).

6- والبعض من هذه الدراسات حاول قياس رأس المال الاجتماعي على مستوى الوطن (دراسة نصر وهلال 2007، ملحم 2009، كشك وشحادة 2008، النقيب 2006).

7- اتفقت معظم الدراسات على اربعة محاور رئيسية كمؤشر لدراسة رأس المال الاجتماعي (الثقة، المشاركة الاجتماعية والمدنية والسياسية، الشبكات غير الرسمية والتضامن الاجتماعي، القيم) وكان جوهر هذه المحاور هو محور الثقة.

8- معظم الدراسات استخدمت المنهج الوصفي في الدراسة واداة الاستبيان كانت الاداة الرئيسية لجمع البيانات ويوجد القليل من هذه الدراسات استخدمت المقابلة لجمع البيانات وتحليلها.

9- لا يوجد اتفاق بين هذه الدراسات على تعريف موحد لرأس المال الاجتماعي وبعض هذه الدراسات استخدمت تعريف مؤسسات عالمية مثل البنك الدولي والتنمية الاقتصادية واعتبرته تعريفا اجرائيا للدراسة ومنهم من اخذ تعريف المنظرين السابقين وتعريفهم لرأس المال الاجتماعي في الدراسة مثل كولمان وبوتنام وبيرديو.

10- اتفقت كامل الدراسات السابقة على أهمية رأس المال الاجتماعي ودوره في حياة الفرد والمجتمع والدور الحيوي الذي يلعبه هذا المفهوم في حياة المواطنين وقدرته على التأثير على تماسك المجتمعات والتضامن وغيرها.

11- لم تتناول الدراسات السابقة علاقة ابعاد ومؤشرات رأس المال اجتماعي ببعدها البعض ولم تدرس كذلك صور وأشكال رأس المال الاجتماعي وعلاقته ببعضها البعض مثل علاقة المدرسة بالأسرة أو بالمشيرة أو مؤسسات المجتمع المدني مع بعضها والتي كلها صور من صور رأس المال الاجتماعي.

12- لم يكن هنا تركيز في علاقة انواع رأس المال الاجتماعي ببعضها البعض مثل رأس المال الاجتماعي الترابطي ورأس المال الاجتماعي التجسيري وعلاقة رأس المال الافقي برأس المال العمودي وتأثيرها على حياة المواطن والمجتمع بشكل عام.

اعتمدت هذه الدراسة على الدراسات السابقة في الكثير من المواضيع ومنها تأصيل الإطار لنظري وتحديد محاور ومؤشرات رأس المال الاجتماعي وبنيت أهدافها على ما توصلت اليه الدراسات السابقة من نتائج تشابهت معها بنسبة كبيرة في تحديد محاور رأس المال الاجتماعي

ولكن اختلفت معها في ان اغلبية الدراسات السابقة درست الفاعل (الفرد) كعنصر اساسي في رأس المال الاجتماعي ولكن اختلفت هذه الدراسة بدراسة الفاعل كفرد والتفاعل بشكل عام محاولة منها في دراسة تحديد اهم صور رأس المال الاجتماعي تأثيرا على الفرد عند اتخاذ قراره مقسمة المحاور إلى رأس المال الاجتماعي الترابطي المتمثل في العلاقات الأولية للفرد مثل العشيرة و الأصدقاء، ورأس المال الاجتماعي

التجسيري المتمثل في العلاقات الحديث مثل الاحزاب السياسيّة والهيئات المحلية محاولة منها في تحديد كيفية تفكير الفرد في الريف الفلسطيني وذلك لفهم الواقع كما هو عليه، وذلك لعمل السياسات التنموية والخطط بناء على هذا الواقع ليكون اصدق واقرب إلى ميول وتوجهات المواطنين في الريف الفلسطيني ومحالة اظهار الفروقات في درجة امتلاك رأس المال الاجتماعي تعزى لمتغيرات ديمغرافية هامة مثل العمر والجنس والتعليم والحالة العملية، وتختلف عن غيرها من الدراسات في الحدود المكانية، كونها تخصصت بدراسة رأس المال الاجتماعي في الريف الفلسطيني وهذه تعطي اهمية للدراسة. و تتشابه مع دراسة نصر و هلال 2007 في انها تهدف الى قياس الدرجة الكلية لرأس المال الاجتماعي و محاوره و تختلف معها في الحدود المكانية كونها اقتصرت الدراسة على ريف محافظة رام الله و البيرة.

الفصل الثالث

3. منهجية الدراسة وإجراءاتها

1.3 المقدمة

يتناول الباحث في هذا الفصل من الدراسة الإجراءات التي تتبعها لتوضيح لكافة الخطوات والمراحل التي تم اعدادها وتنفيذها من خلال اتباع خطوات البحث العلمي في سبيل تحقيق الدراسة لأهدافها الأساسية لذا سيتم عرض الخطوات المتبعة في الدراسة ابتداء من المنهج المستخدم ومصادر جمع البيانات وتحديد مجتمع الدراسة وآلية اختيار عينتها والادوات المستخدمة في جمع البيانات وعملية تحكيمها والتأكد من صدقها واتساق محاورها والاختبارات الاحصائية المستخدمة فيها.

2.3 منهج الدراسة

تعتبر منهجية الدراسة هي الوسيلة أو الطريقة التي تحقق الأهداف الرئيسية وتحدد إجراءاته منذ بدايته حتى نهايته وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل والتفسير في ضوء الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والاجابة على اسئلته استخدم الباحث المنهج الوصفي الذي يحاول خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل البيانات وتفسير العلاقات بين متغيرات الدراسة حيث ان هذا

المنهج هو المناسب لموضوع وأهداف الدراسة حيث يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويعبر عنها كما وكيفا.

3.3 مصادر المعلومات

من اجل تحقيق أهداف الدراسة والاجابة على اسئلتها لقد استخدم الباحث مصدرين من مصادر جمع المعلومات:

المصادر الثانوية: حيث عالج الباحث الاطار النظري عن طريق هذا المصدر المتمثل بالكتب والمراجع العربية والاجنبية ذات العلاقة والابحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة والبحث في مواقع الانترنت المختلفة، واراد الباحث من خلال اللجوء إلى هذا المصدر من المعلومات أولا للوقوف على اهم النظريات والفرضيات التي توصل اليها العلماء بموضوع مفهوم رأس المال الاجتماعي، وثانيا الوقوف على ما توصلت اليه الدراسات السابقة بهذا الخصوص والاستفادة منها في اثراء البحث ودراسة ما هو جديد فيما يتعلق بمفهوم رأس المال الاجتماعي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية .

المصادر الأولية: استخدم الباحث اداة الاستبيان ملحق رقم (1.3) لجمع البيانات الأولية صممت خصيصا للدراسة من مجتمع البحث المتمثل بالعينة وشمل الاستبيان ستة محاور رئيسية لرأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد ،الثقة بالمؤسسات ، والمشاركة الاجتماعية السياسية والمدنية والمهنية، والشبكات غير الرسمية والتضامن الاجتماعي، التوجهات والقيم المشتركة واخيرا العمل الجماعي والتعاون) وانبثق عنها خمسة وستون سؤالا لتعبر عن الستة المحاور السابقة الذكر وتم استخدام معيار ليكرت الخماسي حيث كانت كالتالي وبالترتيب (موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة).

4.3 مجتمع الدراسة والعينة

اجريت الدراسة في حدودها المكانية ريف محافظة رام الله والبيرة والتي تتكون من سبعون قرية وان مجتمع البحث يتكون من جميع المواطنين في الريف في محافظة رام الله والبيرة والبالغ عدد سكانهم (228282 نسمة) (لجنة الانتخابات المركزية، 2017).

عينة الدراسة:

تم تحديد العينة بطريقة العينة العشوائية العنقودية وتم تحديدها على مرحلتين:

المرحلة الأولى: تم اختيار الاربع قرى كعينة بحث من أصل سبعون قرية في محافظة رام الله والبيرة وتشكل 5.7% من المجتمع الاصلي، وبناء عليه كانت عينة البحث ممثلة في القرى الاربعة التالية: (المزرعة القبلية، المزرعة الشرقية، شقبا، وعين سينيا).

المرحلة الثانية: بعد تحديد العينة في المرحلة الأولى اخذت عينة احتمالية عشوائية منتظمة بطريقة العدد العشوائي بحيث نعطي لجميع مفردات مجتمع البحث فرصة متساوية للاختيار في العينة من الاربع قرى المذكورة سابقا بحيث تكون هذه العينة ممثلة لمجتمع الدراسة وتم مراعاة بعددين اساسيين عند سحب العينة وهما توفر عنصر العشوائية وان يكون حجم العينة كافيا لتمثيل مجتمع الدراسة.

وتكونت مفردة الدراسة من المواطنين فوق الثمانية عشر عاما من كلا الجنسين المسجلين لدى لجنة الانتخابات المركزية وقد تم استخدام سجل الناخبين المسجلين لدى لجنة الانتخابات المركزية لاختيار العينة العشوائية المنتظمة وكان حجم العينة المناسب استنادا إلى برنامج لتحديد عينة الدراسة بناء على عدد مجتمع البحث وذلك بنسبة خطأ مقداره 0.05 ومدى ثقة 0.95 من مجتمع الدراسة وبمسافة اختيار قدرها عشرون كما يلي:

تكون مجتمع الدراسة في المرحلة الأولى من الاختيار من كافة المواطنين المسجلين لدى لجنة الانتخابات المركزية والبالغ عددهم 105650 ناخب (لجنة الانتخابات المركزية 2017) تم اخذ عينة منها تمثل الناخبين في الاربع قرى المذكورة والبالغة 7635 مفردة من المواطنين فوق الثمانية عشر عاما والتي تشكل 7% من عدد الناخبين الكلي في ريف المحافظة، بناء على سجل الانتخابات الصادر عن لجنة الانتخابات المركزية بغرض الاقتراع في انتخابات الهيئات المحلية للعام 2017 وتم استخدام معادلة ستيفين ثامبسون (Stephen Sampson) لتحديد العينة وتبين ان حجم العينة المناسب بناء على مجتمع البحث 365 مفردة وتم زيادة العدد العينة إلى 400 مفردة خوفا من فقدان بعض الاستبيان عند استرجاعها لتبقى العينة مناسبة لمجتمع البحث كما هو موضح ادناه:

حجم مجتمع البحث 7635 مفردة

365.8023287	إذا _____ = حجم العينة =
--------------------	--------------------------

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times \left(d^2 \div z^2 \right) \right] + p(1-p) \right]}$$

معادلة
ستيفين
ثامبسون

N

حجم المجتمع

z

الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوي

1.96

d

نسبة الخطأ وتساوي 0.05

p

نسبة توفر الخاصية والمحايدة = 0.50

جدول رقم (1.3) يوضح عينة الدراسة من القرى الاربعة السابقة الذكر:

عينة الدراسة	النسبة	عدد الناخبين المسجلين	القرية
116	0.29	2215	المزرعة القبلية
132	0.33	2524	المزرعة الشرقية
132	0.33	2507	شقبا
20	0.05	389	عين سينيا
400	%100	7635	المجموع

5.3 متغيرات الدراسة

النموذج الأول:

المتغيرات المستقلة: وهو المتغير الاساس والذي يؤثر في المتغير التابع ومن خلالها يحدث التغيرات في النتيجة أو الفروقات وكانت المتغيرات المستقلة (الجنس، الحالة الاجتماعية، الدخل، المستوى التعليمي، الحالة العملية، مكان السكن، العمر).

المتغيرات التابعة: (وهي محاور رأس المال الاجتماعي: الثقة بالأفراد، الثقة بالمؤسسات، المشاركة المجتمعية المدنية والسياسية والمهنية، الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون).

النموذج الثاني:

المتغيرات المستقلة: رأس المال الاجتماعي الترابطي والمتمثل في الدراسة (الحمولة والاقارب، والأصدقاء) ورأس المال الاجتماعي التجسيري والمتمثل (الاحزاب السياسية، والهيئات المحلية) المتغيرات التابعة: قرار الفرد في الريف الفلسطيني.

6.3 صدق اداة الدراسة

تعني ان تقيس الاستبيان ما وضع لقياسه اي ان السؤال أو العبارة الموجودة في الاستبانة تقيس ما يفترض البحث قياسه وتجيب على اسئلة واستفسارات البحث وقياس مدى ملاءمة مجالات وعبارات الاستبانة للمبحوثين.

وللتأكد من ذلك فقد تم عرض الاستبيان بصيغتها الأولى من خلال رسالة تحكيم ملحق رقم (2.3) على مجموعة من المحكمين اصحاب الاختصاص بلغ عددهم خمسة محكمين ملحق رقم (3.3) وذلك لقياس صدق اداة الدراسة من ناحية وضوح العبارات ومناسبتها ومدى قدرتها على قياس ما وجدت لقياسه وهل ان العبارات في الاستبيان مناسبة للمبحوثين بحيث يتم تعديل أو حذف أو اضافة عبارة بحيث يكون الاستبيان قادر على قياس الظاهرة ،وبعد ان جمعت اراء المحكمين على صلاحية العبارات وانتماءها وفي ضوء النتائج تم قبول العبارات التي اتفق المحكمين عليها وحذف الأخرى التي لم يرونها مناسبة وتم التعديل على بعض العبارات بتعديل الصيغ وتم اضافة بعض العبارات التي اعتبروها مهمة ان تكون موجودة ومن ثم تم الانتهاء من الاستبانة بشكلها النهائي للبدء بعملية التوزيع على المبحوثين.

7.3 ثبات اداة الاستبانة

يقصد بها ان تعطي نفس النتائج في حالة تم تطبيقها مرة ثانية على نفس افراد العينة بعد فترة زمنية محددة وتحت ظروف مماثلة.

قام الباحث بالتأكد من ثبات الأداة بحساب معامل ثباتها من خلال معادلة (كرونباخ ألفا) حيث بلغت قيمة معامل الثبات على الدرجة الكلية وفق معادلة كرونباخ ألفا (0.935)، وهي قيمة عالية جدا ومقبولة:

جدول رقم (2.3): معامل كرونباخ ألفا ثبات الاستبانة

المجالات	عدد الفقرات	قيمة ألفا
الثقة بالأفراد	8	0.726
الثقة في مؤسسات المجتمع	9	0.663
المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)	10	0.853
الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي	12	0.801
القيم والتوجهات المشتركة	8	0.721
العمل الجماعي والتعاون	8	0.864
الدرجة الكلية	55	0.935

8.3 المعالجة الاحصائية

لإنجاز الإطار العملي للدراسة قام الباحث باستخدام برنامج Statistial pakage for social sciens (SPSS).

- 1- بداية تم تطبيق اختبار الفا كرونباخ لقياس معاملات ثبات اداة الدراسة
- 2- تم استخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة ومعرفة الدرجة الكلية ودرجة كل محور وفقرة من فقرات راس المال الاجتماعي
- 3- ومن أجل اختيار الفحص المناسب لفروقات المتوسطات تم تطبيق اختبار (kolomogorov Smirnov) لفحص التوزيع الطبيعي . وفحص تجانس التباين فقد تم تطبيق اختبار (Levene's Test for Equality of Variances)
- 4- تم تطبيق اختبار Independent samples T-test لاستجابات أفراد العينة وايجاد الفروق ذات الدلالة الاحصائية في محاور الدراسة تبعا للمتغيرين المستقلين: الجنس (ذكر، انثى) ومكان العمل (داخل اراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، العمل داخل اراضي 48) التي حققت شرطين اولا التوزيع طبيعي وهي في نفس الوقت ذات تباين متجانس.
- 5- تم تطبيق اختبار مان ويتي Mann-Whitney U لفحص الفروقات بين المتغيرات المستقلة والتي لم تحقق شروط الاختبار المعلمي المتمثل بالتوزيع الطبيعي للبيانات وتجانس التباين.
- 6- تم تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA (ONE WAY Analysis of Variance) لبيان الفروقات ذات الدلالة الاحصائية في محاور الدراسة تبعا للمتغيرات المستقلة (الحالة الاجتماعية، الدخل، المستوى التعليمي، الحالة العملية، مكان السكن، العمر) في حال انها حققت شرط تجانس التباينات.
- 7- تم تطبيق الاختبار اللامعلمي (Kruskal Wallis Test) لايجاد الفروقات ذات الدلالة الاحصائية في محاور الدراسة وذلك للمتغيرات التي لا يوجد فيها تجانس تباينات.

8- اختبار المقارنات البعدية Post Hoc اختبار توكي Tukey Test وذلك لإيجاد الفروقات والمقارنات بين كل زوجين او مجموعتين من متغيرات الدراسة المستقلة بعد رفض الفرضية الصفرية.

الفصل الرابع

4. عرض النتائج ومناقشتها

4.1 مقدمة:

يتناول هذا الفصل عرضًا للنتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة ومناقشتها.

تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال المحوري التالي:

"ما هي درجة امتلاك رأس المال الاجتماعي في ريف محافظة رام الله والبيرة، 2007-2017؟"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل خصائص محاور رأس المال الاجتماعي في الريف الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة المتمثلة بالمحاور (الثقة بالأفراد، الثقة بالمؤسسات المجتمعية، المشاركة المجتمعية، الشبكات غير الرسمية والتضامن، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) وبيان الفروقات بين كل من متغيرات (الجنس، الحالة الاجتماعية، الدخل، المستوى التعليمي، الحالة العملية، مكان السكن، العم، نوع النشاط الاقتصادي، مكان العمل) في درجة امتلاكهم رأس المال الاجتماعي ومن أجل تحقيق هذا الهدف، من خلال استجابة أفراد عينة الدراسة على الأداة، تم تحليل البيانات الإحصائية التي جمعها الباحث من الميدان.

وليتيم تحديد مستوى استجابة المستجوبين تحليل خصائص وأبعاد رأس المال الاجتماعي في الريف الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة ومن خلال متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة تم اعتماد الدرجات التالية:

تصحيح الأداة

لقد تم اعتماد التوزيع التالي للفقرات في عملية تصحيح فقرات أداة الدراسة واستخراج النتائج وفقاً

للطريقة التالية:

معارض جداً	معارض	محايد	موافق	موافق جداً
1	2	3	4	5

مفتاح التصحيح

جدول رقم (1.4): مفتاح التصحيح

المتوسط الحسابي	الدرجة
1.80-1.0	منخفضة جداً
2.61-1.81	منخفضة
3.42-2.62	متوسطة
4.23-3.43	عالية
5.0-4.24	عالية جداً

خصائص العينة البحثية

فيما يلي عرض مفصل لخصائص المبحوثين من عينة الدراسة وهم المواطنون الذين تزيد أعمارهم عن ثمانية عشر عامًا في كل من قرية (المزرعة القبليّة، شقبا، عين سينيا، المزرعة الشرقية) حيث تمثل هذه القرى عينة عشوائية ممثلة لريف محافظة رام الله والبيرة.

جدول رقم (2.4-أ): خصائص عينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	المتغير	
		55	220
45	180	أنثى	
24.7	99	أعزب	الحالة الاجتماعية
72	288	متزوج حالياً	
0.5	2	مطلق	
2.8	11	أرمل	

جدول رقم (2.4-ب): خصائص عينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	المتغير	
43	172	أقل من توجيهي	المؤهل العلمي
20.2	81	توجيهي	
9.8	39	دبلوم	
27	108	بكالوريوس فأعلى	
29	116	المزرعة القبلية	مكان السكن
33	132	شقبا	
5	20	عين سينيا	
33	132	المزرعة الشرقية	
35.5	142	18 - 29	العمر
20	80	30 – 39	
19	76	40 – 49	
15.75	63	50 – 59	
9.75	39	60 فأكثر	
8.3	33	عاطل عن العمل	الحالة العملية
26.3	105	ربة بيت	
7.3	29	طالب	
58.3	233	يعمل	
41.8	167	لا ينطبق	النشاط الاقتصادي / للعاملين فقط
4.8	19	زراعي	
3.8	15	صناعي	
15.3	61	إنشاءات وأبنية	
11.3	45	القطاع العام	
1.5	6	التعليمي	
0.8	3	الصحي	
14.3	57	التجارة	
0.8	3	المصرفي والمالي	
1.5	6	النقل والاتصالات	
4.5	18	أخرى	
41.8	167	لا ينطبق	مكان العمل / للعاملين فقط
50.5	202	أراضي السلطة الفلسطينية	
7.8	31	أراضي 48 (المستوطنات)	
8	32	دون 1500	الدخل / للعاملين فقط
16.8	67	1501- 2500	
18.5	74	2501 – 3500	
15	60	فوق 3500	
41.8	167	لا ينطبق	
100	400	Total	

ملاحظة: ينوه الباحث لجملة "لا ينطبق" التي ظهرت مع المتغيرات (نوع النشاط الاقتصادي، مكان العمل، والدخل) ان من متغير الدراسة المستقل "الحالة العملية" والتي تضم بالطبيعي كافة مفردات البحث وعددها اربعمائة مفردة ومن تصنيفها " عاملين وريبات بيوت وعاطل عن العمل وطلاب" وان جملة لا تنطبق هي تصف كل من ربات البيوت والطلاب والعاطلين عن العمل الذي ليس لهم دخل ولا مكان عمل ولا نوع نشاط اقتصادي وان هذه المتغيرات تنطبق فقط على العاملين.

أولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

2.4 نتائج السؤال الأول

4- ما هي خصائص أبعاد رأس المال الاجتماعي في الريف الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة؟

من أجل الإجابة عن هذا السؤال قام الباحث باستخراج النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية لتحليل خصائص محاور رأس المال الاجتماعي في الريف الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة. على النحو التالي:

1- جدول رقم (3.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لخصائص الدرجة الكلية ومحاور رأس المال الاجتماعي في الريف الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة فيها حسب استجابات أفراد العينة، مرتبة ترتيباً تنازلياً:

رقم المحور	مجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
6	العمل الجماعي والتعاون	3.60	.76	72.0%	عالية
4	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي	3.56	.59	71.2%	عالية
5	القيم والتوجهات المشتركة	3.49	.65	69.8%	متوسطة
1	الثقة بالأفراد	3.41	.63	68.3%	متوسطة
2	الثقة في مؤسسات المجتمع	3.04	.62	60.9%	متوسطة
3	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)	2.90	.79	57.9%	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.34	0.52	66.8%	متوسطة

تبين من الجدول أعلاه أن درجة محور العمل الجماعي والتعاون هي أعلى درجة من محاور رأس المال الاجتماعي الستة بتقدير عالي، وأن درجة محور المشاركة المجتمعية (المهنية، السياسية، المدنية) هي أقل درجة من المحاور السابقة بتقدير متوسط.

وأن الدرجة الكلية لرأس المال الاجتماعي في ريف محافظة رام الله والبيرة هي درجة متوسطة وتميل إلى الإيجابية ونقصد بالإيجابية بدلالاتها الإحصائية فقط وليس انعكاسها على المجتمع أو الجماعة أو الفرد.

وفيما يلي تحليل لخصائص كل محور من محاور رأس المال الاجتماعي حسب اجابات المبحوثين:

جدول رقم (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية للمحور الأول الثقة بالأفراد حسب استجابات أفراد العينة، مرتبة ترتيباً تنازلياً:

الرقم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
7	3.77	1.1	75.3%	عالية
3	3.56	1.0	71.2%	عالية
6	3.51	1.2	70.2%	عالية
5	3.50	1.1	70.1%	عالية
8	3.48	1.0	69.6%	عالية
4	3.45	1.1	69.0%	عالية
2	3.31	1.0	66.3%	متوسطة
1	2.74	1.1	54.8%	متوسطة
	3.41	.63	68.3%	متوسطة

يتضح من الجدول (4.4) أنّ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمجال الثقة بالأفراد هي (3.41)، وبانحراف معياري مقداره (0.63)، ونسبة مئوية 68.3%، وهذا يدل على أنّ درجة محور الثقة بالأفراد كانت بدرجة متوسطة، كما اتضح أنّ الفقرة رقم (7) التي تنص على: "أثق بوجهاء عائلتي أنهم يعملون لمصلحتي" جاءت في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (3.77). كما أن الفقرة رقم (3) التي تنص على: "أثق بأئمة المساجد في قريتي". جاءت في الترتيب الثاني وبمتوسط حسابي (3.56). كما تبين أن أقل الفقرات من حيث المتوسط الحسابي كانت الفقرة رقم (1) التي تنص على "أثق بمسؤولي الأحزاب في قريتي" وبمتوسط حسابي (2.74). تلتها الفقرة رقم (2) التي تنص على "أثق بأعضاء الهيئة المحلية باستعدادهم لخدمتي" وجاءت بمتوسط حسابي (3.31).

تتفق هذه النتيجة مع دراسة الزغل (2011) أثبتت نتائج الدراسة أن مستوى الثقة بالأفراد كما حددها الباحثون هي درجة متوسطة، بينما تختلف مع دراسة عبد المؤمن (2015) التي أثبتت الدراسة أن الثقة بالآخرين درجة مرتفعة.

يعتبر هذا المحور من أهم محاور رأس المال الاجتماعي الذي يعبر عن الثقة بالأفراد داخل المجتمع، وعلى الرغم أن هذا المحور يعطي مؤشر عن قياس الثقة بأفراد داخل بنى اجتماعية مختلفة ولكنهم يشتركون بأنهم من نفس القرية ولكن وظيفة كل واحد فيهم مختلفة وبالرغم أن المواطنين يعرفون جيداً هؤلاء الأفراد وتربطهم علاقات فيما بينهم إلا أن الثقة كانت متباينة ومختلفة من فرد إلى فرد آخر ومن الواضح أن كلما قربت على علاقات القرابة (الدم) تكون الدرجة أعلى، نستنتج انه تؤخذ درجة الثقة على الدور الوظيفي الذي يعتقده الفرد من هؤلاء الأفراد لذا نجد أن الثقة بوجهاء العائلة كانت الدرجة الأعلى نظراً للحكم المسبق من قبل المجيب على الدور المهم الذي يلعبه وجهاء العائلة في الحفاظ على مصالحه وملفت في النظر أنه كلما ابتعدت هذه العلاقة عن القرابة تصبح الثقة أقل فتصبح تنازلية إلى الثقة بأئمة المساجد وأيضاً إلى أن تصل إلى درجة متوسطة في الثقة بمسؤولي الأحزاب في القرية.

والظاهر من النتائج أيضاً أنها تقل الثقة كلما انتقلت من أفراد في بنى اجتماعية تربطهم علاقات غير رسمية إلى أفراد في بنى اجتماعية تربطهم علاقات رسمية مثل مسؤولي الأحزاب وأعضاء الهيئة المحلية ومعلمي المدارس.

يعزو الباحث بخصوص الثقة المتدنية بمسؤولي الأحزاب في القرية كون هؤلاء الأفراد لا يمثلون العائلة ولا بأي شكل من الأشكال هذا من جانب ومن الجانب الآخر له علاقة بالمنفعة حيث إن الحزب لا يخدم كافة أفراد العائلة بل أفراد معينين منتمين إلى الحزب وأخيراً كون نسبة كبيرة من الأفراد غير منتمين إلى هذه التنظيمات.

وكون المجتمع متمسك بالطابع الديني نسبياً ويلجأ إليه وقت ما يكون في ضائقة من نوع ما (وظيفة نفسية نسبياً) فهو الملاذ الوحيد لتحميله كافة العقبات والمخاطر الذي يتعرض لها وكون رجل الدين في مجتمعنا مصدق أكثر من غيره وانه لا يمكن المساس به جاءت الثقة بأئمة المساجد عالية.

وجود القضاء العشائري أثر على الثقة أو اللجوء إلى الشرطة أو القضاء الفلسطيني في تحصيل الحقوق لذا قد يضطر الفرد بأن يعمل حلول مع القضاء الفلسطيني ومع القضاء العشائري لحل المشاكل وفي أحيان كثيرة يكرس النظام الرسمي عدم الثقة في نفسه من قبل المواطنين عندما يلجأ هو إلى الحلول العشائرية بدل من الحلول الرسمية عن طريق القضاء أو الشرطة أو النيابة.

جدول رقم (5.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية للمحور الثاني الثقة في

مؤسسات المجتمع حسب استجابات أفراد العينة، مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
4	أفضل أن يلتحق أفراد أسرتي بمدارس داخل القرية	3.90	1.1	78.1%	عالية
2	يقوم المجلس البلدي بدوره في تقديم الخدمات للمواطنين	3.45	1.0	68.9%	عالية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
7	التبرعات تصل إلى الفقراء في القرية	3.38	1.0	67.6%	متوسطة
6	إذا اعتدى عليّ شخص أخذ حقي عن طريق الشرطة	3.13	1.3	62.6%	متوسطة
5	أفضل الذهاب إلى العيادة العامة بدل الطبيب الخاص	2.96	1.4	59.1%	متوسطة
9	أثق بالقضاء الفلسطيني في تحصيل حقي	2.80	1.1	56.1%	متوسطة
8	أثق بالمؤسسات الإعلامية المحلية بأنها تتقل الحقيقة	2.64	1.2	52.8%	متوسطة
3	أفضل التبرع للجمعيات بدل التبرع للأفراد	2.58	1.4	51.6%	منخفضة
1	أثق بقدرة الحكومة الحالية على تلبية احتياجاتي	2.56	1.1	51.2%	منخفضة
	الدرجة الكلية	3.04	.62	60.9%	متوسطة

يتضح من الجدول (5.4) أنّ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمحور الثقة في مؤسسات المجتمع هي (3.04)، وانحراف معياري مقداره (0.62)، ونسبة مئوية 60.9%، وهذا يدل على أنّ درجة محور الثقة في مؤسسات المجتمع كانت بدرجة متوسطة، كما اتضح أنّ الفقرة رقم (4) التي تنص على: "أفضل أن يلتحق أفراد أسرتي بمدارس داخل القرية" جاءت في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (3.90). كما أن الفقرة رقم (2) التي تنص على: "يقوم المجلس البلدي بدوره في تقديم الخدمات للمواطنين." جاءت في الترتيب الثاني وبمتوسط حسابي (3.45). كما تبين أن أقل الفقرات من حيث المتوسط الحسابي كانت الفقرة رقم (1) التي تنص على: "أثق بقدرة الحكومة الحالية على تلبية احتياجاتي" وبمتوسط حسابي (2.56). تلتها الفقرة رقم (1) التي تنص على: "أفضل التبرع للجمعيات بدل التبرع للأفراد" وجاءت بمتوسط حسابي (2.58).

تتشابه نتائج هذه الدراسة مع دراسة الزغل (2011) "حيث أثبتت أن درجة الثقة بالمؤسسات هي متوسطة" بينما تختلف مع دراسة عبد المؤمن (2015) "أثبتت الدراسة أن الثقة في مؤسسات المجتمع كما

يحددها أرباب الأسر هي درجة مرتفعة. ودلالة ذلك اختلاف أهمية محاور راس المال الاجتماعي من سياق الى اخر.

كما ذكر سابقاً يعتبر محور الثقة هو من أهم المحاور إذا لم يكن الأهم من محاور رأس المال الاجتماعي، وبرغم أن الدرجة الكلية متوسطة إلا أن الباحث يعتبرها درجة غير مقبولة، كون الثقة في المؤسسات هي من تؤسس لحياة مدنية متطورة وتخفف من العلاقات الأولية والإثنية غير الرسمية، وإذا ما قورنت نتاج هذا المحور مع المحور السابق نجد أن المواطنين يفضلون تحصيل حقوقهم عن طريق القضاء العشائري بدل من الشرطة أو القضاء الفلسطيني، وأن هذه النتيجة خطيرة جداً على المجتمع وتعتبر من أخطر التشوهات المجتمعية والسياسية لأي مجتمع كون القضاء هو الميزان وهو من يحقق العدالة لكافة أفراد المجتمع وهو الذي يضبط السلطات في أية دولة في العالم وأن التمسك بالقضاء العشائري على حساب القضاء الرسمي فهو تكريس لدور العشيرة والعائلية في الحياة العامة للمواطنين ويمنع الانتقال إلى حياة مدنية كاملة تنتشر فيها صفة الرسمية في جميع مواقعها.

يعزو الباحث عدم استقلال القضاء وتدخل السلطة التنفيذية في التعيينات والاجراءات البيروقراطية الطويلة في الحكم، أدى إلى هذه النسبة غير المقبولة من الثقة بمقياس أن القضاء شيء مهم ومحوري في أي مجتمع أو دولة. كما ان الدولة في اغلب الظواهر تلجأ الى العشائرية في حل المشاكل والخلافات.

ويشير المؤشر العام للثقة بالمؤسسات إلى الانخفاض نسبياً ودرجة غير مقبولة وأن هذه الظاهرة لم تتغير طوال العشرة سنين السابقة فقد أثبتت دراسة نصر وهلال 2007 عن درجة عالية نسبياً من انعدام الثقة "تكشف مراجعة سريعة لنتائج قياسات الثقة عن مجتمع يسوده درجة عالية نسبياً من انعدام الثقة في الأفراد بشكل عام وفي مؤسسات السلطة وفي الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني (نصروهلال، 2007، ص95).

جدول رقم (6.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية للمحور المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية) حسب استجابات أفراد العينة، مرتبة ترتيباً تنازلياً:

الرقم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
6	3.71	1.2	74.1%	عالية
7	3.36	1.2	67.3%	عالية
4	3.29	1.2	65.9%	متوسطة
1	3.05	1.3	61.0%	متوسطة
2	2.96	1.2	59.2%	متوسطة
3	2.95	1.2	59.0%	متوسطة
10	2.49	1.2	49.7%	منخفضة
8	2.47	1.1	49.4%	منخفضة
9	2.38	1.2	47.7%	منخفضة
5	2.30	1.2	46.0%	منخفضة
	2.90	.79	57.9%	متوسطة

يتضح من الجدول (6.4) أنَّ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمحور المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية) هي (2.90)، وانحراف معياري مقداره (0.79)، ونسبة مئوية 57.9%، وهذا يدل على أنَّ درجة محور المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية) كانت بدرجة متوسطة، كما اتضح أنَّ الفقرة رقم (6) التي تنص على أن " تصويتي في الانتخابات واجب عليّ القيام به " جاءت في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (3.71). كما ان الفقرة رقم (7) التي تنص على: "أحرص عادة على سماع نشرات الاخبار والبرامج السياسية المحلية." جاءت في الترتيب الثاني وبمتوسط حسابي (3.36). كما تبين

أن أقل الفقرات من حيث المتوسط الحسابي كانت الفقرة رقم (5) التي تنص على: " أعتقد أن الانتماء لأحد الأحزاب السياسية الفلسطينية أمر ضروري " وبمتوسط حسابي (2.30). تلتها الفقرة رقم (1) التي تنص على: " أقوم دائماً بالمشاركة في المظاهرات والمسيرات دعماً للقضية الفلسطينية" وجاءت بمتوسط حسابي (2.38).

تتشابه نتائج الدراسة مع دراسة الزغل (2011): " أثبتت نتائج الدراسة أن الدرجة الكلية لمؤشر المشاركة المجتمعية درجة متوسطة كما أن محور " أحرص على سماع نشرات الأخبار والبرامج السياسية كانت معدل مرتفع، وأن محور الانتماء لأحد الأحزاب السياسية أمر ضروري كان بمعدل منخفض".

بداية يتبين من نتائج هذا المحور أن أقل مشاركة يهتم بها المواطنون هي المشاركة السياسية ثم المشاركة المدنية، كما أن هذه النتائج تؤكد درجة اهتمام المواطنين بالانتماءات العائلية على حساب الانتماءات التنظيمية والمدنية، وأن المواطنين لهم علاقات أفقية كثيفة أكثر منها رأسية، وكذلك على مستوى المشاركة المدنية برغم أنها درجة متوسطة إلا أنها تميل إلى السلبية أكثر وهذا يعكس عدم توجه المواطنين للانضمام إلى المؤسسات الحديثة المتمثلة سواء بنادي رياضي أو جمعية أهلية أو حتى حزب سياسي، ويعزو الباحث أن السبب في ذلك عدم قدرة هذه المؤسسات بأن تقوم بالدور الوظيفي التي تقوم فيه العائلة أو العشيرة ولم تستطع أن تحل محلها لتبقى العائلة من وجهة نظر المبحوثين هي الركيزة الأساسية للمواطن في الريف الفلسطيني، هذا بالإضافة إلى عنصر المنفعة الفئوية الواضحة على سلوك كافة التنظيمات والأحزاب السياسية ولا تنعكس على أفراد المجتمع بشكل عام ما أضعف اهتمام المواطنين بهذه الأحزاب.

ويربط الباحث نتائج دراسته مع دراسة ابو زاهر 2013 التي اثبتت الدور السلبي للنخب السياسية بعد اوسلو التي تتسم بالمنفعة على اهدار راس المال الاجتماعي (ابو زاهر، 2009).

وجاءت في نتائج دراسة عبد الحميد متوافقة مع هذه النتائج: "يتأكد عدم مساهمة الجمعيات في تكوين رأس مال اجتماعي ليس فقط من عدم مشاركة المستفيدين في أنشطة الجمعية إنما أيضاً من عدم معرفتهم

بأنشطة الجمعية باستثناء النشاط الذين يستفيدون منه وعدم ارتباط أجندة الجمعيات باحتياجات المجتمع الذي تعمل في إطاره (عبد الحميد، 2009، ص 171).

إن الارتباط العائلي القوي مع ضعف الأحزاب السياسية في آن واحد أدى إلى ارتفاع درجة التصويت في الانتخابات لحفاظ كل فرد على استحقاقه الانتخابي لعائلته معتقداً أن ابن عائلته هو الذي يخدم مصالحه بناء على درجة الفقرة الأولى من المحور الأول ومن وجهة نظر ثانية الحفاظ على المورث السمعي للعائلة والحفاظ على حصتها ونفوذها داخل القرية بغض النظر عن الفرد المرشح للانتخابات.

جدول رقم (7.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية للمحور الرابع الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي حسب استجابات أفراد العينة، مرتبة ترتيباً تنازلياً:

الرقم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
7	4.13	0.8	82.6%	عالية
4	4.13	0.9	82.6%	عالية
6	4.03	0.8	80.6%	عالية
2	3.86	0.9	77.2%	عالية
1	3.81	1.0	76.1%	عالية
8	3.76	1.0	75.2%	عالية
3	3.72	1.1	74.3%	عالية
9	3.48	1.0	69.6%	عالية
5	3.43	1.1	68.6%	عالية
10	3.07	1.4	61.5%	متوسطة
12	2.89	1.2	57.7%	متوسطة

الرقم	الدرجة	النسبة	الانحراف	المتوسط	الدرجة
		النسبة	الانحراف	المتوسط	الدرجة
		المئوية	المعياري	الحسابي	التقدير
					بسهولة
11	منخفضة	48.9%	1.2	2.44	أستفيد من أقاربي الذين يشغلون مناصب مرموقة
	عالية	71.2%	.59	3.56	الدرجة الكلية

يتضح من الجدول (7.4) أنّ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمحور الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي هي (3.56)، وانحراف معياري مقداره (0.59)، وبنسبة مئوية 71.2%، وهذا يدل على أنّ درجة محور الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي كانت بدرجة عالية، كما اتضح أنّ الفقرة رقم (7) التي تنص على أن "أحرص على زيارة أقاربي" جاءت في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (4.13). كما أن الفقرة رقم (4) التي تنص على أن "أشارك أفراد قريتي في المناسبات الاجتماعية المختلفة" جاءت في الترتيب الثاني وبمتوسط حسابي (4.13). كما تبين أنّ أقل الفقرات من حيث المتوسط الحسابي كانت الفقرة رقم (11) التي تنص على "أستفيد من أقاربي الذين يشغلون مناصب مرموقة" وبمتوسط حسابي (2.44). تلتها الفقرة رقم (12) التي تنص على "أستطيع التواصل مع المسؤولين وأصحاب المناصب العليا في القرية بسهولة" وجاءت بمتوسط حسابي (2.89).

تثبت نتائج هذا المحور وتؤكد على النتائج السابقة بأنّ المواطنين في الريف الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة يتمتعون بشبكة علاقات أفقية كبيرة ويحرصون على الاتصال والتواصل داخل القرية، يعتبر الباحث هذه النتيجة منطقية ومقبولة لعدة أسباب، أولاً: كون المواطنين في الريف تربطهم علاقات تعتبر قوية مثل القرابة أو النسب أو الأصدقاء وكذلك التاريخ المشترك والثقافة والعادات والتقاليد المشتركة التي تساعد على الاحتفاظ بهذه العلاقات، ثانياً: كون رأس المال الاجتماعي مبنيّ على مبدأ التبادلية في العلاقات بمعنى أنا أقدم اليوم وأنتظر أن تقدم لي غداً وأنا على ثقة تامة بأنك سوف تقدم، وبالتالي فهم بحاجة ماسة بأن يكونوا متضامنين مع بعض وخصوصاً عند ربط هذا المحور بالمحور السابق "المشاركة

المجتمعية الرسمية" نجد أنها درجة متوسطة، لذا ينصبّ اهتمام المواطن على الشبكات غير الرسمية وعلى حساب الشبكات الرسمية أو المشاركة الرسمية.

هنا نذكر بما قاله الدكتور مصطفى حجازي (الانتماء إلى الأسرة العريضة بهذا الشكل الذوباني يمنع الانتماء إلى المؤسسات الاجتماعية العامة ويمنع بروز المصلحة العامة وغلبتها لصالح سيارة مصلحة الأسرة العشييرة). (حجازي، 2005، ص 115)

قد يكون هناك سبب آخر هو خصائص هذه العلاقات، فالعلاقات غير الرسمية قد يكون الفرد مجبراً عليها وبغير طوعية وإن كانت غير رسمية وليس لها قوانين وأنظمة سوى العادات والتقاليد والعرف والضبط الاجتماعي الذي لا يستطيع الفرد في الريف الخروج عنها أو الانسلاخ منها، ووصفها الدكتور حجازي العلاقة بالحب التملُّكي "العلاقات في العشييرة من نوع الحب التملُّكي، ومن خصائص الحب التملُّكي التساهل بكل شيء عدا الرغبة في الاستقلال والتوجه نحو التفرد (حجازي، 2005، ص 115).

بينما العلاقات الرسمية والانضمام إلى الجمعيات والأحزاب فهي طوعية ولها أنظمتها وقوانينها وهيكلها. ومن جانب آخر محور الثقة، فالثقة هي التي تجعل المواطن مبادراً للعمل الصالح والمنفعة العامة، وعكست نتائج محور الثقة بدرجة غير مقبولة من الثقة في المؤسسات الرسمية وبطبيعة الحال انعكس على محور المشاركة المجتمعية والانضمام إلى المؤسسات الحديثة إن جاز التعبير.

ويعتبر الدافع الديني والعقيدة سبباً مهماً في رفع درجة هذا المحور ما يدعو إليه الدين الإسلامي من صلة الرحم وحقوق الجار والزيارات.

كما أثبت هذا المحور الضعف الشديد في درجة رأس المال الاجتماعي الرأسي الذي يربط الأفراد في مستويات وطبقات اجتماعية مختلفة، ودلّ على هذه النتيجة الفقرة الحادية عشرة "أستفيد من أقاربي الذين يشغلون مناصب مرموقة"، وجاءت بدرجة منخفضة وهذا دليل على أنّ حتى الاستفادة من المنفعة في رأس المال الاجتماعي أفضية ومحدودة نوعاً ما في تلبية احتياجات بسيطة وتقليدية نتيجة الارتباطات في الشبكات غير الرسمية.

وهذه النتائج تتفق مع دراسة أبو شمس حيث أكدت الدراسة "إن أعلى نسبة لإبعاد رأس المال الاجتماعي كانت في الشبكات الاجتماعية غير الرسمية، والسبب وراء هذا الارتفاع سيطرة رابطة العشيرة أو القبيلة على هذه العلاقات وتقارب المسافات بينهم مما يسهل هذا التواصل، حيث اقتصر رأس المال الاجتماعي على علاقات العشيرة. (أبو شمس، 2012، ص75).

جدول رقم (8.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية للمحور الخامس، القيم والتوجهات المشتركة حسب استجابات أفراد العينة، مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرقم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
7	4.21	.83	84.2%	عالية
5	4.09	.88	81.7%	عالية
6	3.95	1	79.1%	عالية
4	3.88	.94	77.6%	عالية
8	3.83	.97	76.6%	عالية
3	3.07	1.27	61.4%	متوسطة
1	2.97	1.32	59.5%	متوسطة
2	2.66	1.17	53.2%	متوسطة
	3.49	.65	69.8%	متوسطة

يتضح من الجدول (8.4) أنَّ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمحور القيم والتوجهات المشتركة هي (3.49)، وانحراف معياري مقداره (0.65)، ونسبة مئوية 69.8%، وهذا يدل على أنَّ درجة محور القيم

والتوجهات المشتركة كانت بدرجة متوسطة، كما اتضح أنّ الفقرة رقم (7) التي تنص على أنّ "أعتذر في حالة الإساءة إلى الآخرين" جاءت في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (4.21). كما أنّ الفقرة رقم (5) التي تنص على أنّ "إذا كنت قادرًا على المساعدة المالية تحاول الوصول إلى الأشد فقرًا في القرية". جاءت في الترتيب الثاني وبمتوسط حسابي (4.09). كما تبين أنّ أقل الفقرات من حيث المتوسط الحسابي كانت الفقرة رقم (2) التي تنص على "أُتدخل في حل مشاكل القرية" وبمتوسط حسابي (2.66). تلتها الفقرة رقم (1) التي تنص على "لا أحتد عندما يختلفون معي في الرأي في نقاش ما" وجاءت بمتوسط حسابي (2.97).

إنّ هذا المحور يُعبّر عن رأس المال الاجتماعي المعرفي والمتمثل في القيم والعادات والتوجهات المشتركة، ويعتقد كون هذا المحور يعبر عن قيم ومواقف معينة من الطبيعي أنّ تكون الإجابات متقاربة نسبيًا، لذا جاءت فقراته عالية ثم متوسطة دليل على تشابه المواطنين فيما بينهم تجاه قيم ومواقف معينة.

ويعتقد الباحث أنّ محور "تُبَلِّغ أصحاب الاختصاص عن الأعمال غير القانونية التي يمارسونها أهل القرية" وجاءت بدرجة متوسطة، أنّها درجة غير مقبولة كون السؤال يدل على المواطنة والعمل الصالح للعامة، إلا أنّ من الإجابات واضح أنّ الفرد عند إجابته لهذه الفكرة كان يعمل اعتبار أكثر للمصلحة الخاصة أو شعوره بعدم ملكية أي شيء عام أو اعتبارات عائلية وما يترتب عليه من ملامة أو مشاكل في حال أنّه عرف بأنه صاحب التبليغ، وقد تكون هذه ظاهرة شبه عامة في مجتمعنا الفلسطيني.

جدول رقم (9.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية للمحور السادس "العمل الجماعي والتعاون حسب استجابات أفراد العينة"، مرتبة ترتيباً تنازلياً.

الرقم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
1	4.27	0.7	85.4%	عالية جدا
4	4.20	0.8	83.9%	عالية
5	3.75	0.9	75.0%	عالية
6	3.66	1.2	73.2%	عالية
8	3.48	1.1	69.6%	عالية
2	3.27	1.1	65.4%	متوسطة
7	3.20	1.3	64.1%	متوسطة
3	2.98	1.2	59.7%	متوسطة
	3.60	.76	72.0%	عالية

يتضح من الجدول (9.4) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمحور العمل الجماعي والتعاون هي (3.60)، وبانحراف معياري مقداره (0.76)، وبنسبة مئوية 72.0%، وهذا يدل على أن درجة محور العمل الجماعي والتعاون كانت بدرجة عالية، كما اتضح أن الفقرة رقم (1) التي تنص على أن "أتعاون مع جيرانني في المناسبات" جاءت في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (4.27). كما أن الفقرة رقم (4) التي تنص على أن "أعتقد أن الأعمال التطوعية تفيد القرية". جاءت في الترتيب الثاني وبمتوسط حسابي (4.20). كما تبين أن أقل الفقرات من حيث المتوسط الحسابي كانت الفقرة رقم (3) التي تنص على "أحرص على الاتصال بالجمعيات الأهلية للمشاركة بأعمال تطوعية" وبمتوسط حسابي (2.98). تلتها الفقرة رقم (7) التي تنص على "عادة أعاون أهل قرتي في أعمال تطوعية" وجاءت بمتوسط حسابي (3.20).

لا تتفق نتائج الدراسة بخصوص محور العمل الجماعي والتعاون مع دراسة الزغل 2011" أثبتت نتائج الدراسة أنّ درجة محور العمل الجماعي والتعاون هي درجة متوسطة".

تدل هذه النتيجة على استنتاجين، الأول: مرتبط بشبكة العلاقات الأولية والأفقية التي يقيمها الأفراد وينتج عنها هذا التعاون، وتدل عليها الفقرات (1,2,5,6,8) ولها علاقة بالالتزامات المتبادلة بين أفراد المجتمع وتجدها في أغلب فقراتها عالية، والاستنتاج الثاني: هي الفقرات (4.7.3) التي تدل على التطوع وهي سمة وميزة أساسية من ميّزات رأس المال الاجتماعي التجسيري، وجاءت بدرجات متوسطة تختلف عن باقي الفقرات في المحور، وهذا يدل على ضعف الأعمال التطوعية المنظمة سواء بمبادرة من أفراد في القرية أو عن طريق مؤسسات رسمية وإن كانت الفقرة "أعتقد أنّ الأعمال التطوعية تقيد القرية" درجتها عالية فإنها تعبر عن رأي أو موقف ولا تعبر عن فعل أو عمل، وهي باعتقاد الباحث مؤشر إيجابي وإن كان موقفاً.

3.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

يتضمن السؤال الثاني: ما هي أكثر صور رأس المال الاجتماعي أهمية بالنسبة للفرد عند اتخاذ قراره؟

جدول رقم (10.4): متوسطات رأس المال الاجتماعي الترابطي والتجسيري.

الرقم	السؤال:	الحمولة والأقارب	الأصدقاء	الحزب السياسي	الهيئة المحلية
1	من وجهة نظرك من يعمل على تحقيق مصالحك واحتياجاتك؟	1.37	1.98	3.72	2.93
2	أفضل أن يكون رئيس البلدية فردًا من؟	1.87	2.31	3.36	2.47
3	إذا كنت في ضائقة مالية ألجأ أولاً إلى؟	1.38	1.74	3.71	3.18
4	في حالة تم الاعتداء الجسدي عليك تلجأ أولاً؟	1.31	2.10	3.70	2.89
5	الاجتماع الأهم بالنسبة لك؟	1.41	2.04	3.55	3.00
6	إن القرار الأكثر إلزامية لي؟	1.32	2.29	3.51	2.87
7	عند الحاجة إلى مشورة في موضوع مهم ألجأ إلى؟	1.52	1.65	3.69	3.14
8	أشعر بالفخر عندما أعلن اسم؟	1.31	2.23	3.58	2.88
9	أفضل القيام بالأعمال الجماعية بالشراكة مع أفراد من؟	1.54	1.73	3.62	3.12
10	من الأهم من وجهة نظرك لمساعدتك للوصول إلى منصب مرموق؟	1.52	2.14	3.34	3.01
	المجموع	1.45	2.02	3.58	2.95

يشير الجدول أعلاه الذي يوضح درجة الأهمية لحل أية مشكلة وأين يتجه الأفراد لحل مشاكلهم اليومية (بحسب سلم ترتيبى من 1 إلى 4 بحيث يكون 1 هو الأكثر أهمية و4 الأقل أهمية) متوسطات الحمولة والأقارب جاءت أقل ما يمكن (1.45) أي أنها تعد الأهمية الأكثر، بينما جاء الأصدقاء في المرتبة الثانية بمتوسط (2.02)، فيما احتلت الهيئة المحلية المرتبة الثالثة بمتوسط (2.95) بينما جاء الحزب السياسي في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.58).

تثبت نتائج إجابة المبحوثين أن رأس المال الاجتماعي الترابطي المبني على العلاقات الأولية موجود وحاضر في ريف محافظة رام الله والبيرة أكثر من رأس المال الاجتماعي التجسيري، حيث تعكس الإجابات درجة الأهمية للعائلة والأصدقاء في حياتهم على حساب الهيئة المحلية والحزب السياسي الذين يمثلون رأس المال التجسيري في هذا البحث.

فكل فقرات المحور أثبتت الدور المهم والحيوي والأساسي للعائلة أو العشيرة في حياة الفرد في الريف الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة، ثم تنتقل دائرة الاهتمام والحاجة إلى الأصدقاء ثم إلى الهيئة المحلية وأخيرًا إلى الحزب السياسي.

عند تحليلنا لفقرات هذا المحور فإننا نجد أنه يشبع حاجات كثيرة لدى الفرد بداية من الاحتياجات والمصالح الشخصية ثم الأمن والسلامة العامة ومن ثم سدّ العوزة والضائقة المالية ومن ثم الاجتماع والعمل الجماعي وأخيرًا تحقيق الذات والوصول إلى مناصب مرموقة، وجاءت النتائج وإجابات المبحوثين بإعطاء العائلة أو الحمولة المرتبة الأولى من وجهة نظر المبحوثين في تحقيق هذه الاحتياجات وتلتها في المرتبة الثانية الأصدقاء، وإنّ هذين الشكّلين يعبران عن رأس المال الاجتماعي الترابطي.

تتوافق هذه النتائج مع دراسة الحوراني التي أكدت فيها "أنّ العشيرة تمثل رأس مال اجتماعي لأبناء العشائر الأردنية"، بمعنى أنّ شبكة العلاقات العشائرية التي يرتبطون بها تعود عليهم بمكاسب مادية ومعنوية (حوران، 2012، ص 197).

أكدت كذلك "أنّ الولاء العشائري يكسب الأفراد دعمًا وجدانيًا يتجسد في الأمن والطمأنينة، الثقة، واختزال القلق الاجتماعي، كما يكسب الأفراد المصادر النادرة والمنصب والقوة الاجتماعية والقدرة على حشد التضامن. (حوراني، 2012، ص 198)

كما تتفق نتائج الدراسة مع دراسة كفاتوريا وآخرون 2009 حيث أشار التحليل إلى أن الروابط القوية هي الأكثر تطورًا من تلك الضعيفة. كما تظهر الدراسة أنّ هناك عجزًا واضحًا في رأس المال الاجتماعي التجسيري في الأراضي الفلسطينية. (كفاتوريا وآخرون، 2009، ص 23)

ذهب الدكتور مصطفى حجازي إلى ربط الانتماء للعشيرة بسبب وظائف أكثر منها مادية ومعنوية بالوظائف النفسية "إن الأسرة والعشيرة تلعب على المستوى العربي وظائف نفسية هامة فهي تساعد العناصر الضعيفة والأكثر عجزاً عن التصدي للأخطار الخارجية (إنسانية أم طبيعية) والأكثر فشلاً في تحقيق أصالة ذاتية من خلال الإنجازات وعلى مجابهة واقعها والتعويض عن مشاعر انعدام الأمن من ناحية والهوان الذاتي من ناحية أخرى. (حجازي، 2005، ص 115)

عند مقارنة إجابات المبحوثين في هذا المحور ومقارنته بنتائج قياس رأس المال الاجتماعي الذي عبّر عنه المبحوثون في المحاور الستة لرأس المال الاجتماعي في هذا البحث، تؤكد النتائج على الحضور الوافر لرأس المال الاجتماعي الترابطي أكثر من رأس المال الاجتماعي التجسيري في ريف محافظة رام الله والبيرة كما هو موضح أدناه:

أولاً: محور الثقة بالأفراد والثقة بمؤسسات المجتمع.

عند مراجعة نتائج الفقرات التي تدل على وجود رأس مال اجتماعي ترابطي كما جاء في الإطار النظري وفي التعريف الخاص به نجد أنها عالية أو متوسطة تميل إلى الإيجابية مثل: (أثق بوجاء عائلتي أنهم يعملون لمصلحتي، و تؤيد عمل مشروع مشترك مع أفراد حارتك، وتجاربي مع أهل قريتي تجعلني أثق بهم، جميعها جاءت بدرجة عالية) بالمقابل الثقة بمسؤولي الأحزاب وبأعضاء الهيئة المحلية والذين يمثلون شكل رأس المال الاجتماعي التجسيري جاءت درجتهم متوسطة وتميل إلى السلبية بالإضافة إلى الثقة بالحكومة والتبرع للأفراد بدل التبرع للمؤسسات جاءت بدرجة منخفضة.

ثانياً: محوري المشاركة المجتمعية (السياسية والمهنية والمدنية) والمشاركة غير الرسمية.

واضح الفارق بين هذين المحورين في الدرجة الكلية حيث جاءت المشاركة المجتمعية بدرجة متوسطة تميل إلى المنخفضة والتي تعبر عن رأس المال الاجتماعي التجسيري وبالمقابل أن محور الشبكات الاجتماعية غير الرسمية جاءت بدرجة عالية والتي بطبيعتها تعبر عن رأس المال الاجتماعي الترابطي. وهذا ما أثبتته عدة دراسات منها: دراسة كفانة 2015 "الروابط الاجتماعية غير الرسمية هي أكثر مصادر رأس المال

الاجتماعي تأثيرًا وحضورًا". (كفارنة، 2015، ص103) وكذلك دراسة عبد الحميد "تعدد مصادر رأس المال الاجتماعي في مصر إلى أنها أكثرها تأثيرًا هي التي يتم تكوينها عن طريق الروابط الاجتماعية غير الرسمية كالأُسرة، الدين، وجماعة الجيرة وكلما خرج الفرد من هذه الدوائر أصبح أكثر حذرًا وأقل ثقة بالمحيطين (عبد الحميد، 2009، ص172).

ثالثًا: محور العمل الجماعي والتعاون

برغم أن درجتها الكلية عالية إلا أن فقراتها مختلفة في الدرجة، فقرة التعاون بين الجيران عالية جدًا إلا أنه فقرات الدالة على العمل التطوعي وهو محور مهم وحيوي لوجود رأس المال الاجتماعي التجسيري جاءت درجته متوسطة وتميل إلى السلبية.

والملفت للنظر من هذه الإجابات أنه كلما كانت الفقرة لها علاقة بمؤسسة رسمية أو بنية اجتماعية حديثة تكون إجابات المبحوثين متوسطة أو منخفضة والعكس صحيح كلما كانت الفقرة دالة على علاقة غير رسمية تكون الإجابات عالية أو متوسطة تميل إلى الإيجابية.

إن هذه الإجابات والنتائج دليل آخر على وفرة وجود رأس المال الاجتماعي الترابطي في ريف محافظة رام الله والبيرة وإن الفرد في الريف يؤخذ أولاً بعين الاعتبار العائلة والحمولة عند اتخاذ قراراته.

وبناء على إجابات المبحوثين وبعد تحليل البيانات واستخراج النتائج تم قبول الفرضيتين التاليتين:

4- إن رأس المال الاجتماعي الترابطي موجود وحاضر في الريف الفلسطيني بشكل أكثر من رأس المال الاجتماعي التجسيري.

5- يعتبر رأس المال الاجتماعي الترابطي أكثر أهمية من رأس المال الاجتماعي التجسيري في اتخاذ القرار من وجهة نظر المبحوثين.

في النهاية يتبادل في ذهن الباحث السؤال التالي: فرد توفر له العائلة كل هذه الاحتياجات والامتيازات من وجهة نظره، هل من الممكن ان يضحى بها ويتخلى عنها؟ واين يجد البديل لمثل هذه العلاقة او البنية الاجتماعية؟ الا تستحق ان يدافع عنها بكل ما اوتي من قوة؟

4.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث للدراسة

فحص فرضيات الدراسة

والسؤال هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابات المبحوثين حول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في محاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) في محافظة رام الله والبيرة تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، الحالة الاجتماعية، الدخل، المستوى التعليمي، الحالة العملية، مكان السكن، العمر، نوع النشاط الاقتصادي، مكان العمل).

فحص الفرضيات المتعلقة بفروقات المحاور حسب متغير الجنس:

الفرضية الأولى (1-أ): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية في تقدير إجابات أفراد العينة في محاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير الجنس.

جدول رقم (11.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية ومحاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير الجنس.

Std. Deviation	Mean	N	الجنس
.67	3.42	220	ذكر
.58	3.41	180	أنثى
.66	3.08	220	ذكر
.57	3.00	180	أنثى
.76	3.12	220	ذكر
.74	2.62	180	أنثى
.58	3.60	220	ذكر
.61	3.52	180	أنثى
.64	3.60	220	ذكر
.63	3.36	180	أنثى
.70	3.73	220	ذكر
.79	3.44	180	أنثى
0.52.	3.41	220	ذكر
0.51	3.21	180	أنثى

ومن أجل اختيار الفحص المناسب لفروقات المتوسطات بين مجتمعين فإنه يجب فحص اختبار التوزيع الطبيعي للمجمعي الجنس وتجانس التباين لراس المال الاجتماعي ومحاوره للمجمعي الذكور والإناث، تم تطبيق اختبار (kolomogorov Smirnov) كما هو في الجدول أدناه لفحص التوزيع الطبيعي لكل متغير حسب فئتي الجنس.

جدول رقم (12.4): نتائج تحليل التوزيع الطبيعي

الدرجة الكلية	القيم والتوجهات المشتركة	العمل الجماعي والتعاون	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)	الثقة في مؤسسات المجتمع	الثقة بالأفراد	
1.62	1.58	1.58	1.07	2.71	.99	.64	Kolmogorov-Smirnov Z
.010	.01	.01	.20	.00	.28	.80	Asymp. Sig. (2-tailed)

Grouping Variable: الجنس

ويتبين من الجدول أعلاه أن الدرجة الكلية ليست ذات توزيع طبيعي وأن متغيرات (المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية) ومتغير القيم والتوجهات المشتركة ومتغير العمل الجماعي والتعاون ليست ذات توزيع طبيعي حسب فئتي الجنس حيث إن قيمة (SIG) أقل من 5% وبذلك فإن التوزيع ليس طبيعياً لفئتي الذكور والإناث لهذه المتغيرات حسب الجدول.

ومن أجل فحص تجانس التباين فقد تم تطبيق اختبار (Levene's Test for Equality of Variances) حيث يتبين أن متغيري الثقة في مؤسسات المجتمع والعمل الجماعي والتعاون هي ذات تباين غير متجانس كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم (13.4): نتائج اختبار تحليل التباين واختبار Independent samples T-test لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية ومحاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع،

المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير الجنس.

		t- test		Levene's Test		المحور
Sig. (2- tailed)	Df	T	Sig.	F		
0.83	398	0.22	0.1	3.57	Equal variances assumed	الثقة بالأفراد
0.82	396.6	0.22			Equal variances not assumed	
0.20	398	1.28	0	5.3	Equal variances assumed	الثقة في مؤسسات المجتمع
0.19	396.9	1.3			Equal variances not assumed	
0	398	6.61	0.9	0.03	Equal variances assumed	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)
0	386.2	6.62			Equal variances not assumed	
0.18	398	1.36	0.2	1.5	Equal variances assumed	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي
0.18	374	1.35			Equal variances not assumed	
0	398	3.77	0.8	0.04	Equal variances assumed	القيم والتوجهات المشتركة
0	382.9	3.77			Equal variances not assumed	
0	398	3.85	0	6.59	Equal variances assumed	العمل الجماعي والتعاون
0	361.2	3.8			Equal variances not assumed	

لذلك سيتم تطبيق اختبار Mann-Whitney U حسب الجدول أدناه لاختبار الفروق بين الذكور والإناث حسب الجدول أدناه:

جدول رقم (14.4): نتائج تحليل Mann-Whitney U

الدرجة الكلية	العمل الجماعي والتعاون	القيم والتوجهات المشتركة	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)	الثقة بمؤسسات المجتمع	
15668.500	15642.000	15664.500	12824.000	19361.50	Mann-Whitney U
				0	
0.000	.000	.000	.000	.702	Asymp. Sig. (2-tailed)

Grouping Variable: الجنس

يتبين من اختبار Mann-Whitney U في الجدول أعلاه وعند مستوى دلالة 5% بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في امتلاك الدرجة الكلية لرأس المال الاجتماعي وكذلك لمتغيرات (المشاركة المجتمعية المهنية والسياسية والمدنية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) حيث إن مستوى الدلالة المحسوب (SIG) أقل من 5% لصالح الذكور.

فيما يتضح من الجدول أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث لمؤشر الثقة في مؤسسات المجتمع حيث إن مستوى الدلالة المحسوب أكبر من 5% ويساوي 70.2%.

فيما تبين نتائج جدول اختبار T test وعند مستوى دلالة 5% بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث لمتغيرات (الثقة في الأفراد، الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي) حيث إن مستوى الدلالة المحسوب (SIG) أكبر من 5% ويساوي 83% و18% على التوالي وهذا لا يتوافق مع دراسة نصر وهلال 2007 التي أثبتت نتائجها أن هناك فروقات بين الذكور والإناث في محور الشبكات الاجتماعية غير الرسمية لصالح الذكور (نصر وهلال، 2007، ص54).

وبخصوص المؤشر الكلي لهذا المحور تشير تفوق الذكور على الإناث في كافة فقرات المحور .
و هذا النتائج تتوافق مع دراسة نصر و هلال 2007 اثبتت نتائج الدراسة أن الرجال يتمتعون بمستوى أعلى من رأس المال الاجتماعي مقارنة مع الإناث (نصر و هلال ،2007، ص54)

وتتوافق أيضًا مع دراسة كافاتوريا وآخرون 2009 بأن الذكور يتفوقون على الإناث في كل من رأس المال الاجتماعي الترابطي والتجسيري "وعزا هذا التفوق كون المجتمع الفلسطيني مجتمع ذكوري يمثل فيه الرجل العائلة وكذلك بسبب الحريات والإمكانيات المتدنية التي تتمتع بها المرأة في بعض المناطق المحافظة في المجتمع الفلسطيني (كافاتوريا وآخرون،2009، ص20).

أما بخصوص مناقشة هذه الفروقات يمكن أن نقسم المحاور إلى قسمين؛ قسم يتعلق بأنشطة وتفاعل اجتماعي ملموس مثل المشاركة المجتمعية والعمل الجماعي والتعاون ويعزو الباحث الفروقات بين الذكور والإناث في هذين المحورين لصالح الذكور بسبب الثقافات والمواقع الاجتماعية والدور النمطي للمرأة في الحالة الفلسطينية وخصوصًا الريف الفلسطيني الذي يحد من مشاركة المرأة في مثل هذه الأنشطة هذا من جانب وأيضًا قد لا يكون هناك فرص متاحة للمرأة للمشاركة في الأنشطة من جانب آخر .

أما في فيما يتعلق بالمحاور الثقة بالأفراد والثقة في مؤسسات المجتمع التي لا يوجد فروق بين الذكور والإناث كون هذه تعبر عن مواقف قد يكون لتأثير النساء بمواقف الرجال أو العشيرة والعائلة من هذه المحاور هو السبب أنه لا يوجد فروق بينهم كون المرأة غالبًا تتبع زوجها أو عائلتها في مثل هذه المواقف أو الآراء.

أما المحور الأخير الشبكات الاجتماعية والتضامن الاجتماعي فهنا المرأة تقوم بالدور النمطي والتقليدي لها الذي يتقبله المجتمع ويشجع عليه فهي تقوم بالواجب كما الرجل وبهذه المشاركة تستجيب وتكمل دور الرجل أو العائلة في التواصل الاجتماعي والتضامن مع أهلية القرية بغض النظر عن درجة القرابة ومن جانب آخر مبني هذا البعد على نظرية التوقعات والتبادلية في نظرية رأس المال الاجتماعي فالمرأة تعمل النشاط الاجتماعي لأنها متوقعة من تبادل هذا النشاط لو بعد حين كونها هي بأمس الحاجة إلى هذه

التبادلية وفي نفس الوقت غير مكلفة وتتوافق مع رأي أو موقف الرجل من هذه الأنشطة فهي تقوم بالمشاركة بالأفراح أو الأتراح لأنها متأكدة أنها بحاجة إلى غيرها إذا مرت بهذه المناسبات.

الفرضية الأولى (1-ب): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية في تقدير إجابات أفراد العينة في محاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير مكان العمل.

جدول رقم (15.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية وفي محاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير مكان العمل.

Std. Deviation	Mean	N	مكان العمل	المحور
0.63	3.47	202	أراضي السلطة الفلسطينية	الثقة بالأفراد
0.71	3.22	31	أراضي 48 (المستوطنات)	
0.64	3.15	202	أراضي السلطة الفلسطينية	الثقة في مؤسسات المجتمع
0.64	2.9	31	أراضي 48 (المستوطنات)	
0.74	3.14	202	أراضي السلطة الفلسطينية	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)
0.65	2.49	31	أراضي 48 (المستوطنات)	
0.56	3.63	202	أراضي السلطة الفلسطينية	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي
0.56	3.35	31	أراضي 48 (المستوطنات)	
0.59	3.68	202	أراضي السلطة الفلسطينية	القيم والتوجهات المشتركة
0.66	3.20	31	أراضي 48 (المستوطنات)	
0.7	3.77	202	أراضي السلطة الفلسطينية	العمل الجماعي والتعاون
0.61	3.47	31	أراضي 48 (المستوطنات)	
0.49	3.46	202	أراضي السلطة الفلسطينية	الدرجة الكلية
0.48	3.09	31	أراضي 48 (المستوطنات)	

ومن أجل اختيار الفحص المناسب لفروقات المتوسطات بين مجتمعين يجب فحص اختبار التوزيع الطبيعي للمجمعي الجنس وتجانس التباين للمجمعي مكان العمل، تم تطبيق اختبار (kolomogorov Smirnov) كما هو مبين في الجدول أدناه لفحص التوزيع الطبيعي لكل متغير حسب فئتي مكان العمل.

جدول رقم (16.4) نتائج تحليل التوزيع الطبيعي

الدرجة الكلية	العمل الجماعي والتعاون	القيم والتوجهات المشتركة	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)	الثقة في مؤسسات المجتمع	الثقة بالأفراد	
1.998	1.34	1.77	1.20	2.29	1.23	1.28	Kolmogorov-Smirnov Z
.001	.05	.00	.11	.00	.10	.08	Asymp. Sig. (2-tailed)

Grouping Variable: مكان العمل

ويتبين من الجدول أعلاه أن متغيرات الدرجة الكلية ومتغير (المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية) ومتغير القيم والتوجهات المشتركة ومتغير العمل الجماعي والتعاون ليست ذات توزيع طبيعي حسب فئتي مكان العمل حيث إن قيمة SIG أقل من 5% وبذلك فإن التوزيع ليس طبيعيًا للفئتين لهذه المتغيرات حسب الجدول.

ومن أجل فحص تجانس التباين فقد تم تطبيق اختبار (Levene's Test for Equality of Variances)، حيث يتبين أن جميع المتغيرات هي ذات تباين متجانس كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم (17.4): نتائج اختبار تحليل التباين واختبار Independent samples T-test لاستجابات أفراد العينة في محاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً مكان العمل.

t-test for Equality of Means			Levene's Test for Equality of Variances		
Sig. (2-tailed)	df	t	Sig.	F	
.05	231.00	2.01	.261	1.270	الثقة بالأفراد Equal variances assumed
.07	37.68	1.85			Equal variances not assumed
.04	231.00	2.04	.664	.189	الثقة في مؤسسات المجتمع Equal variances assumed
.05	39.69	2.03			Equal variances not assumed
.00	231.00	4.54	.236	1.413	المشاركة المجتمعية (المهنية و السياسية و المدنية) Equal variances assumed
.00	43.06	5.02			Equal variances not assumed
.01	231.00	2.61	.587	.296	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية و التضامن الاجتماعي Equal variances assumed
.01	39.57	2.59			Equal variances not assumed
.00	231.00	4.08	.191	1.716	القيم و التوجهات المشتركة Equal variances assumed
.00	37.82	3.77			Equal variances not assumed
.02	231.00	2.29	.331	.950	العمل الجماعي و التعاون Equal variances assumed
.02	42.92	2.52			Equal variances not assumed

جدول رقم (18.4): نتائج اختبار تحليل التباين واختبار (Mann-Whitney U) لاستجابات أفراد العينة في محاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً مكان العمل.

الدرجة الكلية	العمل الجماعي والتعاون	القيم والتوجهات المشتركة	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)	
1810.000	2253.000	1888.000	1617.000	Mann-Whitney U
.000	.012	.000	.000	Asymp. Sig. (2-tailed)

مكان العمل. Grouping Variable:

يتبين من اختبار (Mann-Whitney U) في الجدول أعلاه وعند مستوى دلالة 5% أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات مكان العمل للدرجة لكلية ولمتغيرات (المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) حيث إن مستوى الدلالة المحسوب (SIG) أقل من 5%.

فيما تبين نتائج جدول اختبار (T-test) وعند مستوى دلالة 5% أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئتي مكان العمل لمتغيرات (الثقة في الأفراد الثقة في مؤسسات المجتمع، الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي) حيث إن مستوى الدلالة المحسوب (SIG) أقل من 5%.

يتبين من النتائج السابقة أنه يوجد فروقات في مكان لعمل ولصالح العمل داخل أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية في الدرجة الكلية لرأس المال الاجتماعي وفي محاوره الستة أيضاً، ويعزو الباحث هذه الفروقات لعدة أسباب ومن أهمها عنصر الوقت المتاح لدى المواطن الفلسطيني الذي يعمل داخل أراضي

ال48 حيث إن الوقت الذي يقضيه في العمل منذ انطلاقه من البيت حتى عودته هي مدة طويلة نظراً لصعوبة رحلته إلى العمل فلم يبق وقت لديه للمشاركة في أنشطة رأس المال الاجتماعي عدا طبيعة العمل المرهقة والمتعبة (العمل في الإنشاءات والبناء) التي تجعل العامل غير قادر على القيام بأية أنشطة بعد عودته إلى المنزل بالإضافة إلى تخصيص الوقت المتبقي للعائلة، ويمكن استغلال وقت العطل كوقت للعائلة فقط والتأنس داخل المنزل، والسبب الآخر وباعتقاد الباحث له علاقة بأسس رأس المال الاجتماعي وهو مبدأ التبادلية، كون هذا العامل وإلى حد ما يعتمد على شخصه في تلبية كافة احتياجاته وهو ليس بحاجة إلى شخص آخر لذا تجد نشاطه الاجتماعي وتفاعله قليل ويختلف عن مواطن يعمل في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية التي يجعل اختلاطه مع جمهور كبير من المجتمع الفلسطيني مما يفرض عليه تفاعلاً اجتماعياً عالياً، والسبب الآخر يرجع إلى ثقافة المواطنين العاملين داخل الخط الأخضر ونتيجة ظروف العمل والتنقل وحالة الخوف والشك وعدم الثقة في الغير وباعتقاد الباحث هذه الظروف خلقت نوع من عدم الثقة في نفوس هؤلاء العمال وانعكست هذه الثقة المتدنية في كافة معاملاتهم اليومية على الثقة بالآخرين وبالمؤسسات لذا أثبتت النتائج أن هناك فروقاً في محور الثقة بالأفراد وبالمؤسسات لصالح المواطنين العاملين داخل أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية والسبب الآخر عنصر المنفعة المتبادلة (المصلحة)؛ وهي أساس لوجود رأس المال الاجتماعي للفرد وهي المنفعة أو المصلحة الشخصية التي تعود عليه من انتمائه لهذه الشبكات ويعتقد الباحث وبحكم عمل المواطن الفلسطيني داخل أراضي 48 لا يوجد له أية مصالح على الأقل أنية مع أية من المؤسسات الحكومية أو العامة فيرى مصلحته في عمله فقط وهذا العنصر أساسي ومهم لوجود رأس المال الاجتماعي لدى الفرد.

الفرضية الأولى (1-ج): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية في تقدير إجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية ومحاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية.

جدول رقم (19.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية ومحاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية.

Std.Deviation	Mean	N	المحور
.66	3.44	99	الثقة بالأفراد
.63	3.40	288	أعزب
.44	3.44	2	متزوج حالياً
.71	3.49	11	مطلق
.63	3.41	400	أرمل
			Total
.66	3.09	99	الثقة في مؤسسات المجتمع
.61	3.03	288	أعزب
.16	2.89	2	متزوج حالياً
.64	2.94	11	مطلق
.62	3.04	400	أرمل
			Total
.70	3.10	99	المشاركة المجتمعية
.80	2.86	288	أعزب
.28	1.50	2	متزوج حالياً
.77	2.25	11	مطلق
.79	2.90	400	أرمل
			Total
.56	3.79	99	الشبكات الاجتماعية
.58	3.49	288	أعزب
.29	2.88	2	متزوج حالياً
.72	3.54	11	مطلق
.59	3.56	400	أرمل
			Total
.58	3.62	99	القيم والتوجهات المشتركة
.65	3.47	288	أعزب
1.21	3.00	2	متزوج حالياً
.73	2.94	11	مطلق
.65	3.49	400	أرمل
			Total
.63	3.93	99	العمل الجماعي والتعاون
.77	3.50	288	أعزب
.18	3.25	2	متزوج حالياً
.78	3.20	11	مطلق
.76	3.60	400	أرمل
			Total

.63	3.49	99	أعزب	الدرجة الكلية
.77	3.28	288	متزوج حاليا	
.18	2.77	2	مطلق	
.78	3.06	11	أرمل	
.76	3.33	400	Total	

ومن أجل فحص تجانس التباين فقد تم تطبيق اختبار (Levene's Test for Equality of Variances)، حيث يتبين أن متغير العمل الجماعي والتعاون هي ذات تباين غير متجانس بمستوى دلالة أقل من 5% كما هو مبين في الجدول أدناه وتستنثى هذه من اختبار (ANOVA) ويتم تطبيق الاختبار اللامعلمي وهو (Kruskal Wallis Test) عليها.

جدول رقم (20.4): نتائج اختبار التجانس للتباينات

Sig.	df2	df1	Levene Statistic	
.85	396	3	.27	الثقة بالأفراد
.30	396	3	1.22	الثقة في مؤسسات المجتمع
.05	396	3	2.62	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)
.47	396	3	.85	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي
.20	396	3	1.57	القيم والتوجهات المشتركة
.01	396	3	3.98	العمل الجماعي والتعاون
.075	396	3	2.32	الدرجة الكلية

جدول رقم (21.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية ومحاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات

المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون)
تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية.

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	المحور	
.95	0.12	0.05	3	0.15	Between Groups	الثقة بالأفراد
		0.40	396	160.14	Within Groups	
			399	160.29	Total	
0.8	0.34	0.13	3	0.39	Between Groups	الثقة في مؤسسات المجتمع
		0.38	396	151.53	Within Groups	
			399	151.92	Total	
0	7.11	4.29	3	12.87	Between Groups	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)
		0.6	396	239.01	Within Groups	
			399	251.88	Total	
0	7.71	2.55	3	7.66	Between Groups	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي
		0.33	396	131.14	Within Groups	
			399	138.8	Total	
0	4.66	1.89	3	5.68	Between Groups	القيم والتوجهات المشتركة
		0.41	396	160.95	Within Groups	
			399	166.63	Total	
0	9.61	5.19	3	15.58	Between Groups	العمل الجماعي والتعاون
		0.54	396	214.04	Within Groups	
			399	229.63	Total	
0	5.682		3	4.58	Between Groups	الدرجة الكلية
		1.527	396	106.383	Within Groups	
		0.269	399	110.963	Total	

يتبين من اختبار (ANOVA) في الجدول أعلاه وعند مستوى دلالة 5% أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الحالة الاجتماعية للدرجة الكلية لرأس المال الاجتماعي وللمتغيرات (المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية، القيم والتوجهات المشترك، الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي، العمل الجماعي والتعاون) حيث إن مستوى الدلالة المحسوب (SIG) أقل من 5%. فيما يتضح من الجدول أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الحالة الاجتماعية لمؤشر الثقة في الأفراد والثقة في مؤسسات المجتمع حيث إن مستوى الدلالة المحسوب أكبر من 5%.

جدول رقم (22.4): نتائج اختبار تحليل (Kruskal Wallis Test) لاستجابات أفراد العينة في محاور رأس المال الاجتماعي (العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية.

Test Statistics^{a,b}

العمل الجماعي والتعاون	
28.466	Chi-square
3	Df
.000	Asymp. Sig.

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: الحالة الاجتماعية

يتبين من اختبار (Kruskal Wallis Test) في الجدول أعلاه وعند مستوى دلالة 5% أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الحالة الاجتماعية لمتغير العمل الجماعي والتعاون حيث إن مستوى الدلالة المحسوب (SIG) أقل من 5%.

وعند عمل التحليل البعدي (tukey) لإيجاد الفروقات بين الحالات الاجتماعية المصنفة في هذا البحث تبين أن:

المشاركة المجتمعية (المهنية، السياسية، المدنية):

تبين من نتائج الاختبار البعدي (Tukey) أن معدل توجه العازبين في المشاركة المجتمعية يزيد عن المتزوجين ب 0.2 درجة، بينما يزيد موقف العازبين عن الأرامل والمطلقين بدرجة واحدة، ويزيد معدل إجابات المتزوجين حاليًا عن المطلقين والأرامل ب 0.7 درجة، وهذه الفروق دالة إحصائيًا على مستوى الدلالة $(0.05 \geq \alpha)$.

الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي:

ويزيد معدل توجه العازبين عن المتزوجين حاليًا عن ب 0.3 درجة في الشبكات الاجتماعية غير الرسمية، وهذا الفرق دال إحصائيًا على مستوى الدلالة $(0.05 \geq \alpha)$. بينما لا توجد فروق دالة إحصائيًا في هذا المجال ما بين العازبين والمطلقين والأرامل، وما بين المتزوجين من جهة والمطلقين والأرامل من جهة ثانية.

القيم والتوجهات المشتركة:

وبالنسبة للقيم والتوجهات المشتركة يوجد فرق دال إحصائيًا في المتوسطات الحسابية بين الأعزب والمطلقين والأرامل لصالح الأعزب (0.7 درجة)، وكذلك بين المتزوج حاليًا والمطلق والأرامل (0.5 لصالح المتزوج). بينما لا يوجد فرق دال إحصائيًا بين المتزوجين حاليًا والعازبين.

العمل الجماعي والتعاون: أما العمل الجماعي والتعاون فيوجد فرق دال إحصائيًا بين العازبين من جهة وكل من المطلقين والأرامل والمتزوجين حاليًا (الفرق 0.7 و 0.4 درجات على الترتيب لصالح العازبين)، بينما لا يوجد فرق دال إحصائيًا بين المتزوجين حاليًا والمطلقين والأرامل.

الدرجة الكلية: وبالنسبة للمقياس الكلي لدرجة امتلاك رأس المال الاجتماعي، يوجد فرق دال إحصائيًا في المتوسط الحسابي للإجابات بين العازبين والمتزوجين (0.2 درجة لصالح العازبين)، وبين العازبين والمطلقين والأرامل (0.5 درجة لصالح العازبين). بينما لا يوجد فرق دال إحصائيًا بين المتزوجين حاليًا والمطلقين والأرامل في الدرجة الكلية.

من الواضح أن العازبين يمتلكون رأساً مالياً اجتماعياً أكثر من المتزوجين والمطلقين والأرامل، كون الأعراب ليس له أية ارتباطات عائلية مما يسمح له بالوقت الكافي ليقوم بالنشاطات المختلفة خصوصاً أن المحاور تعبر عن أنشطة ومشاركة، ويمكن أن نربط بين أن غالبية العازبين من الفئة العمرية الشابة وأثبتت النتائج أن الفئة العمرية الشابة هي الأكثر امتلاكاً لرأس المال الاجتماعي.

الفرضية الأولى (1-د): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية في تقدير إجابات أفراد العينة في محاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير المستوى التعليمي.

جدول رقم (23.4-أ): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية ومحاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير المستوى التعليمي.

Std. Deviation	Mean	N		المحور
0.63	3.36	172	أقل من توجيبي	الثقة بالأفراد
0.70	3.46	81	توجيبي	
0.56	3.61	39	دبلوم	
0.60	3.39	108	بكالوريوس فأعلى	
0.63	3.41	400	Total	
0.61	2.93	172	أقل من توجيبي	الثقة في مؤسسات المجتمع
0.67	3.15	81	توجيبي	
0.54	3.32	39	دبلوم	
0.57	3.05	108	بكالوريوس فأعلى	
0.62	3.04	400	Total	
0.80	2.69	172	أقل من توجيبي	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)
0.80	2.97	81	توجيبي	
0.78	3.19	39	دبلوم	
0.71	3.06	108	بكالوريوس فأعلى	
0.79	2.9	400	Total	

جدول رقم (23.4-ب): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية ومحاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير المستوى التعليمي.

Std. Deviation	Mean	N		المحور
0.58	3.39	172	أقل من توجيهي	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي
0.59	3.67	81	توجيهي	
0.59	3.73	39	دبلوم	
0.55	3.69	108	بكالوريوس فأعلى	
0.59	3.56	400	Total	
0.65	3.26	172	أقل من توجيهي	القيم والتوجهات المشتركة
0.62	3.58	81	توجيهي	
0.61	3.70	39	دبلوم	
0.54	3.71	108	بكالوريوس فأعلى	
0.65	3.49	400	Total	
0.75	3.34	172	أقل من توجيهي	العمل الجماعي والتعاون
0.74	3.68	81	توجيهي	
0.64	3.92	39	دبلوم	
0.69	3.85	108	بكالوريوس فأعلى	
0.76	3.60	400	Total	
0.52	3.156	172	أقل من توجيهي	الدرجة الكلية
0.54	3.413	81	توجيهي	
0.49	3.568	39	دبلوم	
0.46	3.447	108	بكالوريوس فأعلى	
0.58	3.327	400	Total	

ومن أجل فحص تجانس التباين فقد تم تطبيق اختبار (Levene's Test for Equality of Variances)، حيث يتبين أن جميع المتغيرات هي ذات تباين متجانس كما هو مبين في الجدول أدناه

جدول رقم (24.4): نتائج اختبار التجانس للتباينات

Sig.	df2	df1	Levene Statistic	
.22	396	3	1.50	الثقة بالأفراد
.41	396	3	.96	الثقة في مؤسسات المجتمع
.65	396	3	.54	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)
.71	396	3	.47	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي
.09	396	3	2.16	القيم والتوجهات المشتركة
.37	396	3	1.05	العمل الجماعي والتعاون
.279	396	3	1.287	الدرجة الكلية

جدول رقم (25.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (Variance ONE WAY Analysis of) لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية ومحاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير المستوى التعليمي.

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares		
0.14	1.84	0.73	3	2.2	Between Groups	الثقة بالأفراد
		0.4	396	158.09	Within Groups	
			399	160.29	Total	
0	5.54	2.04	3	6.12	Between Groups	الثقة في مؤسسات المجتمع
		0.37	396	145.8	Within Groups	
			399	151.92	Total	
0	7.72	4.64	3	13.92	Between Groups	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)
		0.6	396	237.97	Within Groups	
			399	251.88	Total	
0	8.77	2.88	3	8.65	Between Groups	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي
		0.33	396	130.15	Within Groups	
			399	138.8	Total	
0	14.49	5.5	3	16.49	Between Groups	القيم والتوجهات المشتركة
		0.38	396	150.14	Within Groups	
			399	166.63	Total	
0	14.86	7.74	3	23.23	Between Groups	العمل الجماعي والتعاون
		0.52	396	206.39	Within Groups	
			399	229.63	Total	
0	12.299	3.153	3	9.458	Between Groups	الدرجة الكلية
		0.256	396	101.505	Within Groups	
			3	110.963	Total	

يتبين من اختبار (ANOVA) في الجدول أعلاه وعند مستوى دلالة 5% أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات المستوى التعليمي لمتغيرات الدرجة الكلية ومحاور (الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)، الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي، القيم والتوجهات المشترك، العمل الجماعي والتعاون) حيث إن مستوى الدلالة المحسوب (SIG) أقل من 5%. فيما يتضح من الجدول أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات المستوى التعليمي لمؤشر الثقة في الأفراد حيث إن مستوى الدلالة المحسوب أكبر من 5%.

نتائج التحليل البعدي (tukey):

الثقة في مؤسسات المجتمع :

يوجد فرق دال إحصائياً بين أقل من توجيهي والتوجيهي (0.2 درجة لصالح التوجيهي)، وبين أقل من توجيهي ودبلوم (0.4 درجة لصالح الدبلوم). ولا توجد فروق دالة إحصائياً بين باقي المجموعات (أقل من توجيهي وبيكالوريوس فأعلى، وبين الدبلوم والتوجيهي، والدبلوم والبيكالوريوس فأعلى، والتوجيهي والبيكالوريوس فأعلى).

المشاركة المجتمعية:

توجد فروق دالة إحصائياً بين أقل من توجيهي وتوجيهي (0.3 درجة لصالح التوجيهي)، وبين أقل من توجيهي ودبلوم (0.5 درجة لصالح الدبلوم)، وبين أقل من توجيهي وبيكالوريوس فأعلى (0.4 لصالح البيكالوريوس). ولا توجد فروق دالة إحصائياً بين باقي المجموعات.

الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي:

توجد فروق دالة إحصائية بين أقل من توجيهي وتوجيهي (0.3 درجة لصالح التوجيهي)، وبين أقل من توجيهي ودبلوم (0.3 درجة لصالح الدبلوم)، وبين أقل من توجيهي وبكالوريوس فأعلى (0.3 لصالح البكالوريوس). ولا توجد فروق دالة إحصائية بين باقي المجموعات.

القيم والتوجهات المشتركة:

توجد فروق دالة إحصائية بين أقل من توجيهي وتوجيهي (0.3 درجة لصالح التوجيهي)، وبين أقل من توجيهي ودبلوم (0.4 درجة لصالح الدبلوم)، وبين أقل من توجيهي وبكالوريوس فأعلى (0.4 لصالح البكالوريوس). ولا توجد فروق دالة إحصائية بين باقي المجموعات.

العمل الجماعي والتعاون:

توجد فروق دالة إحصائية بين أقل من توجيهي وتوجيهي (0.3 درجة لصالح التوجيهي)، وبين أقل من توجيهي ودبلوم (0.6 درجة لصالح الدبلوم)، وبين أقل من توجيهي وبكالوريوس فأعلى (0.5 لصالح البكالوريوس). ولا توجد فروق دالة إحصائية بين باقي المجموعات.

الدرجة الكلية:

توجد فروق دالة إحصائية بين أقل من توجيهي وتوجيهي (0.3 درجة لصالح التوجيهي)، وبين أقل من توجيهي ودبلوم (0.4 درجة لصالح الدبلوم)، وبين أقل من توجيهي وبكالوريوس فأعلى (0.3 لصالح البكالوريوس). ولا توجد فروق دالة إحصائية بين باقي المجموعات.

أثبتت النتائج أن التعليم من التوجيهي فما فوق يعمل على زيادة رأس المال الاجتماعي لدى الفرد وهذا واضح من الفروقات بين فئة أقل من توجيهي وباقي المستويات العلمية سواء توجيهي ودبلوم وبكالوريوس فأعلى لصالح المستويات الأعلى من أقل من توجيهي ، ليستقر مستوى رأس المال الاجتماعي من التوجيهي فما فوق حيث لا يوجد فروقات بينهم، عكس الذي أثبتته دراسة ماس 2007 "تشير النتائج إلى أن مستوى رأس المال الاجتماعي يزداد مع ازدياد مستوى تعليم الفرد إلى أن يصل مرحلة الدبلوم المتوسط ومن ثم يبدأ بالانخفاض إلى أقل مستوياته عند حاملي درجة الماجستير فما فوق (نصر، هلال، 2007، ص54).

الفرضية الأولى (1-هـ): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية في تقدير إجابات أفراد العينة في محاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير مكان السكن.

جدول رقم (26.4-أ): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية وفي محاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير مكان السكن.

Std. Deviation	Mean	N		
0.62	3.36	116	المزرعة القبلية	الثقة بالأفراد
0.69	3.42	132	شقبا	
0.68	3.23	20	عين سينيا	
0.58	3.48	132	المزرعة الشرقية	
0.63	3.41	400	Total	
0.63	2.93	116	المزرعة القبلية	
0.66	3.02	132	شقبا	
0.56	2.98	20	عين سينيا	
0.55	3.18	132	المزرعة الشرقية	
0.62	3.04	400	Total	
0.8	2.99	116	المزرعة القبلية	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)
0.77	2.56	132	شقبا	
0.72	2.95	20	عين سينيا	
0.72	3.13	132	المزرعة الشرقية	
0.79	2.9	400	Total	

جدول رقم (26.4-ب):

Std. Deviation	Mean	N		
0.56	3.62	116	المزرعة القبليية	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي
0.59	3.34	132	شقبيا	
0.49	3.49	20	عين سينيا	
0.56	3.74	132	المزرعة الشرقية	
0.59	3.56	400	Total	
0.63	3.51	116	المزرعة القبليية	القيم والتوجهات المشتركة
0.69	3.28	132	شقبيا	
0.58	3.34	20	عين سينيا	
0.55	3.71	132	المزرعة الشرقية	
0.65	3.49	400	Total	
0.71	3.66	116	المزرعة القبليية	العمل الجماعي والتعاون
0.76	3.29	132	شقبيا	
0.72	3.44	20	عين سينيا	
0.69	3.88	132	المزرعة الشرقية	
0.76	3.60	400	Total	
0.52	3.34	116	المزرعة القبليية	الدرجة الكلية
0.55	3.14	132	شقبيا	
0.47	3.24	20	عين سينيا	
0.46	3.51	132	المزرعة الشرقية	
0.53	3.33	400	Total	

ومن أجل فحص تجانس التباين فقد تم تطبيق اختبار (Levene's Test for Equality of Variances)، حيث يتبين أن القيم والتوجهات المشتركة هي ذات تباين غير متجانس كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم (27.4): نتائج اختبار التجانس للتباينات

Sig.	df2	df1	Levene Statistic	
.11	396	3	2.06	الثقة بالأفراد
.13	396	3	1.91	الثقة في مؤسسات المجتمع
.45	396	3	.88	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)
.24	396	3	1.40	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي
.02	396	3	3.36	القيم والتوجهات المشتركة
.70	396	3	.47	العمل الجماعي والتعاون
.14	396	3	1.848	الدرجة الكلية

جدول رقم (28.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لاستجابات أفراد العينة في محاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير مكان السكن.

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares		
0.25	1.36	0.54	3	1.63	Between Groups	الثقة بالأفراد
		0.4	396	158.66	Within Groups	
			399	160.29	Total	
0.01	3.76	1.4	3	4.2	Between Groups	الثقة في مؤسسات المجتمع
		0.37	396	147.72	Within Groups	
			399	151.92	Total	
0	13.33	7.7	3	23.1	Between Groups	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)
		0.58	396	228.78	Within Groups	
			399	251.88	Total	
0	11.27	3.64	3	10.92	Between Groups	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي
		0.32	396	127.88	Within Groups	
			399	138.8	Total	
0	11.01	4.28	3	12.83	Between Groups	القيم والتوجهات المشتركة
		0.39	396	153.8	Within Groups	
			399	166.63	Total	
0	15.35	7.97	3	23.92	Between Groups	العمل الجماعي والتعاون
		0.52	396	205.71	Within Groups	
			399	229.63	Total	
0	12.144	3.116	3	9.348	Between Groups	الدرجة الكلية
		0.257	396	101.615	Within Groups	
			399	110.963	Total	

يتبين من اختبار (ANOVA) في الجدول أعلاه وعند مستوى دلالة 5% أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات مكان السكن للدرجة الكلية لرأس المال الاجتماعي لمتغيرات (الثقة في مؤسسات

المجتمع، المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)، الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي، العمل الجماعي والتعاون) حيث إن مستوى الدلالة المحسوب (SIG) أقل من 5%. فيما يتضح من الجدول أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات مكان السكن لمؤشر الثقة في الأفراد حيث إن مستوى الدلالة المحسوب أكبر من 5%.

جدول رقم (29.4): نتائج اختبار تحليل (Kruskal Wallis Test) لاستجابات أفراد العينة في محاور رأس المال الاجتماعي القيم والتوجهات المشتركة تبعاً لمتغير مكان السكن.

القيم والتوجهات المشتركة	
26.973	Chi-square
3	Df
.000	Asymp. Sig.

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: مكان السكن

يتبين من اختبار (Kruskal Wallis Test) في الجدول أعلاه وعند مستوى دلالة 5% أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات السكن لمتغير القيم والتوجهات المشتركة حيث إن مستوى الدلالة المحسوب (SIG) أقل من 5%.

نتائج التحليل البعدي (tukey):

الثقة في مؤسسات المجتمع:

يوجد فرق دال إحصائياً بين المزرعة القبلية والمزرعة الشرقية (0.3 درجات لصالح المزرعة الشرقية).

المشاركة المجتمعية:

توجد فروق دالة إحصائياً بين المزرعة القبلية وشقبا (0.4 درجة لصالح المزرعة القبلية)، وبين المزرعة القبلية والمزرعة الشرقية (0.1 درجة لصالح المزرعة الشرقية)، (شقبا والمزرعة الشرقية (0.6 درجة لصالح المزرعة الشرقية).

الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي:

توجد فروق دالة إحصائياً بين شقبا والمزرعة القبلية (0.3 درجة لصالح المزرعة القبلية)، وشقبا والمزرعة الشرقية (0.4 درجة لصالح المزرعة الشرقية).

القيم والتوجهات المشتركة:

توجد فروق دالة إحصائياً بين شقبا والمزرعة القبلية (0.2 لصالح المزرعة القبلية)، وشقبا والمزرعة الشرقية (0.4 درجة لصالح المزرعة الشرقية)، والمزرعة الشرقية والمزرعة القبلية (0.2 درجة لصالح المزرعة الشرقية).

العمل الجماعي والتعاون:

توجد فروق دالة إحصائياً بين شقبا والمزرعة القبلية (0.4 لصالح المزرعة القبلية)، وشقبا والمزرعة الشرقية (0.6 لصالح المزرعة الشرقية).

الدرجة الكلية:

توجد فروق دالة إحصائياً بين شقبا والمزرعة القبلية (0.2 درجة لصالح المزرعة القبلية)، وشقبا والمزرعة الشرقية (0.4 درجة لصالح المزرعة الشرقية)، والمزرعة الشرقية - المزرعة القبلية (0.2 درجة لصالح الشرقية).

يثبت نتائج هذا البحث أن رأس المال الاجتماعي يتأثر بالسياق الاجتماعي والتاريخي له برغم أن المواطنين في القرى الأربعة يمثلون الريف الفلسطيني إلا أنه يوجد تباين وفروقات بينهم، كما يعتقد الباحث أن لحجم التجارب التنموية المشتركة قد تختلف من قرية إلى قرية، وله علاقة بنجاح أو فشل هذه

التجارب، كما يعزو الباحث انفتاح الثقافات في قرية المزرعة الشرقية كون أغليبتها مغتربين أو لهم علاقات قوية معهم أثر على نتيجة حصولها أعلى درجة من رأس المال الاجتماعي، كما يعزو الباحث مكان العمل للعاملين أثر على نتيجة أن قرية شقبا حصلت على أقل درجة من رأس المال الاجتماعي (العمل في أراضي 48 والمستوطنات) وهذا ثبت عن مقارنة مكان العمل في مؤشرات سابقة.

الفرضية الأولى (1-و): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية في تقدير إجابات أفراد العينة في محاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير الفئة العمرية.

جدول رقم (30.4-أ): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية وفي محاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير الفئة العمرية

Std. Deviation	Mean	N	المحور
0.66	3.45	142	18 - 29
0.63	3.37	80	30 - 39
0.65	3.48	76	40 - 49
0.63	3.37	63	50 - 59
0.53	3.34	39	60 فأكثر
0.63	3.41	400	Total
0.67	3.1	142	18 - 29
0.63	2.95	80	30 - 39
0.59	3.09	76	40 - 49
0.55	3.04	63	50 - 59
0.52	2.95	39	60 فأكثر
0.62	3.04	400	Total

جدول رقم (30.4-ب):

Std. Deviation	Mean	N		المحور
0.73	2.97	142	18 - 29	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)
0.73	2.82	80	30 - 39	
0.85	2.89	76	40 - 49	
0.93	2.84	63	50 - 59	
0.83	2.87	39	60 فأكثر	
0.79	2.9	400	Total	
0.59	3.69	142	18 - 29	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي
0.58	3.53	80	30 - 39	
0.59	3.55	76	40 - 49	
0.6	3.44	63	50 - 59	
0.52	3.38	39	60 فأكثر	
0.59	3.56	400	Total	
0.59	3.58	142	18 - 29	القيم والتوجهات المشتركة
0.66	3.49	80	30 - 39	
0.64	3.53	76	40 - 49	
0.74	3.36	63	50 - 59	
0.67	3.34	39	60 فأكثر	
0.65	3.49	400	Total	
0.75	3.75	142	18 - 29	العمل الجماعي والتعاون
0.72	3.63	80	30 - 39	
0.75	3.56	76	40 - 49	
0.8	3.4	63	50 - 59	
0.73	3.38	39	60 فأكثر	
0.76	3.6	400	Total	
0.75	3.41	142	18 - 29	الدرجة الكلية
0.72	3.29	80	30 - 39	
0.75	3.34	76	40 - 49	
0.80	3.23	63	50 - 59	
0.73	3.20	39	60 فأكثر	
0.76	3.33	400	Total	

ومن أجل فحص تجانس التباين فقد تم تطبيق اختبار (Levene's Test for Equality of Variances) حيث يتبين أن الدرجة الكلية وجميع المتغيرات هي ذات تباين متجانس كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم (31.4): نتائج اختبار التجانس للتباينات

Sig.	df2	df1	Levene Statistic	
.58	395	4	.72	الثقة بالأفراد
.21	395	4	1.48	الثقة في مؤسسات المجتمع
.05	395	4	2.35	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)
.92	395	4	.23	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي
.18	395	4	1.56	القيم والتوجهات المشتركة
.68	395	4	.58	العمل الجماعي والتعاون
.71	395	4	.54	الدرجة الكلية

جدول رقم (32.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (Variance ONE WAY Analysis of) لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية وفي محاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير الفئة العمرية.

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	المحور	
0.61	0.67	0.27	4	1.08	Between Groups	الثقة بالأفراد
		0.4	395	159.21	Within Groups	
			399	160.29	Total	
0.40	1.02	0.39	4	1.55	Between Groups	الثقة في مؤسسات المجتمع
		0.38	395	150.37	Within Groups	
			399	151.92	Total	
0.67	0.59	0.38	4	1.5	Between Groups	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)
		0.63	395	250.38	Within Groups	
			399	251.88	Total	
0.02	3.55	1.21	4	4.82	Between Groups	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي
		0.34	395	133.97	Within Groups	
			399	138.8	Total	
0.12	1.86	0.77	4	3.08	Between Groups	القيم والتوجهات المشتركة
		0.41	395	163.54	Within Groups	
			399	166.63	Total	
0.01	3.49	1.96	4	7.85	Between Groups	العمل الجماعي والتعاون
		0.56	395	221.78	Within Groups	
			399	229.63	Total	
0.07	2.24	0.62	4	2.46	Between Groups	الدرجة الكلية
		0.28	395	108.501	Within Groups	
			399	110.963	Total	

يتبين من اختبار (ANOVA) في الجدول أعلاه وعند مستوى دلالة 5% أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الفئة العمرية لمتغيرات (الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي، العمل الجماعي والتعاون) حيث إن مستوى الدلالة المحسوب (SIG) أقل من 5%. فيما يتضح من الجدول أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات العمرية لمؤشرات الدرجة الكلية ومحاور الثقة في الأفراد والثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)، القيم والتوجهات المشتركة في الأفراد حيث إن مستوى الدلالة المحسوب أكبر من 5%.

نتائج التحليل البعدي (tukey):

الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي:

توجد فروق دالة إحصائية بين الفئة 18-29 والفئة 50-59 (0.3 درجة لصالح الشباب)، والفئة 18-29 والفئة 60 فأكثر (0.3 درجة لصالح الشباب)

العمل الجماعي والتعاون:

توجد فروق دالة إحصائية بين الفئة 18-29 والفئة 50-59 (0.3 درجة لصالح الشباب)، والفئة 18-29 والفئة 60 فأكثر (0.4 درجة لصالح الشباب).

إن الدراسة الحالية تتوافق مع بعض المؤشرات وتختلف مع أخرى بالمقارنة مع دراسة ماس 2007 حيث أثبتت دراسة ماس أنه يوجد فروقات في الدرجة الكلية لرأس المال الاجتماعي تعزو لمتغير الفئات العمرية ولصالح الشباب وأكدت أيضاً أنه يوجد فروقات بخصوص متغير الثقة بالأفراد والثقة بالمؤسسات وهذا ما لم تثبته الدراسة الحالية، بينما تتوافق الدراسات في أنه معدل المشاركة المجتمعية يقل مع تقدم العمر أو لصالح الفئة الشبابية (نصر وهلال، 2007، ص54).

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة كافاتوريا وآخرون 2009 "اختيار متوسط المقارنة بين الفئات العمرية المختلفة لم يظهر فروقاً بارزة في توزيع رأس المال الاجتماعي الترابطي أو التجسيري".

وهذا يعطيني مؤشر ان العلاقات التقليدية او رأس المال الاجتماعي الترابطي ينتقل عبر الاجيال وان الفئات الشابة نشيطة في هذه العلاقات وتحافظ عليها وان كان هذا المؤشر ايجابي في الاوضاع الطبيعية لاي مجتمع الا انه له انعكاسات سلبية من ناحيتين: الاولى انه يعمل على ضيق العلاقات واغلاقها في حدود هذه العلاقات وثانيا يعطي مؤشر غير ايجابي بخصوص استشراف المستقل والتوجه الى العلاقات الحداثية ورأس المال الاجتماعي التجسيري

ويعطينا مؤشر آخر ان المؤسسات الرسمية او شبه رسمية لم تستطع تغيير صورتها دورها من وجهة نظر المواطنين ويعزو الباحث عدم الفروق في اجابات البحوث حول الثقة بشقيها الافراد والمؤسسات يدل على هذا الاستنتاج وان لهذه الظاهرة لها انعكاسات خطيرة على كل من الشباب والمؤسسات الرسمية.

الفرضية الأولى (1-ز): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية في تقدير إجابات أفراد العينة في محاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير الحالة العملية.

جدول رقم (33.4-أ): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية في محاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير الحالة العملية.

Std. Deviation	Mean	N		
0.69	3.39	33	عاطل عن العمل	الثقة بالأفراد
0.6	3.35	105	ربة بيت	
0.56	3.44	29	طالب	
0.65	3.44	233	يعمل	
0.63	3.41	400	Total	
0.66	2.91	33	عاطل عن العمل	الثقة في مؤسسات المجتمع
0.53	2.93	105	ربة بيت	
0.57	3.06	29	طالب	
0.64	3.11	233	يعمل	
0.62	3.04	400	Total	

جدول رقم (33.4-ب):

Std. Deviation	Mean	N		
0.65	3.04	33	عاطل عن العمل	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)
0.76	2.45	105	ربة بيت	
0.73	3.14	29	طالب	
0.76	3.05	233	يعمل	
0.79	2.90	400	Total	
0.57	3.48	33	عاطل عن العمل	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي
0.6	3.40	105	ربة بيت	
0.55	3.99	29	طالب	
0.56	3.59	233	يعمل	
0.59	3.56	400	Total	
0.58	3.58	33	عاطل عن العمل	القيم والتوجهات المشتركة
0.62	3.17	105	ربة بيت	
0.63	3.66	29	طالب	
0.62	3.61	233	يعمل	
0.65	3.49	400	Total	
0.77	3.55	33	عاطل عن العمل	العمل الجماعي والتعاون
0.77	3.21	105	ربة بيت	
0.68	4.01	29	طالب	
0.69	3.73	233	يعمل	
0.76	3.60	400	Total	
0.51	3.31	33	عاطل عن العمل	الدرجة الكلية
0.52	3.08	105	ربة بيت	
0.41	3.56	29	طالب	
0.51	3.41	233	يعمل	
0.53	3.33	400	Total	

ومن أجل فحص تجانس التباين فقد تم تطبيق اختبار (Levene's Test for Equality of Variances) حيث يتبين أن جميع المتغيرات هي ذات تباين متجانس كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم (34.4): نتائج اختبار التجانس للتباينات

Sig.	df2	df1	Levene Statistic	
.53	396	3	.74	الثقة بالأفراد
.06	396	3	2.54	الثقة في مؤسسات المجتمع
.54	396	3	.73	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)
.70	396	3	.47	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي
.99	396	3	.03	القيم والتوجهات المشتركة
.21	396	3	1.53	العمل الجماعي والتعاون
.35	396	3	1.11	الدرجة الكلية

جدول رقم (35.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (Variance ONE WAY Analysis of) لاستجابات أفراد العينة في محاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير الحالة العملية.

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares		
0.68	0.5	0.2	3	0.6	Between Groups	الثقة بالأفراد
		0.4	396	159.69	Within Groups	
			399	160.29	Total	
0.04	2.85	1.07	3	3.21	Between Groups	الثقة في مؤسسات المجتمع
		0.38	396	148.7	Within Groups	
			399	151.92	Total	
0	16.85	9.5	3	28.51	Between Groups	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)
		0.56	396	223.37	Within Groups	
			399	251.88	Total	
0	8.8	2.89	3	8.67	Between Groups	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي
		0.33	396	130.13	Within Groups	
			399	138.8	Total	
0	13.28	5.08	3	15.24	Between Groups	القيم والتوجهات المشتركة
		0.38	396	151.39	Within Groups	
			399	166.63	Total	
0	15.85	8.21	3	24.62	Between Groups	العمل الجماعي والتعاون
		0.52	396	205.01	Within Groups	
			399	229.63	Total	
0	12.51	3.201	3	9.6	Between Groups	الدرجة الكلية
		0.27	396	101.36	Within Groups	
			399	110.96	Total	

يتبين من اختبار (ANOVA) في الجدول أعلاه وعند مستوى دلالة 5% أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الحالة العملية لمتغيرات الدرجة الكلية ولمحاور (الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية، الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) حيث إن مستوى الدلالة المحسوب (SIG) أقل من 5%. فيما يتضح من الجدول أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الحالة العملية لمؤشر الثقة في الأفراد حيث إن مستوى الدلالة المحسوب أكبر من 5% ويساوي 70.2%.

نتائج التحليل البعدي (tukey):

الثقة في مؤسسات المجتمع:

توجد فروق دالة إحصائية بين ربات البيوت والعاملين (0.2 درجة لصالح العاملين)

المشاركة المجتمعية:

توجد فروق دالة إحصائية بين ربات البيوت-العاطلين عن العمل (0.6 لصالح العاطلين عن العمل)، ربات البيوت-طالب (0.7 درجة لصالح الطلاب)، ربا البيوت-العاملين (0.6 درجة لصالح العاملين).

الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي:

توجد فروق دالة إحصائية بين الطلاب-عاطلين عن العمل (0.5 درجة لصالح الطلاب)، طلاب-ربات البيوت (0.6 درجة لصالح الطلاب)، الطلاب-العاملون (0.4 درجة لصالح الطلاب)، العاملون-ربات البيوت (0.2 لصالح العاملون).

القيم والتوجهات المشتركة:

توجد فروق دالة إحصائية بين ربات البيوت والعاطلين عن العمل (0.4 درجة لصالح العاطلين عن العمل) وكل من الطلاب وربات البيوت (0.5 درجة لصالح الطلاب) وبين ربات البيوت والعاملين (0.4 درجة لصالح العاملين).

تعكس نتائج هذه الفروقات بأن الطلاب هم الأكثر حظاً من رأس المال الاجتماعي وأن ربات البيوت هن الأقل حظاً في امتلاك رأس المال الاجتماعي، يعزو الباحث تفوق الطلاب عن غيرهم كونها هي فئة شابة ونشيطة وجد لها التزامات مثل غيرها، وهي أيضاً صاعدة وتحاول أن تشارك لتتعلم وقد يكون للعمل.

العمل الجماعي والتعاون:

توجد فروق دالة إحصائية بين ربات البيوت والطلاب (0.8 لصالح الطلاب)، وربات البيوت والعاملين (0.5 درجة لصالح العاملين).

الدرجة الكلية:

توجد فروق دالة إحصائية بين ربات البيوت والطلاب (0.5 لصالح الطلاب)، وربات البيوت والعاملين (0.3 درجة لصالح العاملين).

الفرضية الأولى (1-ح): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية في تقدير إجابات أفراد العينة في محاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير النشاط الاقتصادي للعاملين فقط.

جدول رقم (36.4-أ): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية في محاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير النشاط الاقتصادي.

Std. Deviation	Mean	N	القطاع الاقتصادي	المحور
0.48	3.39	19	زراعي	الثقة بالأفراد
0.9	3.48	15	صناعي	
0.71	3.43	61	إنشاءات وأبنية	
0.65	3.43	45	القطاع العام	
0.56	3.71	6	التعليمي	
0.31	3.71	3	الصحي	
0.65	3.38	57	التجارة	
0.59	3.17	3	المصرفي والمالي	
0.28	3.54	6	النقل والاتصالات	
0.57	3.56	18	أخرى	
0.65	3.44	233	Total	

جدول رقم (36.4-ب):

Std. Deviation	Mean	N	القطاع الاقتصادي	المحور
0.55	3.13	19	زراعي	الثقة في مؤسسات المجتمع
0.98	3.4	15	صناعي	
0.67	3.01	61	إنشاءات وأبنية	
0.65	3.14	45	القطاع العام	
0.63	3.39	6	التعليمي	
0.63	3.19	3	الصحي	
0.62	3.1	57	التجارة	
0.45	3.15	3	المصرفي والمالي	
0.48	2.89	6	النقل والاتصالات	
0.47	3.17	18	أخرى	
0.64	3.11	233	Total	
0.74	3.35	19	زراعي	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)
0.74	3.11	15	صناعي	
0.87	2.79	61	إنشاءات وأبنية	
0.7	3.2	45	القطاع العام	
0.94	3.37	6	التعليمي	
0.31	3.33	3	الصحي	
0.72	2.99	57	التجارة	
0.4	3	3	المصرفي والمالي	
0.5	3.17	6	النقل والاتصالات	
0.63	3.19	18	أخرى	
0.76	3.05	233	Total	
0.4	3.61	19	زراعي	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي
0.71	3.51	15	صناعي	
0.63	3.47	61	إنشاءات وأبنية	
0.56	3.63	45	القطاع العام	
0.66	3.49	6	التعليمي	
0.55	3.64	3	الصحي	
0.54	3.63	57	التجارة	
0.25	3.56	3	المصرفي والمالي	
0.49	3.81	6	النقل والاتصالات	
0.5	3.84	18	أخرى	
0.57	3.6	233	Total	

جدول رقم (36.4-ج):

St.Deviation	Mean	N	القطاع الاقتصادي	المحور
0.73	3.67	19	زراعي	القيم والتوجهات المشتركة
0.53	3.89	15	صناعي	
0.72	3.38	61	إنشاءات وأبنية	
0.56	3.74	45	القطاع العام	
0.56	3.98	6	التعليمي	
0.58	3.67	3	الصحي	
0.54	3.59	57	التجارة	
0.54	3.95	3	المصرفي والمالي	
0.3	3.64	6	النقل والاتصالات	
0.57	3.71	18	أخرى	
0.62	3.61	233	Total	
0.67	3.9	19	زراعي	
0.97	3.78	15	صناعي	
0.69	3.6	61	إنشاءات وأبنية	
0.66	3.82	45	القطاع العام	
0.68	4.1	6	التعليمي	
0.88	3.92	3	الصحي	
0.63	3.65	57	التجارة	
0.14	3.96	3	المصرفي والمالي	
0.53	3.81	6	النقل والاتصالات	
0.79	3.83	18	أخرى	
0.69	3.73	233	Total	
0.43	3.50	19	زراعي	الدرجة الكلية
0.68	3.50	15	صناعي	
357	3.27	61	إنشاءات وأبنية	
0.5	3.48	45	القطاع العام	
0.57	3.64	6	التعليمي	
0.48	3.56	3	الصحي	
0.47	3.38	57	التجارة	
0.18	3.43	3	المصرفي والمالي	
0.22	3.48	6	النقل والاتصالات	
0.41	3.55	18	أخرى	
0.51	3.41	233	Total	

ومن أجل فحص تجانس التباين فقد تم تطبيق اختبار (Levene's Test for Equality of Variances)، حيث يتبين أن متغيري الثقة في أفراد المجتمع والثقة في مؤسسات المجتمع هي ذات تباين غير متجانس كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم (37.4): نتائج اختبار التجانس للتباينات

Sig.	df2	df1	Levene Statistic	
.03	223	9	2.10	الثقة بالأفراد
.03	223	9	2.14	الثقة في مؤسسات المجتمع
.24	223	9	1.30	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)
.39	223	9	1.06	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي
.07	223	9	1.82	القيم والتوجهات المشتركة
.60	223	9	.82	العمل الجماعي والتعاون
.07	223	9	1.76	الدرجة الكلية

جدول رقم (38.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لاستجابات أفراد العينة في محاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير النشاط الاقتصادي.

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares		المحور
0.95	0.37	0.16	9	1.44	Between Groups	الثقة بالأفراد
		0.43	223	96.22	Within Groups	
			232	97.66	Total	
0.67	0.742	0.31	9	2.8	Between Groups	الثقة في مؤسسات المجتمع
		0.42	223	93.63	Within Groups	
			232	96.43	Total	
0.11	1.617	0.92	9	8.28	Between Groups	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)
		0.57	223	126.92	Within Groups	
			232	135.2	Total	
0.53	0.896	0.29	9	2.59	Between Groups	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي
		0.32	223	71.78	Within Groups	
			232	74.37	Total	
0.05	1.913	0.72	9	6.47	Between Groups	القيم والتوجهات المشتركة
		0.38	223	83.83	Within Groups	
			232	90.31	Total	
0.56	0.859	0.41	9	3.72	Between Groups	العمل الجماعي والتعاون
		0.48	223	107.35	Within Groups	
			232	111.06	Total	
0.39	1.06	0.28	9	2.49	Between Groups	الدرجة الكلية
		0.26	223	57.99	Within Groups	
			232	60.47	Total	

يتبين من اختبار (ANOVA) في الجدول أعلاه وعند مستوى دلالة 5% أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير النشاط الاقتصادي لمتغيرات الدرجة الكلية ومتغيرات المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية، الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي والقيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) حيث إن مستوى الدلالة المحسوب أكبر من 5%.

جدول رقم (39.4): نتائج اختبار تحليل (Kruskal Wallis Test) لاستجابات أفراد العينة في محاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع) تبعاً لمتغير المستوى النشاط الاقتصادي.

الثقة في مؤسسات المجتمع	الثقة بالافراد	
6.371	3.703	Chi-square
9	9	Df
.702	.930	Asymp. Sig.

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: النشاط الاقتصادي

يتبين من اختبار (Kruskal Wallis Test) في الجدول أعلاه وعند مستوى دلالة 5% أنه لا يوجد فروق ذات دلالة نوع النشاط الاقتصادي لمؤشري الثقة في الأفراد والثقة في مؤسسات المجتمع حيث إن مستوى الدلالة المحسوب أكبر من 5%.

الفرضية الاولى (1-ط): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطات الحسابية في تقدير إجابات أفراد العينة في محاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير فئات الدخل للعاملين فقط.

جدول رقم (40.4-أ): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية في محاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية،

الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير فئات الدخل للعاملين فقط.

Std. Deviation	Mean	N	الفئات الدخل	المحور
0.53	3.55	32	1500 دون	الثقة بالأفراد
0.74	3.34	67	1501-2500	
0.66	3.52	74	2501 – 3500	
0.57	3.39	60	3500 فوق	
0.65	3.44	233	Total	
0.64	3.3	32	1500 دون	الثقة في مؤسسات المجتمع
0.72	3.1	67	1501-2500	
0.63	3.08	74	2501 – 3500	
0.57	3.09	60	3500 فوق	
0.64	3.11	233	Total	
0.68	3.11	32	1500 دون	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)
0.73	3.02	67	1501-2500	
0.9	3.04	74	2501 – 3500	
0.67	3.06	60	3500 فوق	
0.76	3.05	233	Total	

جدول رقم (40.4-ب):

0.48	3.83	32	1500 دون	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي
0.62	3.51	67	1501- 2500	
0.56	3.54	74	2501 – 3500	
0.53	3.63	60	3500 فوق	
0.57	3.6	233	Total	
0.61	3.61	32	1500 دون	القيم والتوجهات المشتركة
0.61	3.58	67	1501- 2500	
0.63	3.63	74	2501 – 3500	
0.65	3.64	60	3500 فوق	
0.62	3.61	233	Total	
0.63	3.8	32	1500 دون	العمل الجماعي والتعاون
0.78	3.66	67	1501- 2500	
0.7	3.73	74	2501 – 3500	
0.61	3.78	60	3500 فوق	
0.69	3.73	233	Total	
0.44	3.53	32	1500 دون	الدرجة الكلية
0.56	3.36	67	1501- 2500	
0.53	3.40	74	2501 – 3500	
46	3.42	60	3500 فوق	
0.51	3.41	233	Total	

ومن أجل فحص تجانس التباين فقد تم تطبيق اختبار (Levene's Test for Equality of Variances) حيث يتبين أن متغير المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية) هو ذات تباين غير متجانس كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم (41.4): نتائج اختبار التجانس للتباينات

Sig.	df2	df1	Levene Statistic	
.14	229	3	1.83	الثقة بالأفراد
.34	229	3	1.12	الثقة في مؤسسات المجتمع
.03	229	3	3.12	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)
.41	229	3	.96	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي
.74	229	3	.41	القيم والتوجهات المشتركة
.19	229	3	1.62	العمل الجماعي والتعاون
.48	229	3	2.68	الدرجة الكلية

جدول رقم (42.4 - أ): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية ومحاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) تبعاً لمتغير مستوى الدخل.

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares		المحور
0.25	1.387	0.581	3	1.74	Between Groups	الثقة بالأفراد
		0.419	229	95.92	Within Groups	
			232	97.66	Total	
0.40	0.986	0.41	3	1.23	Between Groups	الثقة في مؤسسات المجتمع
		0.416	229	95.2	Within Groups	
			232	96.43	Total	

رقم (42.4 - ب):

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	المحور	
0.95	0.119	0.07	3	0.21	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)	
		0.589	229	134.99		Between Groups
			232	135.2		Within Groups
					Total	
0.051	2.629	0.825	3	2.48	الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي	
		0.314	229	71.9		Between Groups
			232	74.37		Within Groups
					Total	
0.95	0.125	0.049	3	0.15	القيم والتوجهات المشتركة	
		0.394	229	90.16		Between Groups
			232	90.31		Within Groups
					Total	
0.72	0.44	0.212	3	0.64	العمل الجماعي والتعاون	
		0.482	229	110.43		Between Groups
			232	111.06		Within Groups
					Total	
0.31	1.06	0.28	9	2.49	الدرجة الكلية	
		0.26	223	57.99		Between Groups
			232	60.47		Within Groups
					Total	

يتبين من اختبار (ANOVA) في الجدول أعلاه وعند مستوى دلالة 5% أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات الدخل لمؤشر الدرجة الكلية والثقة في الأفراد والثقة في مؤسسات المجتمع والشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي والقيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون في حيث إن مستوى الدلالة المحسوب أكبر من 5%.

جدول رقم (43.4): نتائج اختبار (Kruskal Wallis Tes) لاستجابات أفراد العينة في محاور رأس المال الاجتماعي (المشاركة المجتمعية المهنية والمدنية والسياسية) تبعاً لمتغير مستوى الدخل.

الدرجة الكلية	المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)	
3.629	.635	Chi-square
3	3	Df
.304	.888	Asymp. Sig.

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable بالدخل

يتبين من اختبار (Kruskal Wallis Test) في الجدول أعلاه وعند مستوى دلالة 5% أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الدخل لمتغير الدرجة الكلية ومحور (المشاركة المجتمعية المهنية والسياسية والمدنية) لأن مستوى الدلالة المحسوب (SIG) أكبر من 5%.

قد تكون نتائج هذا المحور غريبة نوعاً ما على القارئ وبينما يعتبرها الباحث نتيجة منطقية بأن لا يكون هناك فروق بين فئات الدخل في امتلاكهم لرأس المال الاجتماعي وذلك لعدة أسباب: الخصوصية الثقافية للمجتمع الريفي وحرص الأفراد فيه على التزاور والارتباط، كما أن الموروث من هذه العلاقات وتستمر وتمتد من جيل إلى جيل، كما أن للسياق التاريخي من العلاقات والروابط بين الأفراد، ولعلاقة الدم والقرابة والنسب والزواج يجعل الأفراد قريبين من بعض، حرص أصحاب الدخل المحدود على تشبيك علاقات مع كافة أهالي القرية أمر مهم بالنسبة لهم فهم بحاجة إلى مثل هذه العلاقات لسد احتياجاتهم وهذا واضح من المتوسطات الحسابية لفئة الدخل الأقل من 1500 حيث كانت الأعلى في أغلب محاور رأس المال الاجتماعي، فهو باعتقاده ليس بيده سوى أن يقبل هذه العلاقات والشبكات لعله يستفيد منها في لحظة من اللحظات.

وهذا ما أكدته دراسة كشك 2008 في نتائج دراستها: "أثبتت نتائج الدراسة أن في المناطق الريفية يرتبط الناس مع أفراد العائلة بروابط قوية ولا تختلف هذه الروابط بين الأغنياء والفقراء حيث تعد العلاقات الأسرية من الروابط الهامة الذي يحرص عليها جميع أهل الريف (كشك، 2008، ص39) كما أكدت النتائج "عدم وجود فروقات بين الفقراء والأغنياء فيما يتعلق بمتغير علاقات الجيرة وعزت ذلك إلى

الخصوصية الثقافية التي تميز أهل الريف والى ميل الجيران في المناطق الريفية الى توثيق العلاقات فيما بينهم (كشك و اخرون،2008،ص40).

جدول رقم (44.4) ملخص نتائج اختبار الفرضيات (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابات المبحوثين حول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في محاور رأس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع، المشاركة المجتمعية، الشبكات الاجتماعية، القيم والتوجهات المشتركة، العمل الجماعي والتعاون) في محافظة رام الله والبيرة تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، الحالة الاجتماعية، الدخل، المستوى التعليمي، الحالة العملية، مكان السكن، العمر). كما هي موضحة في الجدول التالي:

الدرجة الكلية	العمل الجماعي والتعاون	القيم التوجهات المشتركة	المشاركة غير الرسمية	المشاركة المجتمعية	الثقة بالمؤسسات	الثقة بالأفراد	المتغير
رفض	رفض	رفض	رفض	رفض	قبول	قبول	الجنس
رفض	رفض	رفض	رفض	رفض	رفض	رفض	مكان العمل
رفض	رفض	رفض	رفض	رفض	قبول	قبول	الحالة الاجتماعية
رفض	رفض	رفض	رفض	رفض	رفض	قبول	مستوى التعليم
رفض	رفض	رفض	رفض	رفض	رفض	قبول	مكان السكن
قبول	رفض	قبول	رفض	قبول	قبول	قبول	الفئة العمرية
رفض	رفض	رفض	رفض	رفض	رفض	قبول	الحالة العملية
قبول	قبول	قبول	قبول	قبول	قبول	قبول	النشاط الاقتصادي
قبول	قبول	قبول	قبول	قبول	قبول	قبول	فئات الدخل

5.4 ملخص لأهم نتائج الدراسة:

- 1- إن الدرجة الكلية لرأس المال الاجتماعي التي يمتلكها الأفراد في ريف محافظة رام الله والبيرة هي درجة متوسطة تميل إلى الإيجابية نسبياً بدلالتها الاحصائية،
- 2- تؤكد الدراسة ما تم التوصل اليه في دراسات سابقة، إن الأفراد في الريف الفلسطيني يمتلكون رأساً مالياً اجتماعياً ترابطياً المتمثل في (الحمولة العشيرة، الاصدقاء) أعلى من رأس المال الاجتماعي التجسيري المتمثل في المؤسسات الرسمية والعلاقات الحداثية.
- 3- إن قوة رأس المال الاجتماعي تقل وتضعف كلما ابتعدت عن العلاقات القوية فنجده درجة عالية في الحمولة أو العشيرة وفي كل فقرة تتصل بالعائلة أو الحمولة ثم يتدرج إلى الأصدقاء والجيران ثم الى المؤسسات الرسمية (الهيئة المحلية، الاحزاب السياسية)
- 4- إن غالبية العلاقات التي تنشأ بين الأفراد في ريف محافظة رام الله والبيرة هي علاقات مغلقة وغالبا ما تكون علاقات تربطهم بالحمولة أو العشيرة وهذا ما دل عليه محاور الثقة بشقية بالأفراد أو المؤسسات ومحوري المشاركة المجتمعية والشبكات غير الرسمية.
- 5- إن محور المشاركة الاجتماعية (المهنية، السياسية، المدنية) هو أقل محاور رأس المال الاجتماعي في ريف محافظة رام الله والبيرة، كما أن أقل مشاركة هي المشاركة السياسية والتي دلت عليه الفقرات (أعتقد أن الانتماء لأحد الأحزاب السياسية أمر ضروري، أقوم بالمشاركة في المظاهرات والمسيرات دعماً للقضية الفلسطينية، أقوم بالمشاركة في الندوات السياسية، انتمائي لحزبي يعطيني قيمة اجتماعية) وجميعها وبناء على إجابات المبحوثين كانت نتيجة درجتها منخفضة.
- 6- اثبتت نتائج الدراسة أنه لا يوجد علاقة بين رأس المال المادي ورأس المال الاجتماعي وإنما يتمتعون بنفس الدرجة نسبياً من رأس المال الاجتماعي ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى طبيعة العلاقات الأولية والقوية وتفوقها على العلاقات الثانوية الرسمية والرأسية منها، ويعتقد الباحث لو أجريت الدراسة على مجتمع غير ريفي المدينة مثلاً احتمال أن يكون هناك علاقة وفروق تبعاً لمتغير رأس المال المادي(الدخل).

7- يوجد فروق في درجة امتلاك رأس المال الاجتماعي تبعاً لمتغير (الجنس، مكان العمل للعاملين، ومن قرية إلى قرية برغم أنهم متشابهين في الظروف والخصائص، الحالة الاجتماعية، الحالة العملية، ومستوى التعليم، والغريب في النتائج أنه لا يوجد فروق بين نوع النشاط الاقتصادي).

8- بخصوص متغير الفئات العمرية والذي يعتبره الباحث من أهم المتغيرات في الدراسة كونه يقيس اجابات المبحوثين بين الاجيال ويعبر عن التنبؤ والاستشراف للمستقبل ومعرفة توجه الشباب فأثبتت النتائج انه يوجد فروقات فقط في محوري العمل الجماعي والتعاون ، والشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي لصالح الفئات الشابة، وهذ دلالة على ان راس المال الاجتماعي في الريف يتأثر بالسياق الثقافي والعادات والتقاليد وينتقل من جيل الى جيل خصوصا كون ان نتائج الدراسة اثبتت عن علاقات قوية وأولية بين المواطنين اكثر منها علاقات ثانوية وقد يعتبرها الفرد نوع من الارث الذي تركه له اياه او اجداده.

9- ومن نتائج الدراسة أنّ الأنثى هي الأقل حظاً في امتلاك رأس المال الاجتماعي بفعل عوامل اجتماعية مختلفة كما أثبتته نتائج الفروق في امتلاك رأس المال الاجتماعي لمتغيري الجنس لصالح الذكور وبين الحالات العملية لصالح الطلاب والعاملين مقابل ربّات البيوت.

10- تم قبول فرضيات الدراسة التالية:

"إن رأس المال الاجتماعي الترابطي موجود وحاضر في الريف الفلسطيني بشكل أكثر من رأس المال الاجتماعي التجسيري".

" يعتبر رأس المال الاجتماعي الترابطي أكثر أهمية من رأس المال الاجتماعي التجسيري في اتخاذ القرار من وجهة نظر المبحوثين " .

"لا يوجد فروقات ذات دلالة احصائية عن مستوى دلالة 5% في مستوى امتلاك راس المال الاجتماعي في ريف محافظة رام الله والبيرة تعزى للمتغيرات (نوع النشاط الاقتصادي، مستوى الدخل"

تم رفض فرضية الدراسة "لا يوجد فروقات ذات دلالة احصائية عن مستوى دلالة 5% في مستوى امتلاك راس المال الاجتماعي في ريف محافظة رام الله والبيرة تعزى للمتغيرات (الجنس، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الحالة العملية، مكان السكن، العمر، مكان العمل"

مقارنة نتائج الدراسة بدارسة نصر وهلال 2007

تعتبر دراسة نصر وهلال 2007 هي المحاولة الاولى لإيجاد و تطوير مؤشر كلي لرأس المال الاجتماعي في فلسطين، من خلال مجموعة من المتغيرات والابعاد المختلفة، تعتبر الدراسة الحالية هي الدراسة الثانية لمحاولة ايجاد مؤشر لرأس المال الاجتماعي، من خلال مجموعة من المحاور التي تدل على وجود رأس المال الاجتماعي، وذلك بالاستفادة من الاطار النظري والدراسات السابقة في هذا المجال، وتختلف هذه الدراسة عن دراسة نصر وهلال 2007 في انحصار حدودها المكانية في ريف محافظة رام الله والبيرة فقط ، وسوف يتم شرح نقاط الشبه والاختلاف بين الدراستين وهل حصل تغيير في محاور رأس المال الاجتماعي خلال مدة العشر سنوات السابقة من عام 2007 ولغاية عام 2017:

- 1- كشفت الدراسات من نتائج قياس الثقة، عن تدني نسبة الثقة او درجة عالية نسبيا من انعدام الثقة سواء بالأفراد او المؤسسات ولم تختلف هذه الدرجة خلال العشرة الاعوام السابقة، سواء الثقة بالحكومة، الثقة بمسؤولين الاحزاب، الثقة بالقضاء الفلسطيني، الثقة بالمؤسسات الاعلامية المحلية.
- 2- تتوافق الدراسة الحالية مع دراسة نصر وهلال 2007 في ظاهرة تدني معدلات الانتساب الى النقابات والاتحادات والاطر الجماهيرية حيث اثبتت الدراسة الحالية ان اقل محور من محاور رأس المال الاجتماعي هي المشاركة المجتمعية (المهنية، السياسية، المدنية).
- 3- تتشابه الدراسات في نتيجة النسبة العالية لمحور العمل الجماعي والتعاون، ففي هذه الدراسة كانت نتيجة محور العمل الجماعي والتعاون درجة عالية وهي اعلى محاور رأس المال الاجتماعي.
- 4- بخصوص متغير الجنس (ذكر، انثى) تتوافق النتيجتين في امتلاك الذكور رأس مال اجتماعي اعلى من الاناث، وكذلك متغير الفئات العمرية اثبتت نتائج الدراسة تفوق الفئات الشابة في المؤشر الكلي لرأس المال الاجتماعي على كبار السن، وكذلك تفوق العازبين على كل من المتزوجين والارامل والمطلقين في امتلاك رأس المال الاجتماعي.

من النتائج المشتركة السابقة يتبين ان ضعف الثقة يصل ذروته بضعف الثقة في العمل السياسي سواء بالحكومة او التنظيمات ومنظمات المجتمع المدني، وتبقى درجة الثقة مقبولة بالحمولة او الاصدقاء ،

وتعكس هذه النتيجة حالة التزدي التي وصلت لها الاحزاب السياسية الفلسطينية والمجتمع المدني، حتى اصبحت غير مقنعة للمواطن الفلسطيني، ومن الاسباب الاخرى غياب مبدأ المصلحة العامة والمشاركة والتي تعد مبدأ اساسي في رأس المال الاجتماعي الايجابي واستبدالها بمنفعة فئوية فردية ضيقة، وعدم قدرة هذه المؤسسات في بناء جسور وتعبئة الفراغات بينها وبين المواطنين ولم تستطع ان تجد لها مكان او حيز داخل المجتمع بل على العكس اصبحت تتصرف كبنية اجتماعية مغلقة تشبه الحمولة او العائلة في مجتمعنا، ومن الممكن ان اخفاق هذه المؤسسات في تلبية الحد الأدنى من احتياجات وطموحات المواطن وتلمس همومه، انعكس على الثقة فيها. والسبب الاخر هو السياق التاريخي للشعب الفلسطيني ومنذ مئة العام الذي جعل الفرد الفلسطيني يعيش دائما في حالة من الشك والترقب وعدم الثقة في الحكومات الطامعة بنهب الثروات، مروراً بالنكبة الفلسطينية وهزيمة حرب 1948 وتوالت بعدها الهزائم عام 1967 واحتلال اسرائيل لكافة الاراضي الفلسطينية. حتى في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية ولأسباب تعود لاتفاق اوسلو وتبعاته لم تستطع السلطة القيام بكل الواجبات المناط بها لتكون محل ثقة للمواطن الفلسطيني وخصوصا مع تزايد التصعيد الاسرائيلي في كل المجالات مما ادى الى وضع السلطة في موقف حرج تجاه شعبها، واخيرا الانقسام السياسي والافتتال على السلطة بين أكبر تنظيمين فلسطينيين حركة فتح وحركة حماس.

ان الاله في تشابه هذه النتائج، عدم اي تغيير مطلق في محاور راس المال الاجتماعي خلال السنوات العشرة الماضية، وان هذه النتيجة لها معانيها ودلالاتها الخطيرة على المجتمع والفرد، واهمها تحول الولاءات الوطنية الى ولاءات ضيقة ومغلقة قد تتمثل في العشيرة او الاحزاب السياسية او مجموعات اخرى سواء دينية او مذهبية او طائفية او حتى مجموعات مصالح. السؤال المهم هنا، هل يعي النظام السياسي الفلسطيني هذه الحالة ودرجة خطورتها، وماذا يستطيع ان يعمل في سبيل الخروج من حالة تدني الثقة هذه وترميمها، والمحافظة على رأس المال الاجتماعي من الانهيار؟

1. الفصل الخامس:

الاستنتاجات والتوصيات البحثية

1.5 المقدمة

سوف يتم في هذا الفصل استعراض اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة، وربطها بالإطار النظري لها، كما يقدم الباحث بعض المقترحات لدراسات بحثية مستقبلية ينصح الباحث بإجرائها تتعلق بموضوع الدراسة، ومن خلال النتائج السابقة تم التوصل الى الاستنتاجات العامة ومقترحات الدراسات البحثية التالية:

2.5 الاستنتاجات العامة:

بداية لا بد من الإشارة الى الدرجة الكلية لرأس المال الاجتماعي ودلالاتها التي أثبتت نتائج الدراسة انها متوسطة بدلالاتها الاحصائية، قد لا نستطيع الحكم على هذه الدرجة ان كانت ايجابية او سلبية اذا ما قورنت وخصوصا في السياق الفلسطيني، و ذلك نظرا لعدم وجود مقياس ومؤشرات موحدة على مستوى العالم (غياب لمقياس الموحد)، وايضا عدم امكانية مقارنة هذه النتيجة مع اي دولة اخرى نظرا لخصوصية كل دولة سواء الثقافية او الاقتصادية او الاجتماعية، او ان كانت دولة متقدمة او نامية، وتزيد صعوبة المقارنة في الحالة الفلسطينية كونها ما زالت سلطة تحت الاحتلال الاسرائيلي. وان تعدد المؤشرات التي حاولت قياس راس المال الاجتماعي يزيد من صعوبة المقارنة ايضا.

ولكن المهم في هذا المؤشر هو محاوره وفقرات محاوره، وتحديد أشكاله ودرجة توافرها، لوصف انواع الروابط الموجودة وعلاقتها بالفرد وسلوكه وقراراه، وذلك لتكون على معرفة تامة بالأرضية او البنية الاجتماعية للأفراد والمجتمع ككل للانطلاق في السياسات التنموية المختلفة.

وفي نفس الوقت واذا استبعدنا خصوصية السياق الفلسطيني، وحللنا النتائج بطريقة مجردة ومطلقة وربط نتائج الدراسة بالاطار النظري وبما توصل اليه المنظرين سواء الغربيين او العرب في هذا المجال، نستطيع

ان نستنتج ان الافراد في ريف محافظة رام الله والبيرة يملكون رأس مال اجتماعي سلبي، وذلك للأسباب التالية: ان الثقة خاصة بين افراد الجماعة ولا تصل الى الثقة المعممة، ان الافراد في الشبكات او المجموعات يسعون الى منفعة خاصة وليس عامة، ان العلاقات هي علاقات مغلقة ونفعية فردية وبين افراد الجماعة فقط،، عدم وجود النزعة العفوية للعمل لصالح العام وخصوصا قيم التطوع، قوة الاعتقاد العالي بدور العائلة (العشيرة) الوظيفي في حياة الفرد وسببها عقدة الخوف لدى الفرد نتيجة السياق التاريخي الفلسطيني والازمات التي مر بها المجتمع الفلسطيني على مدار قرن كامل، وسيتم توضيح ذلك في النقاط التالية :

1. من هذه النتائج نستطيع أن نجزم أن الانتماء الأقوى يكون للعائلة أو الحمولة (رأس المال الاجتماعي الترابطي) سواء بوعي أو بغير وعي وسواء طوعية أو بغير طوعية بضرورة العائلة في حياة الفرد الفلسطيني في الريف والالتفاف حولها ثم تتدرج هذه إلى أشكال رأس المال الاجتماعي الأخرى، وله علاقة بحجم التوقعات العالي بدور العائلة الوظيفي ومع التزامن لغياب الدور الحيوي للمؤسسات الرسمية ولا سيما الهيئة المحلية والأحزاب السياسية، وفي هذا الإطار لا يمكن أن نهمل السياق التاريخي الفلسطيني والظروف الاستثنائية التي عايشها المجتمع الفلسطيني طوال السنوات السابقة وقبل نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية المتمثل بغياب دور الدولة الحقيقي وفي ظل أزمات متلاحقة وحالة عدم الاستقرار وعدم الانتظام والفوضى الذي سمح للعائلة أو الحمولة بأن تقوم بدور الدولة الكامل هذا من جانب، وعلى الجانب الاخر الاساس الذي قامت عليه السلطة الوطنية الفلسطينية فمنذ نشأتها ادركت ان الانتماءات العشائرية قوية جدا وتلعب دور مهم في حياة الفرد الفلسطيني فاستغلت هذه الظاهرة لصالحها وقامت بالأساس على تجميع المصالح واقامت العشائرية في عملها و هنا نذكر بما كتبه جميل هلال " قام النظام السياسي الفلسطيني في ما بعد اوسلو على أساس تحالف بين شرائح النخبة السياسية والأجهزة الأمنية والبنى الاجتماعية التقليدية، ويرتكز على شبكة من علاقات الولاء والارتباطات الشخصية والمصالحية. كما أن غياب المرجعيات القانونية وسيطرة الفصيل الواحد على السلطة، وتهميش السلطين التشريعية والقضائية أدت إلى إضعاف النظام السياسي الفلسطيني، وعزز ذلك شح الموارد الذاتية والاعتماد بشكل كبير على المساعدات الخارجية، مما أثار سلباً على الشرعية الفلسطينية واستقلالية قرارها" (هلال، 1998).

وبالتالي سيادة العلاقات التقليدية والانتماءات الأفقية الموروثة من خلال العلاقات والارتباطات الإجبارية مثل الأسرة والحمولة مع تدني الارتباطات المدنية الحديثة الرسمية الطوعية وبالتالي يبقى الفرد في الريف داخل هذه الحلقة الضيقة من العلاقات وكونها موروثة فيعتقد وجوب المحافظة عليها وصيانتها وتوريثها وإعادة إنتاجها للأجيال القادمة وهذا ما أثبتته نتائج الدراسة حيث إنه كان هناك فروق بين الفئات العمرية بخصوص محور الشبكات غير الرسمية والتضامن الاجتماعي ولصالح فئة الشباب.

كما أكدت دراسة حوراني "بأنّ العشيرة ماتزال إطارًا مرجعيًا للولاء، وأنّ العوائد والمكتسبات التقليدية التي كان الأفراد يجنونها من الولاء للعشيرة ماتزال مستمرة ويعاد إنتاجها ولكن في سياق مرحلي وتطوري مختلف للمجتمع الأردني" (حوراني، 2012، ص198).

إن هذه العلاقات والشبكات كمحور لرأس المال الاجتماعي ينعكس ويؤثر على باقي مؤشرات رأس المال الاجتماعي سواء الثقة أو المشاركة المجتمعية أو العمل الجماعي والتعاون لما تسببه هذه العلاقات من انحسار الثقة بين أفراد المجموعة الواحدة وبالتالي ينعكس على الثقة بالآخرين وعن العمل والتعاون معهم والانضمام إلى مؤسسات حديثة ويجعل الفاعل الاجتماعي يدور في حلقة مغلقة وبالتالي يعتقد الباحث أنّ هذا المحور مهم جدًا لتأثيره على المحاور الأخرى لرأس المال الاجتماعي.

إن الأهمية كبيرة وضرورية جدًا لرأس المال الاجتماعي الترابطي، في الحفاظ على النسيج الاجتماعي والتضامن والمحافظة على روابط قوية بين أفراد المجتمع وحلّ المشاكل حتى وإن كان في مجتمع مغلق أو مجموعة واحدة، وطالما لعبت دورًا قويًا أثناء الانتفاضتين الأولى والثانية ويمكن تعميمها على كافة الأزمات التي مرّ بها الشعب الفلسطيني من فترة التهجير القسري عام 1948. وبالتالي هناك علاقة طردية بين رأس المال الاجتماعي الترابطي وحدوث الأزمات.

جاء في تقرير التنمية البشرية عام 2004 إشادة بدور العائلة والعشيرة في الحفاظ على النسيج الاجتماعي للشعب الفلسطيني ودوره في الحد من مشكلة الفقر " خلال السنوات الأربع الأخيرة وقصد فيها التقرير خلال

الانتفاضة الثانية عامي 2000-2004 تعززت شبكات الحماية العائلية وزاد دور الآليات العشائرية في تقديم المساعدات والدعم للأسر الفقيرة وفي التخفيف من وطأة الخلافات بين الأفراد ومشكلات الجريمة وأن مثل هذا الدور ينظر إليه عمومًا بإيجابية إلا أنه يعد تراجعًا في دور مؤسسات السلطة المركزية ومؤشراً على ضعفها. (تقرير التنمية البشرية، 2004، ص23).

ويتميز رأس المال الاجتماعي الترابطي بقدرته على التكيف مع الظروف ويسمح للناس بتطوير استراتيجيات للتعامل مع الأمور الطارئة ولكن الانية منها، كون أن العلاقات في هذا النوع من رأس المال الاجتماعي غير الرسمية حيث لا يوجد نظام مكتوب أو قواعد أو قوانين تربط الأفراد في هذه الشبكات فإنها علاقة غير جامدة وقابلة للتغير باتفاق الجماعة أو الفاعلين في الشبكة.

وعلى غرار نتائج الايجابية السابقة وبرغم اهميته الا ان هذه العلاقات وهذا النوع من رأس المال الاجتماعي لا يساعد على البناء والتطور والتنمية، ويعتقد الباحث أنه يحافظ على مستوى معين فقط دون تقدم أو تطور ودون أحداث تغيير يذكر في عملية البناء المؤسسية، فهذه العلاقات لا تساعد على التواصل البناء مع كافة طبقات المجتمع والبنى الاجتماعية المختلفة وكما تحد من تواصل الفئات العمرية وخصوصا الشباب مع بعضها البعض وتناقل المعرفة والانفتاح الإيجابي لتكون قوة جمعية تتكون من كافة أفراد المجتمع ليساهموا معًا في عملية البناء والتنمية وهذه كلها ميزات راس المال الاجتماعي التجسيري، والأكثر خطورة التي تسبب عائقًا أمام التنمية والتطور إذا تحولت هذه العلاقات إلى عامل هدم وتحولها إلى حالات من التعصب الأعمى والإقصاء الاجتماعي والاستبعاد والتمييز بين أفراد المجتمع والبنى الاجتماعية المختلفة داخله والحرص على المصلحة الخاصة لأبناء المجموعة الواحدة وحالات الحشد والتأييد أثناء حدوث المشاكل أو الاقتتال وقد تصل الحالة إلى رأس المال الاجتماعي الخطير.

يقول الدكتور علي الوردي في كتابه مهزلة العقل البشري "ان الاتفاق يبعث التماسك في المجتمع، ولكنه يبعث فيه الجمود ايضا، فاتحاد الافراد يخلق منهم قوة لا تستهان بها تجاه الجماعات الاخرى وهو في عين

الوقت يجعلهم عاجزين عن التطور او التكيف للظروف المستجدة. " ان التماسك والجمود توأمان يولدان معا ومن النادر ان تجد مجتمعا متماسكا ومتطورا في آن واحد. (وردي،1994، ص20).

وصف الدكتور مصطفى حجازي هذه العلاقات أي العشائرية "أنها عقبة فعلية أمام التنمية" وأكبر العقبات إزاء التطور الاجتماعي، فهي تتازع المجتمع على ملكية أبنائها، وتحدد هويتهم أسريا بدلاً من أن تحدد هويتهم مواطنياً. (حجازي،2005، ص ص 114-115) فيما لو قورنت بمجتمعات متطورة اوروبا مثلاً.

ووصفها آخرون أنها سلاح ذو حدين "العشيرة سيف ذو حدين فمن ناحية تدعم العشيرة بوضوح الاستقرار وتخفف من وطأة الانهيار الاجتماعي في ظل الظروف الصعبة الناتجة عن تفكك الدولة كما أنها توفر الأمن الشخصي والمورد المالي اللازم في ظل الظروف الصعبة ومن ناحية أخرى تضعف الميليشيات العشائرية والنظم القضائية العشائرية بشكل مباشر عند بناء الدولة وكفاءة الدولة فالمليشيات العشائرية تمنع الدولة من التمتع باحتكار الاستخدام الشرعي للقوة والذي يعد حجر الزاوية الذي يشكل ماهية الدولة وحل الصراعات على الطريقة العشائرية وإن كان يساعد على إحلال السلم الاجتماعي في ظل غياب الدولة ومعايير العدالة المنحازة في بناء الدولة وبالتالي فإن السياسات التي تشجع على منح العشائر صلاحيات ربما تكون ملائمة في ظروف الشدة عندما تلوح في الأفق كارثة إنسانية. (روبينسون،2008، ص13).

2. كما نستنتج أنّ الثقة بين المواطنين في الريف الفلسطيني هي ثقة خاصة بين أفراد تربطهم علاقة قوية مع بعض متقاربين فقط دون السماح لها بالخروج من أسوار هذه البنى الاجتماعية وهذه الثقة تنشأ في علاقات رأس المال الاجتماعي الترابطي كما ذكر سابقاً أن نوع العلاقات في الريف الفلسطيني هي التي تؤسس لمثل هذه الثقة وأن تطورت وامتدت لا تتعدى الثقة الأفقية بين أفراد المجتمع الواحد أو البنى الاجتماعية الواحدة بمعنى يمكن أن يثق الفرد بأبناء قريته لكنه لا يثق بأفراد من قرية أخرى أو بنى اجتماعية أخرى غير قريته ولا تمتد هذه الثقة لتصل إلى الثقة المعممة أو الرأسية، وغالباً ما يقصد بها الثقة بالمؤسسات الرسمية سواء الحكومة ومؤسساتها أو الأحزاب أو حتى الهيئة المحليّة، وتكون نتائج عدم وجود

الثقة المعممة بأن يعيش الفرد بحالة من الشك والريب وإقصاء الآخر والتمييز وصولاً إلى حالات من التهديد ثم الصراع . خصوصاً في المنافسة على الموارد.

وأكد زايد وآخرون: أن الثقة كميكانيزم سوسيو سيكولوجي التأثير على سلوكنا الاجتماعي إلى حد كبير حيث يعمل هذا الميكانيزم كصلة معنوية فيما بين دوافعنا ومعتقداتنا والأهداف المطلوب إحرارها في إطار الشرط الاجتماعي الوجه الآخر لهذه العملية هو الارتياح الذي يفصل الذات عن الآخرين ويثير الشك فيما بينهم وي طرح الحيرة والتساؤل حول العلاقة المتبادلة بين الفرد والمجتمع أو ببساطة الآخرين في دوائر التفاعل المختلفة وحضور الوجه الآخر أي الارتياح يقوض إيمان الفاعل بالمعنى أو توقع نجاح الأفعال ونقلص إمكانات الفعل الجمعي. (زايد وآخرون، 2006، ص21).

وتفقد هنا الثقة المعممة ميزتها بقدرتها على تعزيز علاقات جديدة وتعزيز التسامح وتوسيع دائرة التفاعل وقبول الغرباء وإدارة الخلافات التي تعزز بدورها الشعور بالهوية والاندماج وتعزيز العمل الجماعي والتعاون على مستوى الوطن وتمنع التقدم والتنمية. وربط فوكوياما بين الثقة المعممة وزيادة رأس المال الاجتماعي والتنمية الاقتصادية ويشير فرنسيس فوكوياما إلى أن رأس المال الاجتماعي يعني بناء الثقة وعليه كلما زاد رأس المال الاجتماعي ساهم في إقامة المؤسسات الاقتصادية. (Banfield1958).

ويعتبر محور الثقة من أهم محاور رأس المال الاجتماعي ويعد الشريان الرئيسي الذي يغذي باقي المحاور رأس المال الاجتماعي.

وهذا ما أكده المبحوثون في دراسة محمد نصر وجميل هلال 2007 "عند سؤال المبحوثين حول الأهمية للابعاد الأربعة في الدراسة بالنسبة للمجتمع الفلسطيني فأجابوا أن الثقة بالناس والمؤسسات هي الأكثر أهمية". (نصرو هلال، 2007، ص48).

وأنها مبنية على أساس التوقعات وحسن النية بالتوقعات من الفاعل الآخر وعكسها توقع سوء النية من الفاعل الآخر وبذلك قد يوقف الفعل أصلاً وحتى وإن كان إيجابياً وبالتالي تحد من التواصل وإذا كانت هذه الظاهرة شبه عامة (انعدام أو تدني الثقة) قد يؤثر على التفاعل بشكل عام وخصوصاً التفاعل الراسي بين الفرد والمؤسسات العامة والمدنية، وتجعل الفرد يعيش في حالة من الشك والريب الشديدين وحتى العجز عن المضي قدماً في تحقيق أهدافه المشتركة مع الآخرين أو المرتبطة فيهم سواء افراد أو مؤسسات أو وضع اتفاقيات مكلفة في التعامل مع الآخر، وبهذه الحالة يفقد رأس المال الاجتماعي قيمته وقدرته وميزته. ونستطيع أن نعزو ارتفاع محور الشبكات الاجتماعية غير الرسمية نتيجة الاعتراف المتبادل وحسن النية والثقة العالية كون هؤلاء الأفراد في هذه المجموعات متشابهين ويعرفون بعضهم البعض فتجد التبادلية في علاقتهم في أوجها.

فوجد الفرد الفلسطيني أن أصدق علاقة أو ارتباط وأكثر موثوقية هي علاقته بعائلته أو حمولته فأصبحت الملاذ الوحيد له للشعور بالأمان والطمأنينة والثقة العالية وهو يعتقد أنه بأمس الحاجة إلى هذه الارتباطات وفي نفس الوقت ليس بحاجة إلى أية ارتباطات أخرى تتعدى العائلة والحمولة.

وأكد حوراني "أنّ عوامل التحديث والتطورات المؤسسية والقانونية والتشريعية وتطور الدولة بوجه عام لم تسد ولم تجد طريقاً بيئاً لمنطق فعلها في مواجهة المنظومة القيمية للعشيرة وشبكة علاقتها. (حوراني، 2012، ص198).

والأخطر من ذلك حين تضعف السلطة المركزية، وأن يكون هناك تمييز في المعاملة وخصوصاً في رأس المال الاجتماعي الراسي الذي يربط بين الفئات أو البنى الاجتماعية المختلفة بطريقة من أسفل إلى أعلى أو بالعكس أي بطريقة هرمية واستغلال السلطة والنفوذ لصالح جماعة معينة وتحقيق مصالح فئوية وفردية على حساب جماعات أخرى، هنا يصبح رأس المال الاجتماعي سلبي وخطير وينتج عنه ردّات فعل وسلوك غير

إيجابي من الجماعات الأخرى وإما أن يصابوا بحالة من اللامبالاة أو بحالة من الكراهية والحدق على المجموعات المستفيدة من هذا التمييز، فتضطر المجموعات وأفرادها بالتمسك بالعلاقات التقليدية والولاء والانتماء إلى هذه العلاقات أو الشبكات بغض النظر إن كانت عشائرية أو طائفية أو دينية، حينها يصبح الفرد ملك هذه الشبكة ويلتزم بقيمها وسلوكها بغير وعي منه وهو مستعد لدفع أي ثمن في سبيل أن يبقى ويظهر الولاء القوي لها، وبهذه الحالة تقل الولاءات للوطن بشكل عام لحساب ولاءات مجموعات أو شبكات معينة، وأن هذا التمييز والتفرقة في المعاملة نتيجة رأس المال الاجتماعي الرأسي السلبي ومحاباة جماعة على جماعة أخرى هي نفسها التي تؤسس للحدق والكراهية، وأن هذه العلاقات والبنية الاجتماعية المشوهة تكون أرض خصبة للاشتعال والافتتال داخل المجتمع وخصوصا عند ضعف أو انهيار السلطة المركزية. ويربط الباحث ما حصل بما يسمى بالربيع العربي إلى هذه المعادلة في المجتمعات العربية وإلى الأرض الخصبة والعلاقات المشوهة ورأس المال الاجتماعي السلبي.

إذا اختلت المعادلات الاجتماعية أو تدنى أداء الدولة أو تدهور وعي النخب السياسية والثقافية فإن المجتمع يتحول إلى مجموعات وجزر منعزلة تتفاوت في قوتها وقدرتها بسبب اختلاف تدفق الموارد والإمكانيات داخل المجتمع العام ومن ثم يتحول الفضاء الاجتماعي القائم على العلاقات والتآلف للحصول على حصة من الموارد المتدفقة داخل الشبكة الاجتماعية إلى ساحة صراع بين الشبكات الاجتماعية، كل يطلب اقتناص ما يستطيعه من الموارد دون اعتبار الأطراف الأخرى والأضرار التي تصيب المجتمع العام. (جريس، 2010، ص92).

إن ضيق نطاق التمثيل الاجتماعي والسياسي للدول العربية واستيلاء قسم من المجتمع والنخب صغير عليها يضعها أمام حالة من الاعتراض الاجتماعي والسياسي عليها ويتحول إلى سبب دائم لازمتها وغالبا ما تواجه هذه الأوضاع بسياسات دفاعية سلبية قمعية واستبدادية لكف ذلك الاعتراض العمومي. (بلقزيز، 2008، ص52).

3. كما يمكن أن نستنتج أن الفرد في ريف محافظة رام الله والبيرة يملك رأس مال اجتماعيًا خاصًا يعود بالنفع على الفرد أو الجماعة فقط دون تعميم هذه المنفعة على كافة أبناء المجتمع ونقصد بالمنفعة سوء المنفعة الانية أو المحتملة المستقبلية فالفرد يبذل جهد اليوم على أمل أن يكون له منفعة من ذلك الجهد سواء انية أو مستقبلية نظرًا لارتفاع سقف التوقعات والالتزام بناءً على العقد الاجتماعي بين أفراد الجماعة، كما وجد أن الفرد يبحث عن المنفعة ومكتسبات خاصة له دون الاعتبار إلى أن المصلحة العامة أينما وجدت جماعة تحافظ على هذه المكتسبات تمسك بها وبالعلاقتها وامتثلت لعقدها الاجتماعي وعلى العكس من ذلك أي جماعة أو شبكة لا ترتبط بمكتسبات لا يشترك فيها ولا ينضم لها، ولكن هذه المعادلة بحد ذاتها تؤدي إلى ضعف رأس المال الاجتماعي وتتناقض مع أسس مهمة فيها كما ذكر بوتنام وربط رأس المال الاجتماعي بالمنفعة العامة.

ربط بوتنام رأس المال الاجتماعي بالمنفعة العامة واهتم بها كنتيجة إيجابية له "وإحدى السمات الخاصة لرأس المال الاجتماعي مثل الثقة والمعايير والشبكات أنه يعد منفعة عامة على خلاف رأس المال التقليدي الذي يعد منفعة خاصة". (بوتنام، 1993، ص 214).

واعتبرها الدكتور فضل النقيب رأس مال اجتماعيًا سلبياً "رأس المال الاجتماعي السلبي الذي يخدم فئة معينة في بنية اجتماعية خاصة والتي لا تعود بالنفع على المجتمع ككل وحتى ممكن أن تكون هذه العلاقة ضارة أيضاً. (نقيب، 2006، ص 23).

وآخر حدّد شروطاً لرأس المال الاجتماعي الإيجابي أمثال بورمان الذي حدّد شروطاً ينبغي توافرها من أجل اعتبار رأس المال الاجتماعي إيجابياً ومفيداً للديمقراطية لا سلبياً ضاراً بها، أولاً: إنشاء الشبكات الاجتماعية التجسيرية (رأس المال الاجتماعي التجسيري)، ثانياً: وضع قواعد المعاملة بالمثل والثقة العامة، ثالثاً: تعزيز الالتزام بالمصلحة العامة ويمكن أن يفتقر رأس المال الاجتماعي إلى التأثيرات الإيجابية لأنه يعزز الالتزام

بمصالح المجموعة وحسب أكثر من التزامه بالمصلحة العامة للمجتمع المحيط ككل. (ابو زاهر، 2013، ص87 عن Michael baurman).

4. إن العمل داخل الأراضي المحتلة 48 أو ما يسمى (العمل في إسرائيل والمستوطنات) له عوائد مادية سواء شخصية أو على الناتج المحلي الإجمالي أو على معدل البطالة في فلسطين على غرار نتائجه السلبية الكبيرة التي تؤدي إلى اضعاف رأس المال الاجتماعي.

5. في النهاية نستنتج من الدراسة ان الرافد الوظيفي هو أفضل رافد لدراسة راس المال الاجتماعي في الريف الفلسطيني. ويشير الرافد الوظيفي ان المجتمع يتكون من مجموعة من الافراد وظيفة هذا المجتمع هي خلق توائم بينهم وفقا لرغباتهم واحتياجاتهم (عبد الحميد، 2009، ص38) ومن اهم المنظرين الذين تبناها جيمس كولمان.

فرأى كولمان ان راس المال الاجتماعي يظهر داخل الاسرة وخارجها اي يظهر في المجتمع (ابو زاهر، 2013، ص36) .

وفي مقالة لكولمان 1988 بعنوان راس المال الاجتماعي في تكوين راس مال بشري حيث قال "ان راس المال الاجتماعي يعرف بحكم وظيفته بانه ليس كيانا واحدا بل مجموعة متنوعة من الكيانات المختلفة مع وجود عنصرين مشتركين انها تتألف من بعض جوانب البنى الاجتماعية وتسهل افعال معينة للجهات الفاعلة أشخاصا كانوا ام شركات داخل البنى (coleman1988 p.s98).

وفي موضع اخر عرف كولمان راس المال الاجتماعي " مجموعة متنوعة من الكيانات التي لها سمتان مشتركتان وتتكون كلها من بعض جوانب البنية الاجتماعية وتسهل افعالا محددة للأفراد الذين هم داخل البنية" (coleman,1990 p 302).

وحدد كولمان ثلاث اشكال لراس المال الاجتماعي: الالتزامات والتوقعات التي تعتمد على الجدارة بالثقة في البيئة الاجتماعية، وقدرة تدفق المعلومات في الهيكل الاجتماعي والمعايير المشتركة والمصحوبة بعقوبات (coleman1988 p.s118)

ويعتقد الباحث ان هذا الرافد الانسب لدراسة راس المال الاجتماعي في الريف الفلسطيني كما ان النموذج الذي طرحه جيمس كولمان هو الاقرب لوصف خصائص راس المال الاجتماعي في الريف الفلسطيني والاقرب على وصف طبيعة العلاقات والارتباطات وطبيعة الثقة الذي ركز فيها على الثقة الخاصة والالتزامات والتوقعات والمعايير المشتركة، وكأنه نموذج متوسط بين نموذج بير بيرديو الذي اهتم بالفرد والسلطة والنفوذ وتفاوت في امتلاك راس المال الاجتماعي ونموذج بوتنام الذي اهتم بالقيم واهمها الثقة المعممة، وهذا لا يعني انه لا يوجد تداخل وتوافق بين المنظرين الثلاث في دراسة راس المال الاجتماعي.

ويعطي مثال على اسواق الماس في الولايات المتحدة الامريكية وكيف تتشكل الجماعات والروابط بينهم وعادة ما تكون هذه الجماعات قريبة من بعضها في روابط عرقية او اثنية او اسرية، وتخلق الثقة بين اعضائها مما يساعد على تسهيل المعاملات التجارية وفي غيابها سيعمل السوق بطريقة أكثر ارهاقا واقل كفاءة، ويقول انها بالأساس جماعات مغلقة ويكون هناك عقوبات في حالة تم انشقاق أحد اعضاء او خرق العقد الاجتماعي بين الجماعة (coleman1988 p.s9)

وهذا ما اكدته انجي عبد الحميد " الملاحظ ان النمط الذي قدمه كولمان هو النمط السائد في العديد من الدول النامية اذ تنقسم هذه المجتمعات الى عدد كثير من الجماعات التي تعتمد على الثقة المتكونة بين اعضائها دون غيرهم مما يخلق مناخا من العزلة بين ابناء المجتمع الواحد (عبد الحميد،2009، ص 40)

3.5 التوصيات والمقترحات:

إنَّ رأس المال الاجتماعي وخصائصه تختلف من مجتمع إلى مجتمع، ولكن المشترك هو أهميته لهم، حيث يشكل هذا النوع من رأس المال الاجتماعي البنية الاجتماعية الخصبة سواء للبناء والتنمية أو للهدم والتفرقة والعنصرية، وبالجانبين يجب الاهتمام به، لذا لا بد من معرفة خصائص هذا النوع من رأس المال واكتشافه واكتشاف العلاقات وطبيعتها وكيف تتكون، وكيف يتفاعل الفاعلون في البنى الاجتماعية المختلفة وكيف يؤثر على الفرد وحياته وسلوكه، كل هذه مبررات أساسية لعمل جهد ومزيد من الأبحاث إذا أردنا أن تكون مشاريع التنمية وبناء المؤسسات خصوصاً في الشرط الفلسطيني الراهن موجهة بالشكل الصحيح ومبنية على أسس وقواعد سليمة لكي نصل إلى بدايات التغيير الحقيقية، وعلى ذلك توصي الدراسة بعمل المزيد من الدراسات والأبحاث حول رأس المال الاجتماعي وتؤكد بالتركيز على تعميق الفهم لموضوع رأس المال الاجتماعي ومحاوره وأنواعه قبل دراسة علاقته بالمتغيرات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية لتكون هذه الدراسات إطار مرجعي قوي لعمل دراسات أخرى كون المفهوم لا يوجد اتفاق واضح على تعريفه أو تحديد محاوره بدقة، ولا يحبز الباحث دراسة أية علاقات مع رأس المال الاجتماعي أو أي من صورته في أي مجتمع دون وضع تصور واضح لماهية هذا المفهوم وأنواعه والعلاقات وقياسه، ولا يمكن إهمال السياق التاريخي أو الاجتماعي لأي مجتمع و كذلك الهدف من دراسة رأس المال الاجتماعي، وبناء عليه توصي الدراسة بما يلي:

- 1- دراسة نوعي رأس المال الاجتماعي (رأس المال الاجتماعي الترابطي ورأس المال الاجتماعي التجسيري) بدراسة مركزة ودراسة كل نوع على حدة ودراسة العلاقة التي تربط بينهم وهل يوجد تأثير لرأس

المال الاجتماعي الترابطي على رأس المال الاجتماعي التجسيري أو العكس وهل هي علاقة طردية أم عكسية أم هي علاقة تبادلية.

2- دراسة العلاقة بين شكلي رأس المال الاجتماع، رأس المال الاجتماعي الهيكلي أو البنوي المتمثل في الشبكات والبنى الاجتماعية والمؤسسات ورأس المال المعرفي الذي يتمثل في القيم والتوجهات المشتركة، إضافة إلى الثقة وأيهما يكون سبباً أو نتيجة، وهل لنوع الشبكات التي ينضم إليه الفرد انعكاس على رأس المال الاجتماعي المعرفي أو المدرك أم العكس، وهذا لوضع الأسس الصحيحة للحكم على رأس المال الاجتماعي لأي مجتمع.

3- كما يوصي الباحث بعمل المزيد من الدراسات حول مؤشر الثقة كأحد أهم محاور رأس المال الاجتماعي، ودراسة علاقة السلطة المركزية لأي مجتمع وتمثله السلطة الوطنية الفلسطينية في مجتمعنا بزيادة أو هدر رأس المال الاجتماعي، خصوصاً تداخيات اتفاقية أوسلو وتشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية على رأس المال الاجتماعي.

4- يوصي الباحث بتكثيف جهود المؤسسات والمهتمين والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بعمل مقياس موحد لرأس المال الاجتماعي الفلسطيني ويتم قياسه كل فترة زمنية وأن يكون من ضمن المؤشرات المهمة والدورية، وذلك لتوجيهه في مشاريع تنمية مستدامة تساعد على النهوض والنمو والبناء المؤسسي لخصوصية المجتمع والظروف الفلسطينية، وليكون نقطة انطلاق للباحثين والأكاديميين لعمل المزيد من الأبحاث، وأن يتولى القياس والإشراف على قياس رأس المال الاجتماعي الفلسطيني الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وللوصول الى "بيئة تمكينية" للمساهمة في تقوية رأس المال الاجتماعي وابرز الجانب الايجابي منه وبناء على نتائج واستنتاجات الدراسة يقترح الباحث:

1- ضرورة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتطوير الاطر التشريعية والقانونية بما يسمح تشكيل مؤسسات مجتمع مدني محلية واقصد محلية في كل موقع، تكون من رحم المجتمع ومن احتياجاته واولوياته، وفي اطار الثقافة والعرف المتداول والعادات اليومية للمواطنين، وان يكونوا فاعلين اساسيين في عملية البناء

والتنمية وان يشعروا بملكيّتهم الحقيقية لهذه المؤسسات، بحيث يكون هناك توافق وتوازن ما بين الشعور بالمصلحة العامة والمصلحة الخاصة والمنفعة المشتركة، وان هذا الربط هو الذي يجعل الفرد التمسك بالمصلحة العامة المشتركة، والبعد عن سياسات التنمية المركزية والاجراءات البيروقراطية الطويلة واهمال المستفيدين من المشاركة في التنمية، وكما يعلم الجميع بان الريف الفلسطيني يملك الموارد الطبيعية وحتى الموارد الاجتماعية والعلاقات القوية وفي نفس الوقت يفتقد للمؤسسات الكفيلة باستغلال هذه الموارد في خدمة التنمية والبناء، وسوف تساعد هذه المؤسسات من الحد من الانتماءات الضيقة والمغلقة والتقليدية والانتقال الى انتماءات على مستوى الموقع والوطن ككل، وتعزيز قيم التسامح والتطوع والديمقراطية والتعددية وقبول الاخر.

2- تعتبر المدرسة الأساسية بنية اجتماعية هامة في تنشئة الفرد وتطويره، وتعتبر في المرتبة الثانية بعد الاسرة، وبناء عليه يقترح الباحث بضرورة التركيز في مناهج التعليم الاساسي على تطوير وتنمية قيم رأس المال الاجتماعي من العمل التعاوني والتطوع والتسامح وقبول الاخر والثقة، وان تكون اساليب ممارسة لا تلقين، لتأسيس جيل يملك جوهر رأس المال الاجتماعي وقيمه.

المراجع

المراجع العربية :

1. ابن تيمية، تقي الدين ابو العباس احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام النمري الحراني(728هـ): الاستغاثة المعروف بالرد على البكري ، حققه ابو عبد الرحمن عجال ،المجلد الاول ، مكتبة الغرباء الاثرية.
2. أبو زاهر، ن.(2013): دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين راس المال الاجتماعي. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت.
3. ابو قرع،ع.(2011): راس المال الاجتماعي والصحة العامة في الاراضي الفلسطيني. معهد الابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، فلسطين.
4. أبو شمس،ع.(2012): دور راس المال الاجتماعي في الحد من الفقر. الجامعة الاردنية. الاردن. رسالة ماجستير.
5. احمد،محمد. (2016): "قيم راس المال الاجتماعي وتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية بالمجتمعات العمرانية الجديدة". دراسة مطبقة على مدينة اسيوط الجديدة. مجلة الخدمات الاجتماعية، مج4، ع 56، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، الصفحات(15-94)، مصر.
6. الامم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (2001): تقرير لجنة السياسات الانمائية عن اعمال دورتها الثالثة.
7. ابيرلي،دون. نهوض المجتمع المدني العالمي بناء المجتمعات والدولة من أسفل الى اعلى، ط1، ترجمة لميس فؤاد يحيى. الاهلية للنشر والتوزيع. عمان، الاردن. (2011).
8. برو،فيليب:علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عوض صاصيلا. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت. (1998).
9. بلقريز،ع.(2008): الدولة والمجتمع، جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر. الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.
10. البنك الدولي، (2000-2001): تقرير عن التنمية 2001/2000 شن هجوم على الفقر.

11. البنك الدولي، (2001): المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقرير لجنة السياسات الانمائية عن اعمال دورتها الثالثة.
12. بو طالب، م.(2012): الظواهر القبلية في المجتمع العربي المعاصر، دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية. ط1. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، لبنان.
13. بوتنام، روبرت: كيف تتجج الديمقراطية، ترجمة ايناس عفيف، الطبعة الاولى. الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العلمية، مصر. (2006)
14. بوخريص، فوزي. (2013): " مفهوم راس المال الاجتماعي عند بورديو وحدود التلقي العربي" المجلة العربية لعلم الاجتماع (اضافات) ع 24 و 23 الصفحات(141-152). لبنان.
15. جرواني،نادية.(2011): "خدمات رعاية الشباب الجامعي و تنمية قيم راس المال الاجتماعي" مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية و العلوم الانسانية ،الصفحات (725-751)مصر.
16. جريس، ح.(2010):"الدين وراس المال الاجتماعي". مجلة الديمقراطية (وكالة الاهرام) مج 10 ع 37. مصر.
17. حجازي،م.(2005): التخلف الاجتماعي سيكولوجية الانسان المقهور،ط9. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
18. حسيني، رباب.(2015) : "العرف و راس المال الاجتماعي تحليل سوسيولوجي".مجلة الديمقراطية (وكالة الاهرام) مج 15 ، ع 60 الصفحات (137-144). مصر
19. حمد، اسعاف. (2015): "راس المال الاجتماعي مقارنة تنموية"، مجلة جامعة دمشق المجلد 31 العدد الثالث، الصفحات(139-162)، دمشق.
20. حوراني، محمد. (2012): "العشيرة راس مال اجتماعي:دراسة سوسيولوجية لمكونات الولاء العشائري و تحولاته في المجتمع الاردني". المجلة الاردنية في العلوم الاجتماعية مج 5 عد 2 الصفحات(172-201). الاردن.
21. خليل، منى.(2011): "راس المال الاجتماعي و تفعيل ثقافة المواطنة في منظمات المجتمع المدني".مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية و العلوم الانسانية، عدد31،مجلد 3 ،الصفحات(1364-1434)، مصر

22. دوركهايم، اميل. في تقسيم العمل الاجتماعي، ترجمة حافظ الجمالي، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، لبنان. (1980).
23. رشيدى، عبد الونيس. (2012): "اليات التخطيط لتنمية الموارد البشرية في ظل راس المال الاجتماعي السلبي". مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية و العلوم الانسانية، الصفحات (2197-2300)، مصر.
24. روبنسون، غ. (2008): القبائل والعشائر والعائلات الفلسطينية المرموقة، تصورات استراتيجية، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات.
25. زايد، ا. طنطاوي، ا. عبد البديع، م. (2006): راس المال الاجتماعي لدى شرائح المهنية من الطبقة الوسطى. مركز البحوث و الدراسات الاسلامية، جامعة القاهرة. مصر
26. زغل، علاء. (2011): "راس المال الاجتماعي و تحسين نوعية حياة الاسرة الريفية في القرية المصرية". مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية و العلوم الانسانية ع 31 ج 14 الصفحات (6423-6499). مصر.
27. سروجي، ط. (2009): رأس المال الاجتماعي. مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة .
28. شوفالبيه، س. كريستيان، ش. معجم بورديو. ترجمة د. الزهراء ابراهيم. الشركة الجزائرية السورية للنشر و التوزيع. الجزائر. (2013)
29. صيني، س. (1994): قواعد اساسية في البحث العملي، الطبعة الاولى. مؤسسة الرسالة، بيروت.
30. صبيحي، أ. (2000): مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
31. طيب، م. (2007): علم الاجتماع السياسي، ط1. منشورات جامعة السابع من ابريل، ليبيا.
32. طعيمه، ع. (2015): راس المال الاجتماعي في التنمية. المكتب العربي للمعارف. القاهرة، مصر
33. عبادي، هاشم. (2014): "دراسة العلاقة بين راس المال البشري و راس المال الاجتماعي، بحث استطلاعي لاراء عينة من التدريسيين في جامعة الكوفة". مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية و الاجتماعية، جامعة الكوفة، الصفحات (168-193)، العراق.

34. عبد الحميد، ا. (2009): دور المجتمع المدني في تكوين رأس مال اجتماعي. المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، العدد الاول، مصر.
35. عبد الحميد، خليل، صوفي، سمر. (2016): "دراسة الجمعيات الاهلية كاحد مصادر راس المال الاجتماعي للمجتمع". مجلة العلوم العربية و الانسانية، مج9، ع4، الصفحات (1393-1465). جامعة القصيم. السعودية.
36. عبد المؤمن، اسماء. (2015): "راس المال الاجتماعي و تحقيق الجودة الاجتماعية لسكان الريف". مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية و العلوم الانسانية، الصفحات (13-68)، مصر.
37. عبد الهادي، ن. (2013): سيكولوجيا الجماعات تشكيلها حراكها الارشاد الجمعي. دار الامين للنشر و التوزيع. فلسطين.
38. عثمان، م. (2005): سياسة تطوير راس المال الاجتماعي للمشاركة في التنمية المستدامة للريف و الحضر. مركز معلومات واتخاذ القرار، مجلس الوزراء - مصر
39. عدوان، س. (2013): دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسة)، رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية - فلسطين.
40. عمر، سناء. (2015): "تنمية راس المال الاجتماعي في المجتمع الريفي". مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للاخصائيين الاجتماعيين، الصفحات (115-148)، مصر
41. عمري، عاشور. (2014): "دور راس المال الاجتماعي في مواجهة الفقر و الاستبعاد، رؤية لتحقيق التماسك الاجتماعي". افاق جديدة في تعليم الكبار، عدد 16، الصفحات (11-30)، مصر
42. غزاونة، ح، و اخرون. (2009): دراسات حول راس المال الاجتماعي. معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، فلسطين.
43. غليون، ب. (2012): المسألة الطائفية و مشكلة الاقليات ط2، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت.
44. جامعة بيرزيت، (2004): تقرير التنمية البشرية. جامعة بيرزيت، فلسطين.
45. فلسطين، لجنة الانتخابات المركزية. (2017): قائمة الهيئات المحلية المقرر اجراء الانتخابات فيها 2017- رام الله

46. فوكوياما،فرانسيس. الثقة الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي، ترجمة معين الامام ومجيب الامام.منتدى العلاقات العربية والدولية الطبعة الاولى (2015).
47. كشك،حنان.شحاته،ايناس.(2008): "اشكال راس المال الاجتماعي لدى فقراء الريف دراسة ميدانية مقارنة بنحافة المنيا". مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية .ع 16 الصفحات (13-61) .مصر
48. كفارنة،م.(2015): دور الجمعيات الاهلية في بناء راس مال اجتماعي في دولة فلسطين،رسالة ماجستير. الجامعة الاسلامية - فلسطين
49. لدادوة، ح . المالكي، م.(2011): المؤسسات الشبابية في الاراضي الفلسطينية وراس المال الاجتماعي.معهد الابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، فلسطين
50. لدادوة،ح.هلال،ج.(2010): المدرسة الاساسية و راس المال الاجتماعي: دراسة حالات في الاراضي الفلسطينية المحتلة.معهد الابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) فلسطين
51. لمين،لعجال.(2007):"اشكالية المشاركة السياسية و ثقافة السلم". مجلة العلوم الانسانية ،ع 12،جامعة محمد خضير بسكرة الصفحات(237-248).
52. ملحم،ا.(2009): راس المال الاجتماعي عناصره و مؤشرات قياسه و اهميته في الحياة المؤسسية الاقتصادية - رسالة ماجستير -جامعة دمشق - سوريا
53. مولى،سمية:(2014): "رأس المال الاجتماعي واعادة توزيع الدخل في مصر".مجلة بحوث اقتصادية عربية ،العدد 65 ،الصفحات(96-120)،القاهرة،مصر
54. نصر،م.هلال،ج.(2007): قياس رأس المال الاجتماعي في الاراضي الفلسطينية .معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني،ماس. القدس -فلسطين
55. نقيب،ف.(2006): مفهوم رأس المال الاجتماعي واهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة . معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله فلسطين
56. نوايشة،ع.(2011): دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الاردن(1989-2009) .جامعة الشرق الاوسط، الاردن.
57. هلال،ج.(1998):النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو.ط1.المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)،رام الله .فلسطين.

58. هلال، ج.(1975):الضفة الغربية التركيب الاقتصادي و الاجتماعي 1948-1974. مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية،بيروت،لبنان.

59. وردى، ع.(1994): مهزلة العقل البشري، ط2. دار كوفان للنشر، لندن.

60. فلسطين، وزارة الحكم المحلي.(2013): ورقة حقائق مشاركة النساء في الانتخابات المحلية 2012-2013

المراجع الاجنبية :

1- Bourdieu, P. (1986) The forms of capital. In J. Richardson (Ed.) Handbook of) Theory and Research for the Sociology of Education (New York, Greenwood), (241-258

<https://www.marxists.org/reference/subject/philosophy/works/fr/bourdieu-forms-capital.htm>

2-coleman,j.(1988): Social Capital in the Creation of Human Capital.The American Journal of Sociology, Vol. 94, Supplement: Organizations and Institutions: Sociological and Economic Approaches to the Analysis of Social Structure. (1988), pp. S95-S12

3- Coleman,j.(1990): Foundations of Social Theory. The Belknap Press of Harvard University Press Cambridge, Massachusetts, and London, England 1990

4-Hainfan.l.(1920):the community center. SILVER, BURDETT & COMPANY
BOSTON NEW YORK CHICAGO SAN FRANCISCO

مواقع الكترونية :

1- حمو، ج.(2014): التنمية الاقتصادية و خطر تآكل رأس المال الاجتماعي. مجلة العبور

<http://www.alobor.com/news/read/4860/>

2- الامم المتحدة، منظمة الاغذية و الزراعة للأمم المتحدة،(2001):الدور العشرون بعد المائة:البلدان الثلاث عشر التي حققت نجاح في تخفيض نقص التغذية1980-1997.

<http://www.fao.org/docrep/MEETING/003/Y0866A.HTM>

3- مصطفى، ح.(2010):النظريةالعضوية.موقع العلوم الاجتماعية

http://hamdisocio.blogspot.com/2010/06/blog-post_6188.html بتاريخ 2017/2/21

4- صالح، ع.(2013): في سيكولوجيا العقل الجمعي وأزمة بناء دولة المواطنة، الحوار المتمدن-

العدد: 4268

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=206588>

الملاحق

ملحق رقم (1.3) الاستبانة



بسم الله الرحمن الرحيم

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

معهد التنمية المستدامة - بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

اخي الكريم / اختي الكريمة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول راس المال الاجتماعي في الريف الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة

بعنوان: (درجة امتلاك راس المال الاجتماعي في ريف محافظة رام الله والبيرة، 2007-2017)

الرجاء مساعدتنا بالإجابة على الاسئلة المطروحة في الاستبيان مع مراعاة الدقة قدر الإمكان اتقدم
لحضرتكم بجزيل الشكر والتقدير للمساهمة في جزء من جهدكم في تعبئة هذا الاستبيان علماً ان البيانات
ستستخدم لغرض استكمال البحث العلمي فقط.

الطالب

ضياء شريتح

أولاً البيانات الشخصية:

يرجى وضع إشارة دائرة أمام الإجابة التي تنطبق عليك :

- 1.الجنس : 1-ذكر 2- انثى
 - 2.الحالة الاجتماعية: 1- اعزب 2- متزوج حالياً 3- مطلق 4- ارملة
 - 3.المؤهل العلمي 1- اقل من توجيهي 2- توجيهي 3- دبلوم 4- بكالوريوس واعدلى
 - 4.مكان السكن : 1- المزرعة القبلية 2- شقبا 3-عين سينيا 4-المزرعة الشرقية
 - 5.العمر : 1- 18-29 2- 30-39 3- 40-49 4- 50-59 5- 60 سنة فاكثر
 - 6.الحالة العملية: 1- عاطل عن العمل 2- ربة بيت 3- طالب 4- يعمل
 - 7.النشاط الاقتصادي: 1- زراعي 2- صناعي 3- انشاءات و بناء 4- قطاع العام 5- التعليمي 6- الصحي 7- التجارة 8- المصرفي و المالي 9- النقل و الاتصالات 10- اخرى
 - 8.مكان العمل: 1- اراضي السلطة الفلسطينية 2- اراضي 48 (المستوطنات)
 9. الدخل : 1- دون 1500 2- 1501-2500 3- 2500-3500 4- فوق 3500
- المواطن الكريم: يرجى التكرم بوضع اشارة (X) امام كل عبارة في المربع المخصص للاجابة حسب ما ينطبق عليك:

معار ض بشدة	معار ض	محايد	موافق	موافق بشدة	المحور الاول: الثقة بالأفراد	
					1. اثق بمسؤولين الاحزاب في قريتي	
					2. اثق بأعضاء الهيئة المحلية باستعدادهم لخدمتي	
					3. اثق بأئمة المساجد في قريتي	
					4. اثق بالمعلمين في مدارسنا	
					5. تجاربي مع اهل قريتي تجعلني اثق بهم	
					6. تؤيد عمل مشروع تنموي مشترك مع افراد حارتك	
					7. اثق بوجهاء عائلتي انهم يعملون لمصلحتي	
					8. اثق برجال الاصلاح العشائري في قريتي	
معار ض بشدة	معار ض	محايد	موافق	موافق بشدة	المحور الثاني الثقة في مؤسسات المجتمع	
					1. اثق بقدرة الحكومة الحالية على تلبية احتياجاتي	
					2. يقوم المجلس البلدي بدوره في تقديم الخدمات للمواطنين	
					3. أفضل التبرع للجمعيات بدل التبرع للأفراد	
					4. أفضل ان يلتحق افراد اسرتي بمدارس داخل القرية	
					5. أفضل الذهاب الى العيادة العامة بدل الطبيب الخاص	
					6. إذا اعتدى عليك شخص اخذ حقي عن طريق الشرطة	
					7. التبرعات تصل الى الفقراء في القرية	

					اثق بالمؤسسات الاعلامية المحلية بانها تنقل الحقيقة	.8
					اثق بالقضاء الفلسطيني في تحصيل حقي	.9
معار ض بشدة	معار ض	محايد	موافق	موافق بشدة	المحور الثالث: المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية)	
					1. اعتبر العضوية في النادي الرياضي امر مهم بالنسبة لي	
					2. من المهم لي ان اكون عضو في جمعية اهلية	
					3. اقوم بالمشاركة في الاجتماعات التي يتم تنظيمها في البلد	
					4. مستعد لدفع اشتراكات دورية للانضمام لجمعية خيرية	
					5. اعتقد ان الانتماء لاحد الاحزاب السياسية الفلسطينية امر ضروري	
					6. تصويتي في الانتخابات واجب علي القيام به	
					7. احرص عادة على سماع نشرات الاخبار والبرامج السياسية المحلية	
					8. اقوم بالمشاركة في الندوات السياسية التي تتعقد في القرية	
					9. اقوم دائما بالمشاركة في المظاهرات والمسيرات دعما للقضية الفلسطينية	
					10. انتمائي لحزب يعطيني قيمة اجتماعية	
معار ض بشدة	معار ض	محايد	موافق	موافق بشدة	المحور الرابع: الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي	
					1. دائما ما أزور جيراني وادعوهم الى زيارتي	
					2. دائما اشارك في نشاطات الحملة	

					اقوم بالاتصال مع الاقارب والاصدقاء خارج الوطن	3.
					اشارك افراد قريتي في المناسبات الاجتماعية المختلفة	4.
					يطلب مني جاري النصيحة والمشورة	5.
					يتضامن جيرانني معي وقت الحاجة	6.
					احرص على زيارة اقاربي	7.
					إذا كنت في حاجة أجد عادة من يساعدني من ابناء قريتي	8.
					عادة أقدم الدعم المالي لأفراد داخل قريتي	9.
					احرص على المشاركة في صفحات التواصل الاجتماعي للقرية	10.
					استفيد من اقاربي الذين يشغلون مناصب مرموقة	11.
					أستطيع التواصل مع المسؤولين واصحاب المناصب العليا في القرية بسهولة	12.
معار ض بشدة	معار ض	محايد	موافق	موافق بشدة	المحور الخامس: القيم والتوجهات المشتركة	
					لا احتد عندما يختلفون معي في الراي في نقاش ما	1.
					اندخل في حل مشاكل القرية	2.
					ابلق اصحاب الاختصاص عن الاعمال غير القانونية التي يمارسونها افراد من القرية	3.
					التزم بدفع ما يترتب علي من التزامات تجاه الهيئة المحلية	4.
					إذا كنت قادر على المساعدة المالية تحاول الوصول الى الاشد فقرا في القرية	5.
					لا اتغيب عن عملي الا لسبب قهري	6.

					اعتذر في حالة الاساءة الى الاخرين	.7
					ابادر بالتواصل مع الاخرين من اجل المساعدة	.8
معار ض بشدة	معار ض	محايد	موافق	موافق بشدة	المحور السادس: العمل الجماعي والتعاون	
					اتعاون مع جيرانني في المناسبات	.1
					اساعد مواطني قريتي للوصول الى المسؤولين لتوفير الخدمات المطلوبة	.2
					احرص على الاتصال بالجمعيات الاهلية للمشاركة بأعمال تطوع	.3
					اعتقد ان الاعمال التطوعية تفيد القرية	.4
					عادة اتعاون مع زملائي في العمل لإنجازه المهام	.5
					أحب العمل في فرق عمل	.6
					عادة اعاون اهل قرتي في اعمال تطوعية	.7
					اضع كافة امكانياتي لتحقيق اهداف اهل القرية	.8

• الرجاء ترتيب الاجابات التالية حسب درجة الاهمية بالنسبة لك من رقم (1-4) بحيث الاكثر اهمية

لك بأخذ رقم 1 و الاقل اهمية رقم 4

الرقم	السؤال:	الحمولة والاقارب	الاصدقاء	الحزب السياسي	الهيئة المحلية
1.	من وجهة نظرك من يعمل على تحقيق مصالحك واحتياجاتك؟				
2.	أفضل ان يكون رئيس البلدية فرد من؟				
3.	إذا كنت في ضائقة مالية الجا اولاً؟				
4.	في حالة تم الاعتداء الجسدي عليك الجا اولاً؟				
5.	الاجتماع الاهم بالنسبة لك؟				
6.	ان القرار الاكثر الزامية لي؟				
7.	عند الحاجة الى مشورة في موضوع مهم الجا؟				
8.	اشعر بالفخر عندما أعلن اسم؟				
9.	أفضل القيام بالأعمال الجماعية بالشاركة مع افراد من؟				
10	من الاهم من وجهة نظرك لمساعدتك للوصول الى منصب مرموق؟				

شكرا جزيلا لتعاونكم

ملحق رقم (2.3) رسالة التحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الدكتور الفاضل حفظه الله

تحية البناء والعطاء وبعد،،،،،

الموضوع: تحكيم استبانة

بداية اتقدم لحضركم باحر التحيات، ودمتم ذخرا سندا لخدمة العلم واهله، وبالإشارة للموضوع اعلاه ارجو من حضرتكم التكرم بتحكيم الاستبانة المرفقة التي تشكل الاداة الرئيسية في دراسة بعنوان:

درجة امتلاك راس المال الاجتماعي في ريف محافظة رام الله والبيرة 2007-2017

وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة - مسار بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية - جامعة القدس

لذا أرجو التكرم بإبداء رأيكم السديد ومقترحاتكم بشأن فقرات الاستبيان فيما إذا كان صالحاً أو غير صالح، ومدى انتماء كل فقرة للمجال المحدد لها، ومدى ترابط الفقرات، ومدى دقة الاسئلة في قياس ما وضعت من اجله، وبنائها اللغوي، وأية اقتراحات أو تعديلات ترونها مناسبة لتحقيق هدف الدراسة الحالية.

الباحث

تحريرا في 2017 /8/28

ضياء شريتح

ملحق رقم (3.3) اعضاء لجنة تحكيم الاستبانة

الوظيفة	الجامعة او المؤسسة	الاسم	الرقم
عضو هيئة تدريسية - كلية الآداب	جامعة بيرزيت	الدكتور عمر الرحال	1
باحث	--	الدكتور عقل ابو قرع	2
مدير عام	مجموعة الهيدرولوجيين	الدكتور عبد الرحمن التميمي	3
عضو هيئة تدريسية - كلية الآداب	جامعة بيرزيت	الاستاذ حسن لدادوة	4
مدير في الاحصاءات الاقتصادية	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	الاستاذ هاني الاحمد	5

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1.3	الاستبانة	234
2.3	رسالة التحكيم	241
3.3	اعضاء لجنة تحكيم الاستبانة	242
1.4	نتائج التحليل البعدي للبيانات	

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
1.2	نموذج الدراسة الاول	11
2.2	نموذج الدراسة الثاني	11
1.3	عينة الدراسة	134
2.3	معامل كرونباخ ألفا ثبات الاستبانة	136
1.4	مفتاح التصحيح	139
2.4أ	خصائص عينة الدراسة	139
2.4ب	خصائص عينة الدراسة	140
3.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لخصائص الدرجة الكلية ومحاو راس المال الاجتماعي في الريف الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة	142
4.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية للمحور الأول الثقة بالأفراد حسب استجابات أفراد العينة،	143
5.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية للمحور الثاني الثقة في مؤسسات المجتمع	145
6.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية للمحور المشاركة المجتمعية (المهنية والسياسية والمدنية).	148
7.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية للمحور الرابع الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي	150
8.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية للمحور الخامس القيم والتوجهات المشتركة	153
9.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية للمحور السادس العمل الجماعي والتعاون	155
10.4	متوسطات راس المال الاجتماعي الترابطي والتجسيري	157
11.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية ومحاو راس المال الاجتماعي تبعاً لمتغير الجنس	162
12.4	نتائج تحليل التوزيع الطبيعي تبعاً لمتغير الجنس	163

164	نتائج اختبار تحليل التباين واختبار Independent samples T-test لاستجابات أفراد العينة في محاور راس المال الاجتماعي تبعاً لمتغير الجنس.	13.4
165	نتائج تحليل Mann-Whitney U للإجابات المبحوثين تبعاً لمتغير الجنس	14.4
167	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية في محاور راس المال الاجتماعي تبعاً لمتغير مكان العمل.	15.4
168	نتائج تحليل التوزيع الطبيعي تبعاً لمتغير مكان العمل	16.4
169	نتائج اختبار تحليل التباين واختبار Independent samples T-test لاستجابات أفراد العينة في محاور راس المال الاجتماعي تبعاً لمتغير مكان العمل.	17.4
170	نتائج تحليل Mann-Whitney U للإجابات المبحوثين تبعاً لمتغير مكان العمل	18.4
172	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية ومحاور راس المال الاجتماعي تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية	19.4
173	نتائج اختبار Levene's Test for Equality of Variances لتجانس التباينات تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية	20.4
174	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية.	21.4
175	نتائج اختبار تحليل Kruskal Wallis Test. لاستجابات أفراد العينة في محاور راس المال الاجتماعي (العمل الجماعي و التعاون) تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية.	22.4
177	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية ومحاور راس المال الاجتماعي تبعاً لمتغير المستوى التعليمي.	23.4-أ
178	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية ومحاور راس المال الاجتماعي تبعاً لمتغير المستوى التعليمي.	23.4-ب
179	نتائج اختبار Levene's Test for Equality of Variances لتجانس التباينات تبعاً للمتغير المستوى التعليمي	24.4
180	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) تبعاً لمتغير المستوى التعليمي	25.4
183	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية وفي محاور راس المال الاجتماعي تبعاً لمتغير مكان السكن	26.4-أ
184	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية وفي محاور راس	26.4-ب

	المال الاجتماعي تبعاً لمتغير مكان السكن	
185	نتائج اختبار Levene's Test for Equality of Variances لتجانس التباينات تبعاً لمتغير مكان السكن	27.4
186	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية وفي محاور راس المال الاجتماعي تبعاً لمتغير مكان السكن	28.4
187	نتائج اختبار تحليل Kruskal Wallis Test لاستجابات أفراد العينة في محاور راس المال الاجتماعي (القيم والتوجهات المشتركة تبعاً لمتغير مكان السكن)	29.4
189	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية وفي محاور راس المال الاجتماعي تبعاً لمتغير الفئة العمرية	أ-30.4
190	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية وفي محاور راس المال الاجتماعي تبعاً لمتغير الفئة العمرية	ب-30.4
191	نتائج اختبار Levene's Test for Equality of Variances لتجانس التباينات تبعاً لمتغير الفئة العمرية	31.4
192	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية وفي محاور راس المال الاجتماعي تبعاً لمتغير الفئة العمرية	32.4
194	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية في محاور راس المال الاجتماعي تبعاً لمتغير الحالة العملية.	أ-33.4
195	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية في محاور راس المال الاجتماعي تبعاً لمتغير الحالة العملية.	ب-33.4
196	نتائج اختبار Levene's Test for Equality of Variances لتجانس التباينات تبعاً لمتغير الحالة العملية	34.4
197	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية ومحاور راس المال الاجتماعي تبعاً لمتغير الحالة العملية	35.4
199	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية في محاور راس المال الاجتماعي تبعاً لمتغير النشاط الاقتصادي	أ-36.4
200	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية في محاور راس المال الاجتماعي تبعاً لمتغير النشاط الاقتصادي	ب-36.4
201	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية في محاور راس	ج-36.4

	المال الاجتماعي تبعاً لمتغير النشاط الاقتصادي	
202	نتائج اختبار Levene's Test for Equality of Variances لتجانس التباينات تبعاً لمتغير النشاط الاقتصادي	37.4
203	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية ومحاور راس المال الاجتماعي تبعاً لمتغير النشاط الاقتصادي	38.4
204	نتائج اختبار تحليل Kruskal Wallis Test لاستجابات أفراد العينة في محاور راس المال الاجتماعي (الثقة بالأفراد، الثقة في مؤسسات المجتمع) تبعاً لمتغير المستوى الاقتصادي	39.4
205	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية في محاور راس المال تبعاً لمتغير فئات الدخل.	أ-40.4
206	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية في محاور راس المال تبعاً لمتغير فئات الدخل.	ب-40.4
207	نتائج اختبار Levene's Test for Equality of Variances لتجانس التباينات تبعاً لمتغير فئات الدخل	41.4
207	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية ومحاور راس المال الاجتماعي تبعاً لمتغير مستوى الدخل	أ-42.4
208	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) لاستجابات أفراد العينة في الدرجة الكلية ومحاور راس المال الاجتماعي تبعاً لمتغير مستوى الدخل	ب-42.4
209	نتائج اختبار Kruskal Wallis Test. لاستجابات أفراد العينة في محاور راس المال الاجتماعي (، المشاركة المجتمعية المهنية و المدنية و السياسية) تبعاً لمتغير مستوى الدخل	43.4
210	ملخص نتائج اختبار الفرضيات	44.4

قائمة المحتويات:

الرقم	البيان	الصفحة
أ	اقرار	أ
ب	شكر وعرفان	ب
ج	المصطلحات	ج
د	الملخص	هـ
هـ	Abstract	ح
الفصل الاول: الإطار العام للدراسة		
1.1	المقدمة	1
2.1	مشكلة الدراسة	3
3.1	ميررات الدراسة	5
4.1	اهمية الدراسة	7
5.1	اهداف الدراسة	9
6.1	اسئلة الدراسة	9
7.1	فرضيات الدراسة	10
8.1	نماذج الدراسة (المتغيرات)	11
9.1	حدود الدراسة	12
10.1	هيكل الدراسة	13
الفصل الثاني: الإطار النظري - الدراسات السابقة		
1.2	الإطار النظري	14
1.1.2	مفهوم رأس المال الاجتماعي وتعريفه المختلفة	14
2.1.2	التعريف الاجرائي لرأس المال الاجتماعي	25
3.1.2	انواع واشكال رأس المال الاجتماعي	28
4.1.2	اهمية رأس المال الاجتماعي	37
5.1.2	قياس رأس المال الاجتماعي	41

47	منهجية دراسة رأس المال الاجتماعي ومؤشراته	6.1.2
52	محاور رأس المال الاجتماعي	7.1.2
64	مصادر رأس المال الاجتماعي	8.1.2
79	رأس المال الاجتماعي والتنمية الاقتصادية	9.1.2
84	الفعل الجماعي ورأس المال الاجتماعي	10.1.2
87	رأس المال الاجتماعي في السياق الفلسطيني	11.1.2
94	الدراسات السابقة	2.2
94	مقدمة	1.2.2
94	عرض للدراسات السابقة	2.2.2
125	التعليق على الدراسات السابقة	3.2.2
الفصل الثالث: الإطار المنهجي للدراسة		
129	المقدمة	1.3
129	منهج الدراسة	2.3
130	مصادر المعلومات	3.3
131	مجتمع الدراسة والعينة	4.3
133	متغيرات الدراسة	5.3
134	صدق اداة الدراسة	6.3
134	ثبات اداة الاستبانة	7.3
136	المعالجة الاحصائية	8.3
الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها		
138	مقدمة	1.4
142	النتائج المتعلقة بالسؤال الاول للدراسة	2.4
157	النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني للدراسة	3.4
161	النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث للدراسة	4.4
211	ملخص لأهم نتائج الدراسة	5.4

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات		
215	المقدمة	1.5
215	الاستنتاجات العامة	2.5
226	التوصيات والمقترحات	3.5
229	المراجع	
236	الملاحق	
245	فهرس الملاحق	
246	فهرس الجداول	
250	قائمة المحتويات	